

فقير

أسبوعية سياسية شاملة

الاثنين 3 نوفمبر 2025 م
12 جمادى الأولى 1447 هـ

العدد 52

سنبقى... لأن الحياة لا تهزم



شركاء مائدة الدم

علمت الناس أن هذه اللغة لا تعني سوى مزيداً من القبور.

إن شركاء مائدة الدم لا يفهمون أن التاريخ تجاوزهم. هم أسرى وهمهم بأن بإمكانهم إعادة عقارب الزمن إلى الوراء، إلى يوم كان فيه الناس يصفقون لهم خوفاً أو جهلاً. لكن الوعي الشعبي اليوم أقوى من أن يُقاد مرة أخرى نحو المقصلة. الناس يريدون أن يعيشوا، أن يزرعوا، أن يرمموا ما تهدم، أن يسمعوا أصوات أطفالهم لا صراخ الطائرات.

ورغم أنهم يدركون أن الحرب لم تعد تجد صدى في الشارع، إلا أنهم يستعدون لفعل متهور جديد، ليفرضوا على الواقع ما عجزوا عن فرضه بالإقناع. قد يشعلون فتنة هنا، أو يثيرون نزاعاً هناك، أو يختلقون حادثة دامية تفتح أبواب الدم من جديد. لأنهم لا يعرفون غير هذه اللغة، ولا يجيدون غير هذا النوع من «الانتصارات» الزائفة التي تقوم على أنقاض البشر.

لكن البلاد تغيرت. والناس صاروا يرون المشهد من ارتفاع أعلى. لم يعد القتل يقنع أحداً، ولم يعد «النصر» الذي يُمِر عبر المقابر نصراً في نظر أحد. الشعب السوداني، الذي وُصف طويلاً بالصبر، لم يعد صبره خضوعاً، بل صار وعياً. هذا الشعب الذي فقد أبناءه في الحروب العنيفة، لم يعد يرفع الرايات خلف أحد، بل صار يسائل كل من يدعو إلى الدم: من المستفيد؟ ولماذا؟ لقد أن أوان أن يُسمى هؤلاء بأسمائهم: شركاء مائدة الدم، لا حماة وطن ولا دعاة كرامة. يعيشون من استمرار النار، ويتنفسون من رمد البيوت المهتمة، لأن الحرب بالنسبة لهم ليست مأساة، بل مورد رزق.

أما الوطن، فله شركاء آخرون - أولئك الذين ما يزالون يؤمنون بالسلام رغم خيانتهم، الذين يحلمون بسودان لا تحكمه المليشيات ولا الأوهام، بل العدالة والعقل والضمير.

نعم، لقد انتهى زمن الحرب كحالة مقبولة أو حتى محتملة. ومن يصّر اليوم على إدامتها، يضع نفسه في خانة المجرمين لا الوطنيين. لأن الوطن لا يُبنى على الخنادق، بل على المصالحة، ولا يُحرس بالبندقية، بل بالثقة في الناس.

وفي النهاية، مهما علا صراخ دعاة الحرب، سيغلبهم صمت الناس الراضين للدم. سيهزمهم الإصرار الهادئ على الحياة، وسيسقطون كما سقط من قبلهم كل الذين ظنوا أن الخراب يمكن أن يكون قدراً دائماً. السودان سينهض، لا لأنهم يريدون ذلك، بل رغماً عنهم - لأن هذه الأرض لا تعرف إلا طريق البقاء، مهما اشتدت عليها محاولات شركاء مائدة الدم.

كلما لاح في الأفق ضوء خافت يبشر بانطفاء نيران الحرب، خرج من بين الركام أولئك الذين لا يأنسون إلا في العتمة، ولا يعيشون إلا على رائحة البارود. هم شركاء مائدة الدم، الذين لا يملكون في سجل حياتهم سوى صناعة الخراب وإطالة أمد الجراح، يلوكون شعارات الوطنية والدين بلسان ملوث بالدم، ويستمتعون في الدفاع عن حرب فقدت كل مبرراتها، إلا مصلحتهم الشخصية في استمرارها.

لقد هُزمت الحرب شعبياً، وانهارت سردياتها القديمة أمام وعي جديد تولد من رحم الألم. فحين حاول دعاة الفتنة أن يُعيدوا تسيير مواكب الجهاد والخوف، وجدوا الناس صامتين لا مباليين، لأن القلوب امتلأت بالخذلان من كل وعد كاذب، ولأن الموت لم يترك بيتاً إلا وطرق بابه. سقطت دعايتهم القائمة على التخويف من «الآخر»، والتخوين لكل صوت يدعو إلى السلام، وصار الناس يرونهم كما هم: تجار دم يخافون أن تنتهي الحرب لأن نهايتها تعني نهاية امتيازاتهم، ونهاية قدرتهم على التحكم في مصائر الآخرين.

لقد سعى هؤلاء لإجهاض كل مبادرة سلام، سواء جاءت من الداخل أو من الخارج. كل حديث عن تسوية أو هدنة يثير جنونهم، لأنهم يدركون أن السلام سيفضح خواءهم، وسيكشف أن «بطولاتهم» لم تكن سوى غطاء لأطماع صغيرة في المال والسلطة والنفوذ. يلوذون بخطاب عنيف مسعور، يتحدث عن «المعركة المصيرية» و«هيبة الدولة» و«الكرامة الوطنية»، بينما هم في الحقيقة آخر من يعرف معنى الكرامة.

وحين ضاقت عليهم السبل، حاولوا الاستثمار في دماء أهل الفاشر، ظانين أن مجزرة جديدة يمكن أن تعيد الناس إلى مربع الحرب الأول، لكنهم فوجئوا بعقلانية أهل دارفور ووعيهم العميق. أهل دارفور، الذين ذاقوا مرارات الحرب لعقود، لم يعودوا يحتاجون إلى من يذكرهم بثمن الدم. لقد رأوا كل شيء: المدن التي أحرقت، القرى التي مُسحت، الأطفال الذين صاروا يتامى قبل أن يتعلموا النطق، والأمهات اللواتي دفنَ أبناءهن تحت الرمد. وحين جاءت الدعوة لاستثمار مآساتهم سياسياً، رفضوها بصمت نبيل، كأنهم يقولون للعالم: كفى، هذه الحرب لن تلد إلا الدمار.

لقد حاول دعاة الحرب أن يثيروا النعرات القبلية والجهوية، وأن يصنعوا من الحزن وقوداً للنار، لكنهم هُزموا مجدداً. لأن الناس، ببساطة، لم يعودوا كما كانوا. لم تعد الكلمة المسمومة تنطلي على جيل رأى الخراب بعينه. باتت شعارات «التعبئة» و«الجهاد» و«المعركة الكبرى» تُستقبل بالسخرية المريرة، لأن التجربة وحدها



أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير

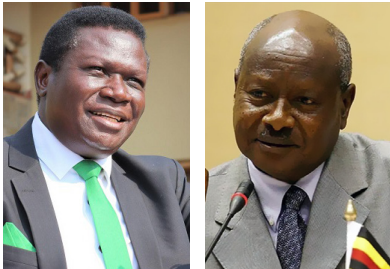
عثمان فضل الله



تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTRAL, KAMPALA, CENTRAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مقابلة



الشرعية الانتخابية

الحملة الانتخابية الهادئة في أوغندا:
هدوء حقيقي أم سلام مصطنع؟

53-55

رياضة

الهلال في مجموعة الموت

يصطدم بصن داووز ومولودية الجزائر
و لوبوبو في مجموعات الأبطال

65-66

الغلاف



تقرير

مسعد بولس .. رواية ما لم يرو

4-6

تقرير

لماذا يرفضون السلام؟

9-11

تقرير

الفاشر..

المدينة التي خذلها
السودانيون والعالم

15-17



تقرير

مدينة «الأبيض»..

هلع وخوف يقلق مضجع الآمنين

18-20

تقرير

«أم دم حاج أحمد».. واقع مظلم

27-29

تقرير

حرب السودان الدموية محزنة

ضد فن ترامب في إبرام الصفقات

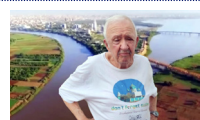
18-20

كتابات

المرء مع من أحب.. عن عاشق

السودان بروف ستيف هوارد

49-52



وجهات نظر

سلام ما بعد الهدنة

7-8

د. وجدي كامل

فشل الهدن
في السودان والدروس
المستفادة

12-14

د. عصام عباس

هل تشكل مأساة
الفاشر مفتاحاً للمسار
السياسي في السودان؟

21-23

محمد الأمين عبد النبي

بكل عقلانية
وشفافية.. وهم
الحسم العسكري
وضرورة إنقاذ الوطن

24-26

حيدر المكاشفي

الفاشر.. حين يفصح
الهامش مركزه

30-31

حاتم أيوب أبو الحسن

وطن يتآكل ونخبة
تكثّر الأخطاء: قراءة
نقدية في أصل الداء

32-34

محمد عمر شمينا

الفساد كعادة
اجتماعية لا كجريمة

35-36

نسرين علي

الإقالات المتكررة لمحافظي بنك
السودان المركزي وصراعات المصالح:
أزمة استقلال السلطة
النقدية في السودان

37-41

عمر سيد أحمد

السودان.. حرب
الأطراف الأربعة

42-43

د. احمد حسن الفانايي

الفاشر بين الانتهاكات
وتناقض المجتمع..
كارثة إنسانية تتطلب
تحوكاً عاجلاً

47-48

وثام كمال الدين



مسعد بوليس .. رواية عالم يُروّ

كشف مستشار الرئيس الأمريكي، مسعد بوليس، في لقاء صحفي قصير، أن وفدين من الجيش السوداني والدعم السريع يجريان مشاورات في واشنطن حول هدنة إنسانية لثلاثة أشهر، مؤكداً ترحيب الطرفين بها ومناقشة تفاصيل التنفيذ والمراقبة. ويأتي هذا في ظل تكتم حكومة بورتسودان على تحركاتها الدبلوماسية وغياب الشفافية تجاه الرأي العام بشأن هذه اللقاءات.

ملخص

وخلال اللقاء، سُئل بوليس عن صمت واشنطن تجاه دعم الإمارات لقوات الدعم السريع، فأجاب بأن «الإمارات ليست وحدها»، مشيراً إلى تدخلات متعددة من دول عدة، منها إيران التي دعمت الجيش قبل أن توقف دعمها. ودعا إلى إنهاء كل أشكال الدعم الخارجي، مؤكداً أن واشنطن والرابعة شددتا على هذا المبدأ. وفي رده على سؤال حول تصنيف الدعم السريع كمنظمة إرهابية، أشار بوليس إلى أن الأولوية هي وقف الحرب، لا اتخاذ خطوات تعيق الحوار.

حرص بوليس على وصف ما يجري بـ«المشاورات» لا «المفاوضات»، لتجنب غضب الجيش الذي يعلن رفضه العلني لأي حوار مع «المليشيا». وأوضح أن الهدف هو تحقيق هدنة إنسانية عاجلة، دون تقديم تعهدات نهائية، مشيراً إلى أن الوفود موجودة في واشنطن منذ أكثر من أسبوع، وأن النتائج حتى الآن تسير في اتجاه إيجابي.

كما أكد حرص الرابعة على وحدة السودان وتجنب سيناريو التقسيم بعد سقوط الفاشر، موضحاً أن ما يجري في واشنطن يؤكد بدء مرحلة جديدة عنوانها «الهدنة الإنسانية» رغم نفي حكومة بورتسودان المتكرر لأي تفاوض.



في لقاء لم يتعدَّ نصف ساعة، كشف مستشار الرئيس الأمريكي مسعد بوليس عن شيء من الغموض الذي يكتنف المحادثات التي تدور في واشنطن. وقبل تفاصيل اللقاء، من المهم الإشارة إلى منهج حكومة بورتسودان في علاقتها مع الرأي العام الداخلي، الذي يقوم على تغييبه عبر سرية التحركات، ودفع أبواق إعلامية لتغبيش الحقائق وتضليل الرأي العام. والشواهد على منهج الحكومة كثيرة، وكلنا نذكر لقاء القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان مع مسعد بوليس نفسه في سويسرا، وقبله مفاوضات المنامة، والتي لم يخرج الإعلام الرسمي ليخاطب المواطن في الداخل بشفافية عمّا جرى في هذه اللقاءات، أو قال إنها لم تحدث. وما كشفه بوليس هو أن هنالك وفوداً موجودة في واشنطن من الجيش والدعم السريع، تناقش تفاصيل هدنة إنسانية مدتها ثلاثة أشهر بعد أن رُحِّبوا بها جميعاً - الجيش والدعم السريع - على حد قوله. بعد أن أعلنت المسؤولية عن تنظيم وإدارة اللقاء بين الصحفيين ومسعد عن فرصة سؤال واحد لكل صحفي، كان السؤال المباشر عمّا يدور في واشنطن، وتحديداً عن الأخبار التي رشحت بخصوص التشاور حول الهدنة الإنسانية. ولم يتحفظ بوليس في أن يقول: «هناك وفد من الجيش ووفد من الدعم السريع في واشنطن، ونحن نتشاور معهم حول هدنة إنسانية»، واستطرد يشرح أهمية التدخل الإنساني العاجل وضرورة الهدنة الإنسانية. سألناه عن أي طرف متعنت

أو ممانع في قبول الهدنة، فأعاد علينا أن كليهما «مرحب وموافق» على الهدنة، وأنهم الآن يعملون على ترتيب التفاصيل المتعلقة بتنفيذ الهدنة على الأرض من دعم لوجستي وتفاصيل المراقبة. الالفت خلال اللقاء حرص بوليس على تسمية ما يجري في واشنطن بـ(المشاورات) أو (الاجتماعات)، وحرصه في ذات الوقت على تكرار عبارة (لم ندع إلى مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة). وبحسب تقدير كثيرين، فإن حرصه هذا نابع من طريقة تعاطي الجيش مع الملف، وكلنا نشاهد قادة الجيش في المنابر العامة وفي المناسبات الاجتماعية يعلنون على رؤوس الأشهاد أن «لا تفاوض مع المليشيا» على حد قولهم. ويخشى بوليس، حال أطلق الاسم الصحيح «مفاوضات» على ما يجري في واشنطن، غضبة الجيش وربما انهيار جولة التفاوض. فهو، على طريقة الرئيس، لا يهتم بالمسميات والبروتوكولات، ولكن يهتم بالنتائج.

قطعا السؤال الجوهرى الذي يجب أن يطرح في هكذا لقاء هو: هل سيتوصل الطرفان إلى اتفاق؟ أو بطريقة أخرى: هل ستنتج المفاوضات في تحقيق هدنة إنسانية لوقف الحرب ثلاثة أشهر على الأقل؟ وعند هذه النقطة استخدم بوليس الحذر الدبلوماسي، وبدأ الإجابة بأنهم في الولايات المتحدة، وكذلك الرباعية، حريصون على أن تحقق «المشاورات» هدنة إنسانية، وأن الأطراف - الجيش والدعم - مرحّبون ومنخرطون في المشاورات، وأنهم في مرحلة التفاصيل. ومضى مسعد موضحاً بأنهم قدموا مقترحات للطرفين، وأن كل طرف عكف على دراستها، وأن الوفود وصلت إلى واشنطن منذ مدة «أكثر من أسبوع» على حد قوله. في نهاية الأمر، فضل كبير المستشارين تقديم إشارات على أن «التشاور» حول الهدنة الإنسانية ماضٍ، وفي الغالب يحقق نتائج إيجابية، على تقديم تعهدات قطعية ربما، حال حدوث طارئ، تهدد مصداقيته ومصداقية إدارته بكاملها.

من الموضوعات الهامة التي جرى تناولها خلال اللقاء، سؤال طرحه أحد الصحفيين، ينطوي على تأنيب للإدارة الأمريكية عن صمتها على دور دولة الإمارات في الحرب ودعمها لقوات الدعم السريع، وكذلك يتعدى اللوم أمريكا إلى مبادرة الرباعية التي لم تراعى أن الإمارات «داعمة» للحرب من خلال ما تقدمه للدعم.

إجابة مسعد كانت مباشرة وربما غير متوقعة، عندما قال: «ليست الإمارات وحدها التي تتدخل في هذه الحرب، دول كثيرة متدخلة، وكل الجانبين

يتلقى دعماً خارجياً». واتخذ من دعم إيران للجيش السوداني شاهداً، وقال: «إيران تدعم الجيش السوداني»، واستطرد: «بحسب علمنا، فإنها أوقفت الدعم». ثم استثمر المنبر للتذكير بأن حرب السودان حرب مدمرة ولها عواقب وخيمة، ويجب أن نتحدث فيها إلى جميع الأطراف، ومن بينهم الإمارات بطبيعة الحال، لصالح حل الأزمة. وأضاف في محاولة لرفع اللوم عن كاهل الإدارة الأمريكية والرباعية على حد سواء: «(في الرباعية قلنا صراحة بضرورة توقف الدعم الخارجى لأطراف الحرب)». «لماذا لم تصنفوا الدعم السريع منظمة إرهابية؟» بناءً على ما ارتكب من جرائم في الفاشر وغيرها، والمعنيون في السؤال هم الأمريكيون، أو بالأحرى «الإدارة الأمريكية». خلال الإجابة، تجلت واقعية مسعد، وبصورة أدق واقعية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وكاد أن يقول: «كيف نصنفه إرهابياً ونحن ندعوه للتفاوض؟» ومن المعلوم أن القانون الأمريكي يمنع التفاوض مع الجماعات والكيانات المصنفة من قبل أمريكا بأنها «إرهابية».

وعاد مسعد في إجابته إلى حديثه السابق بأن إيقاف الحرب هو الأولوية في هذه المرحلة، واصفاً الصراع في السودان بأنه الأسوأ، والذي خلف كوارث إنسانية قبيحة. وفي محاولة لتقليل الضغط على الإدارة الأمريكية، ذكر الحاضرين بالعقوبات التي فرضتها الخزنة الأمريكية على شخصيات في الجيشين، وهم قادة مهمون على حد قوله.

في آخر اللقاء، طرح سيناريو التقسيم، والذهاب إلى النموذج الليبي حال فشلت المفاوضات أو «المشاورات» بحسب تسمية مسعد لها. أشار مستشار ترامب صراحة إلى أنهم مع وحدة السودان، وأن الرباعية تعمل على تجنب تقسيم البلاد المنهكة بسبب الحرب. وقال إن المخاوف من التقسيم أصبحت مقلقة بعد سيطرة الدعم السريع على الفاشر، وضرورة العمل على أن يظل السودان بلداً موحداً.

ما أراد أن يقوله مستشار ترامب في لقائه مع عدد من الصحفيين السودانيين، هو أن مبادرة الرباعية تمضي إلى الأمام، وأن حراك الإدارة الأمريكية تجاه السودان بدعم كبير من الرئيس دونالد ترامب، والأهم من ذلك أن واشنطن تحتضن ممثلين للأطراف المتصارعة «يتناقشون» حول مرحلة جديدة عنوانها «هدنة إنسانية»، مفنداً الدعاية التي يطلقها قادة الجيش وقادة حكومة بورتسودان على رؤوس الأشهاد بأن «لا تفاوض»، مؤكداً أن حرب السودان لن تنتهي إلا بالجلوس إلى طاولة مفاوضات، وقد بدأ هذا فعلياً في واشنطن.



سَلامٌ ما بَعْدَ الهُدْنَةِ

د. وجدي كامل

يتناول المقال تحديات العدالة والسلام في السودان بعد الحديث عن هدنة إنسانية مرتقبة، مشيرًا إلى أن تحقيق السلام لا يقتصر على اتفاق سياسي، بل يتطلب معالجة عميقة لأثار الحرب التي مزقت المجتمع وأضعفت الثقة بين المواطنين.

ملخص

ويشدد على أهمية الإعمار الاقتصادي وإطلاق مشاريع إنتاجية ودعم النازحين، واستعادة الأموال المنهوبة، مع دور فعال للمجتمع المدني كشريك في التنمية لا كبديل عن الدولة.

يؤكد الكاتب أن العدالة الانتقالية هي المدخل الحقيقي للاستقرار، عبر المساءلة والتعويض والحوار الوطني، بما يعيد الثقة في الدولة ويمنع تكرار المأساة.

ويختتم بالتنبيه إلى دور الإعلام والثقافة في تعزيز المصالحة والوعي الوطني، داعيًا القوى المدنية لتجاوز الانقسامات وتوحيد الصفوف، لأن مصير السودان يتوقف على قدرتها في بناء وطن جديد بروح التضامن والمسؤولية.



تواجه العدالة
وسيادة القانون في
السودان مهاماً
جسيمة، بينما
تتقدّم القوى
والمجتمعات
المدنية إلى
واجهة
المسؤولية الوطنية
في واحدة من
أكثر المراحل تعقيداً
في تاريخ البلاد.
فمع الحديث المتزايد،
والمعلومات المتسربة عن
موافقة الطرفين المتحاربين

على مقترح الآلية الرباعية، وخاصة ما
يتصل بالهدنة الإنسانية لمدة ثلاثة أشهر، تلوح
في الأفق فرصة نادرة يمكن أن تمهد لسلام مستدام،
إن أُدبرت بحكمة ووعي جماعي.
لكن السلام لا يتحقق بقرار سياسي فحسب، بل
بعملية شاملة تُعيد بناء الدولة والمجتمع معاً.
فالحرب لم تدمّر البنية التحتية وحدها، بل أصابت
نسيج الثقة بين المواطنين، وزرعت الشكوك والخوف
في الحياة العامة. لذا فإن المهمة الأولى أمام القوى
المدنية هي إعادة ترميم هذا النسيج الاجتماعي،
وإحياء روح التماسك والتسامح التي عُرف بها
السودانيون عبر تاريخهم.
إن العدالة الانتقالية تمثل مدخلاً ضرورياً لتحقيق
الاستقرار، فهي ليست انتقاماً من أحد، بل وسيلة
لتضميد الجراح وتأكيد أن لا أحد فوق القانون.
ومن شأن إطلاق حوار وطني للقوى الديمقراطية
الحقيقية حول قضايا الانتهاكات، والتعويض،
والمساءلة، أن يُعيد الثقة في فكرة الدولة نفسها،
وإعادة تعريفها سودانياً بما يمنع تكرار المأساة
مستقبلاً.

وفي الميدان الاقتصادي، لا يمكن الحديث عن
سلام دائم من دون رؤية واضحة لإعادة الإعمار
والتنمية. فالمجتمعات التي دمرتها الحرب تحتاج
إلى مشاريع إنتاجية صغيرة، وبرامج دعم
للنازحين والعائدين، وإعادة تأهيل للخدمات
الأساسية من تعليم وصحة ومياه وبيئة. وهنا
يبرز دور المجتمع المدني، ليس كبديل عن الدولة،
بل كشريك فاعل يملأ الفراغ الإداري، ويدعم الجهود
الحكومية بالخبرة والمرونة والقرب من المواطن. ذلك
لا يتم دون تحرير المفاهيم الاقتصادية والملكيات

ومفاتيح اقتصاد
الدولة من الإخوان
المسلمين والعمل على
استعادة الأموال المنهوبة
قبل الثورة وأثناء الانتقال
وبعد انقلاب 25 أكتوبر وفترة
الحرب.

كما أن الإعلام والمثقفين
السودانيين مطالبون بلعب دور
إيجابي في توجيه الخطاب العام نحو
المصالحة والبناء، بعيداً عن التحريض
والانقسام. فالكلمة في مثل هذه اللحظات لا تقل
أثراً عن الرصاصة، والوعي الجمعي يحتاج
إلى أصوات
عاقلة تعيد
الثقة بالسلام
وتزرع الأمل في
المستقبل.

أما على
المستوى الثقافي،
فإن التغيير
الحقيقي يبدأ من

إعادة بناء
القيم الاجتماعية على أسس
المشاركة والمسؤولية والمواطنة. فالحرب أضعفت
الإحساس بالانتماء، وأن الألوان لزرت ثقافة جديدة
تُعلي من قيمة العمل والتضامن والاختلاف الخلاق.
إن بناء السودان لن يكون مهمة حكومة واحدة أو
جيل واحد، بل مشروعاً مفتوحاً تتوارثه الأجيال
بروح المشاركة والإصرار.
وفي النهاية، يظل الرهان الأكبر على القوى المدنية،
فهو اليوم أمام اختبار تاريخي: هل تستطيع أن
توحد صفوفها وتقدم نموذجاً جديداً في العمل
الوطني؟ أم ستظل أسيرة الانقسامات والتجاذبات
القديمة؟

إن أعباء السلام فادحة، ومسؤولية البناء تتسم
بدرجة عالية من التعقيد، بالنظر إلى حجم
الخسائر التي لحقت بالبنى الاقتصادية والعمرانية
والاجتماعية والنفسية والسياسية على حدّ سواء.
فهل نحن، حقاً، على استعداد لتعلم معنى الوطن
من جديد؟ وهل نحن قادرون على استعادة روح
التضامن المفقود؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ستحدد، بدرجة كبيرة،
ما إذا كان السودان سيتجه نحو سلام مستدام
وتنمية حقيقية، أم سيعود إلى دوامة الأزمات التي
أرهقته لعقود.



لماذا يرفضون السلام؟

لا زالت الحرب في السودان تمزق البلاد وتنهك شعبها، بينما يتمسك السودانيون العاديون بالأمل في سلام حقيقي رغم الخسائر الفادحة. أصوات مثل «كارتا» و«سيد صوصل» ترفض خطاب الكراهية ودعم أي طرف في الحرب، وتدعو لوقف الموت والدمار.

ملخص

غير أن هذا الحديث عن هدنة إنسانية قوبل برفض واسع من تيارات الإسلاميين ووسائل إعلامهم، التي اعتبرت الهدنة مؤامرة أمريكية لتثبيت «التمرد»، وواصلت الترويج لخيار الحرب تحت شعار «بل بس».

في المقابل، ومع إعلان مبادرة رباعية لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، بدا أن الأطراف المتحاربة تماطل في التوقيع النهائي بحجة التشاور، بينما تتحدث مصادر دبلوماسية عن تقدم كبير ينتظر فقط «الإرادة السياسية».

يتضح أن الراضين للسلام هم فلول النظام السابق وحلفاؤهم، الذين استعادتهم الحرب إلى مواقع النفوذ، فيما يبرر آخرون رفضهم استناداً إلى انتهاكات الدعم السريع. لكن في النهاية، يظل الدافع الحقيقي لرفض السلام هو الخوف من خسارة مكاسب السلطة لا أكثر.



الزين عثمان

أسبوع آخر ينقضي في
سودان الحرب، وحكايات
أخرى عن صمود شعب لم
يعد يمتلك رفاهية «الانهيار»،
يخوض معركته من أجل

الحياة في قلب الموت، يتقلب في نيران الوجود دون
أن يسقط أمله في سودان ما بعد مجازر وانتهاكات
الفاشر.

يرفض المؤثر السوداني في تيك توك «كارتا»
الانصياع للضغوط وهي تطالبة بضرورة الانخراط
في الحرب ودعم أحد طرفيها، يقول ببساطة: «أنا
أمي بتريدني، ومن سقطوا في الفاشر أمهاتهم
يحملون لهم الحب ذاته، لن أدم الموت ولن أسقط
في بئر خطاب الكراهية».

وقتها لم يكن الدرامي السوداني «سيد صوصل»
يؤدي مشهداً تمثيلاً حين انخرط في موجة بكاء
طويلة، وهو يستدعي مشهداً يجسد إحدى أبشع
صور الحرب التي تمزق السودان، لطفل يحاول
الرضاعة من ثدي والدته الميتة. يقول صوصل إنه
يؤمن بحقيقة الموت، لكنه يرفض الموت المصنوع
عبر الحرب، ويرفع أكف الضراعة بأن تنتهي في
هذه اللحظة.

لكنهم وكلما جاءت سيرة السلام تحسّسوا
«بنادقهم»، ورفعوها في وجه الكل بعد أن يحشوها
بطلقات «التخوين والعمالة للخارج والجبن»،
يخوضون معاركهم من أماكنهم الآمنة. تفعل آلة
الموت فعلها في الفاشر أو تعيد الانتهاكات ذاتها
القديمة في مكان جديد ويتردد ذات صوتهم في
الفراغ «بل بس».

في بلاد تمضي نحو انهيارها بخطى متسارعة
يصبح الجدل حول صراع موقف «بل بس» وموقف
«لازم تقيف» ترفاً قد لا تحتمله اللحظة، وهي
لحظة سرعان ما تعيد طرح سؤالها «لماذا يرفضون
السلام؟».

في الأخبار: وافق القائد العام للقوات المسلحة
الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم
السريع محمد حمدان دقلو، على مقترح تقدمت به
الرباعية يقضي بإعلان هدنة إنسانية تمتد لثلاثة
أشهر وتخضع لرقابة دولية.

وبحسب مصادر متطابقة تحدثت لـ«أفق جديد»،
بينها دبلوماسي غربي، فإن الطرفين طلبا مهلة
للتشاور مع حلفائهما قبل التوقيع النهائي،
موضحة أن وفدي الدعم السريع والقوات المسلحة لا
يزالان في واشنطن، وأن جميع التفاصيل الفنية تم

الاتفاق عليها، فيما تبقى فقط «الإرادة السياسية»،
وفق ما نقل مصدر سياسي سوداني مطلع على
مجريات التفاوض غير المباشر الجارية في العاصمة
الأمريكية.

من جانبه، قال كبير مستشاري الرئيس الأمريكي
للشؤون الأفريقية مسعود بولس في تصريح لقناة
سكاي نيوز عربية: «نتواصل مع الطرفين للتوقيع
على مقترح الهدنة الإنسانية الذي عرضناه عليهم»،
كاشفاً عن أن التفاوض وصل إلى نقاط متقدمة.
ودعا بولس الطرفين للتوقيع على الهدنة، فليس
هناك ترف لإضاعة الزمن أو مبررات للتأخير:

التداول الكثيف حول إمكانية حدوث «هدنة»
إنسانية يلتقط من خلالها المدنيون أنفاسهم المرهقة
بفعل الانتهاكات، وتجد المساعدات طريقها للوصول
إليهم، ولد في المقابل ردود أفعال رافضة لها من قبل
كثيرين، إذ الخبر لا يبدو في الهدنة وإنما في موافقة
أطراف النزاع عليها وفي معسكر الجيش، الخبر
دائماً ما كان في موافقة رئيس مجلس السيادة
عليها.

بعد ساعات من انتشار خبر «الهدنة» التي دخلت
مراحلها الأخيرة، بحسب ما نقلت مصادر، خرجت
وسائل إعلام مقربة من الإسلاميين لتؤكد على لسان
مصادر من مجلس السيادة أن خبر الهدنة المتداول
عار من الصحة، وأن الخيار المفضل هو خيار
الاستمرار في «بل بس».

يقول الصحفي الإسلامي عبد الماجد عبد الحميد:
«الحديث عن توقيع هدنة بين القوات المسلحة
السودانية ومليشيات وعصابات التمرد غير
صحيح، هنالك ضغوط أمريكية مكثفة على الحكومة
السودانية للقبول بهدنة تسوق لها واشنطن تحت
ذرائع إنسانية. هذه الضغوط تخفي وراءها تمريراً
ناعماً للقبول بالأمر الواقع في مسارح العمليات
تمهيداً لخطوات قادمة. دوائر الداعمين للمليشيات
تقوم بتدوير الحديث عن هدنة وهو عين ما تطلبه
عصابات التمرد».

فيما يصرح الصحفي عثمان ميرغني: «هنالك
شعبان: الشعب السوداني في إسطنبول يرفض
السلام والآخر في السودان يكتوي بنار الحرب
وحمل الضنك يريد السلام»، وهو الحديث الذي
يشير بشكل واضح لمن يرفضون السلام في السودان،
وهي الجماعات الإسلامية من منسوبي النظام
السابق الذي أطاحت به الثورة، وهي المجموعة التي
توضح الإجابة عن سؤال لماذا يرفضون السلام، وفي
الوقت نفسه يتحسسون بنادقهم كلما لاح في الأفق
بصيص أمل؟



المستفيدين من الحرب الدعوة لوضع نهاية لها واعتبار «الهدنة» دعوة حق أريد بها باطل، لكن ما يثير الدهشة هو أن آخرين انخرطوا في هذا المنحى وبشدة معلنين رفضهم الهدنة وتسوية النزاع بالوصول للسلام، مستندين في ذلك على تداعيات ما حدث في الفاشر، وبالطبع الإشارة إلى الانتهاكات التي يرتكبها الدعم السريع واستحالة التعايش معه مستقبلاً والقبول بوجوده في المشهد السياسي للسودان، وهو أمر يفسره البعض بأنه جاء نتاجاً للدعاية الإعلامية المتزامنة مع الحرب، وهي الدعاية التي تمت صناعتها في مطابخ المجموعة ذاتها من سودانيي أسطنبول ممن يرفضون «الهدنة» لإيقاف الحرب، ويرفضون أيضاً مغادرة «هدنة» أماكنهم الآمنة ويزجون بأبناء السودان نحو جحيم الموت يغازلهم فقط حلم العودة إلى نعيم السلطة.

مكنت الحرب السودانية المشتعلة منذ عامين ونصف العام فلول النظام السابق من استعادة مكانهم في كابينة السلطة، وهو ما لم يكن دون قيام الحرب، التي تتهم الحركة الإسلامية ومكوناتها بالضلوع في إشعالها لدرجة أن بيان الرباعية في سعيه لإيجاد حلول اشترط إبعادهم كضرورة لتحقيق الاستقرار في السودان، وهو الأمر الذي يبرر لماذا يرفضون السلام ويحشدون في المقابل من أجل استمرار الحرب، وذلك عبر الاستمرار في إعادة رسم سيناريوهات إعلان التعبئة العامة وإعادة فتح المعسكرات في المدن السودانية، وهو أمر ارتبط أيضاً بالدعوة المباشرة لرفض «الهدنة» لكونها محاولة لإعادة تموضع الدعم السريع ومناصريه من أجل إعادة كرة الحرب بصورة أكثر شراسة.

قد يبدو مفهوماً ومنطقياً أن يواجه الإسلاميون ومنسوبو النظام المحلول وقائمة طويلة من



فشل الهدن في السودان والدروس المستفادة

د. عصام عباس

ملخص

منذ اندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع في أبريل 2023، شهد السودان سلسلة من الهدن الإنسانية بوساطات دولية أبرزها اتفاق جدة، غير أنها جميعاً فشلت في الصمود. وأن الهدن تحولت إلى فرص مؤقتة لإعادة التوضع العسكري، في ظل انعدام الثقة بين الطرفين وغياب آليات مراقبة فعّالة، بينما ظلّت المدن ساحة قتال جعلت من الالتزام بأي اتفاق مهمة شبيهة مستحيلة.

يؤكد أن من الدروس المستفادة ضرورة إنشاء آلية مراقبة دولية فعّالة، وربط المسار الإنساني بالسياسي، مع فرض عقوبات صارمة على من يخرق الهدنة، وضمان مشاركة القوى المدنية في المتابعة. كما أن تغيير موازين القوة ميدانياً بعد استعادة الجيش مناطق واسعة يتيح فرصاً لهدن محلية طويلة الأمد تمهد لتفاهات سياسية أوسع.

يشير إلى أن التجربة أظهرت فشل الهدن نتج عن غياب الإرادة السياسية والإصرار على الحسم العسكري، حيث يرى كل طرف أن أي توقف مؤقت يخدم خصمه. كما أن ضعف الرقابة الميدانية وغياب العقوبات الرادعة جعلاً للاتفاقات بلا أثر عملي. لذلك برزت الحاجة إلى إعادة تعريف الهدنة لا كتكتيك، بل كجزء من مسار سياسي وإنساني متكامل.

يخلص الكاتب إلى أن المبادرات المقبلة مثل مبادرة «الرباعية» فيمكن أن تشكل نقطة تحول إذا ما دُعمت برقابة صارمة وعقوبات فورية، ودمجت ضمن خطة سلام شاملة تحدد بوضوح التزامات الأطراف. فالفشل السابق لا يلغي الأمل، بل يوضح الطريق نحو هدنة ذات مصداقية تفتح الباب أمام وقف إطلاق نار دائم وسلام مستدام في السودان.

خلفية عامة

الطرفين للالتزام الحقيقي، وتحويل الهدنة إلى وسيلة تكتيكية لا خطوة نحو السلام.

الإصرار على الحسم العسكري:

يُظهر قادة الطرفين قناعة راسخة بإمكانية الانتصار عسكرياً، مما يجعل أي وقف لإطلاق النار مجرد وسيلة لإعادة التنظيم، وليس تمهيداً للتسوية. كلا الجانبين يعتبر أن الزمن يعمل لصالحه، وأن التنازل في هذه المرحلة يُضعف موقفه. هذا التفكير يُطيل أمد الحرب ويقوّض أي جهود إنسانية أو سياسية.

غياب آلية مراقبة فعّالة:

معظم الهدن تم الإعلان عنها دون وجود آلية ميدانية للتحقق أو المساءلة. لم تُشكّل لجان مراقبة مستقلة أو محايدة تمتلك القدرة على توثيق الخروقات وتحديد المسؤوليات. في غياب هذه الآليات، يسهل على أي طرف إنكار الخروقات أو اتهام الطرف الآخر، ما يؤدي إلى انهيار الثقة وانتهاء الهدنة سريعاً.

طبيعة الحرب داخل المدن:

تركّز القتال في مناطق مدنية كثيفة السكان مثل الخرطوم وأم درمان جعل من الصعب الفصل بين القوات أو تحديد خطوط تماس واضحة. هذا الواقع الميداني عقّد تنفيذ أي هدنة، فالمناطق السكنية تحوّلت إلى ساحات قتال، وصار من شبه المستحيل إنشاء ممرات إنسانية آمنة أو ضمان حماية المدنيين، مما أفشل الالتزام بأي اتفاق.

ما الذي تعلمناه من الدروس؟

كشفت التجربة المتكررة لفشل الهدن في السودان عن جملة من الدروس العميقة التي ينبغي استيعابها لتجنب تكرار الأخطاء ذاتها. فقد أثبتت الوقائع أن معظم تلك الهدن لم تكن خطوات جادة نحو تسوية سياسية، بل توقعات تكتيكية مؤقتة استخدمها الطرفان لإعادة التموضع وكسب الوقت.

ومن خلال تحليل التجارب السابقة يمكن استخلاص عدد من الدروس الجوهرية التي تشكّل أساساً لأي جهد مستقبلي نحو هدنة مستدامة

منذ إندلاع النزاع بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، شهد السودان سلسلة من الهدن واتفاقيات وقف إطلاق النار، معظمها ذات طابع إنساني وبوساطة دولية وإقليمية، أبرزها مفاوضات جدة برعاية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

تنوعت هذه الهدن بين قصيرة الأمد (3 ساعات، 24 ساعة، 72 ساعة) في الأسابيع الأولى من القتال، وأخرى أطول نسبياً بمناسبات مثل عيد الفطر أو عمليات إجلاء المدنيين والمصابين.

وفي مايو 2023، تم توقيع اتفاق جدة لوقف إطلاق نار قصير الأمد مصحوب بترتيبات إنسانية، وقد نصّ على هدنة لمدة سبعة أيام لإيصال المساعدات واستعادة الخدمات الأساسية وانسحاب القوات من المستشفيات والمرافق المدنية.

غير أن هذه الهدن فشلت جميعها في الصمود، إذ تبادل الطرفان انتهاكها بشكل متكرر، لتتحول من فرص للسلام إلى فترات مؤقتة لإعادة التموضع العسكري.

لماذا فشلت الهدن السابقة؟

رغم تعدد المبادرات والوساطات الإقليمية والدولية التي سعت إلى وقف إطلاق النار في السودان، إلا أن جميع الهدن السابقة انهارت سريعاً ولم تحقق أهدافها الإنسانية أو السياسية.

ويعود هذا الفشل إلى مجموعة من العوامل البنيوية والسلوكية المرتبطة بطبيعة الصراع وأطرافه، حيث طغت الحسابات العسكرية على الاعتبارات الإنسانية، وإفترقت الإتفاقيات إلى آليات تنفيذ ومراقبة فعّالة.

وفيما يلي أبرز الأسباب التي أدت إلى تعثر تلك الهدن واستمرار دوامة العنف:

انعدام الثقة المتبادلة:

غياب الثقة بين الجيش والدعم السريع هو العامل الأبرز وراء فشل الهدن. كل طرف يرى الآخر خصماً يسعى لاستغلال أي توقف مؤقت لتعزيز موقعه الميداني. فعلى سبيل المثال، بعد توقيع اتفاق جدة، واصل الجيش وقوات الدعم السريع انتشارهما في المناطق المدنية، مما أدى إلى انهيار سريع للهدنة. هذا النمط يعكس انعدام الإرادة السياسية لدى

مقترحات لتحسين الهدنة المقبلة (مبادرة الرباعية)

في ضوء التجارب السابقة وفشل الهدن المتكررة في تحقيق الاستقرار أو الحد من معاناة المدنيين، تبرز الحاجة إلى صياغة هدنة جديدة أكثر صلابة ومصداقية تستند إلى الدروس المستفادة وتقوم على آليات واضحة للرقابة والمساءلة.

إن مبادرة الرباعية تمثل فرصة لإرساء إطار عملي قابل للتنفيذ إذا ما تم تحصينها بضمانات مؤسسية وإرادة سياسية حقيقية من الأطراف المتحاربة.

ولضمان نجاحها، ينبغي أن تُبنى على أسس جديدة تحقق التوازن بين البعد الإنساني والمسار السياسي، كما توضح النقاط التالية:

إشراف دولي صارم عبر فرق مراقبة مشتركة (دولية وإقليمية) تتمتع بوجود ميداني فعلي وصلاحيات واضحة.

آلية عقوبات فورية تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، وقد تمتد لتدخل دولي تحت مظلة مجلس الأمن لضمان تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والحد من الخروقات الجسيمة.

دمج الهدنة ضمن مسار سلام متكامل وخطة سياسية وأمنية شاملة تُنفذ تدريجياً وفق مراحل تشمل وفقاً دائماً لإطلاق النار، وانتقالاً ميدانياً، وترتيبات لبناء السلام.

اتفاق مكتوب ومفصل يحدد بوضوح المسموح والممنوع أثناء الهدنة، ويبيّن مسؤوليات الطرفين تجاه الخدمات الحيوية، مع تحديد إجراءات المساءلة.

خاتمة

إن فشل الهدن السابقة لا يعني استحالة تحقيق السلام، بل يقدم خريطة واضحة لأسباب الإخفاق وكيفية تفاديها.

المرحلة الحالية تمثل فرصة نادرة للانتقال من هدنة إنسانية مؤقتة إلى وقف إطلاق نار سياسي دائم، إذا ما تم إدماج الرقابة الصارمة والعقوبات الفاعلة والربط الوثيق بين المسارين الإنساني والسياسي.

نجاح هذه الخطوة يتطلب إرادة حقيقية، دعماً دولياً متوازناً، وشراكة فاعلة مع القوى المدنية التي تظل حجر الأساس لأي سلام مستدام في السودان.

وبناء سلام حقيقي، من أبرزها ما يلي:
ضرورة وجود آلية مراقبة ميدانية فعالة بإشراف دولي تضمن الالتزام وتوثق الانتهاكات بشكل محايد.

إقرار عقوبات فورية ورائدة على أي طرف يخرق الهدنة، حتى لا تصبح الهدنة وسيلة لإعادة التموضع.

ربط المسار الإنساني بالمسار السياسي، بحيث تكون الهدنة خطوة ضمن عملية سياسية متكاملة، لا مجرد إجراء مؤقت.

إعادة بناء الثقة من خلال ضمانات إقليمية ودولية واضحة تضمن التزام الأطراف.

توسيع دائرة المشاركة لتشمل القوى المدنية والجهات المحلية، بما يعزز الرقابة المجتمعية ويمنع احتكار القرار من العسكريين وحدهم.

الفرص الداعمة لنجاح الهدنة

رغم التعقيدات، تلوح فرص جديدة لتحقيق هدنة مستقرة مع تغير موازين القوة على الأرض بحلول مارس 2025.

فقد تراجع القتال داخل المدن الكبرى بعد استعادة الجيش السيطرة على الخرطوم وأم درمان وولاية الجزيرة، مما خفف الكلفة الإنسانية وفتح الباب أمام إعادة الثقة وبناء ترتيبات ميدانية أكثر استقراراً.

الواقع الحالي يشير إلى تقاسم فعلي للسيطرة: الجيش يسيطر على الشمال والشرق والوسط والعاصمة، بينما يحتفظ الدعم السريع بمعظم دارفور وغرب كردفان وأجزاء من جنوب كردفان. هذا الوضع الجديد يمكن توظيفه ضمن هدن إقليمية طويلة الأمد تسمح بتدفق المساعدات الإنسانية وتخفيف المعاناة في المناطق المعزولة، وتؤسس لتفاهات تدريجية نحو تسوية سياسية. كما أن التحولات السياسية الجديدة - مثل إعلان الدعم السريع حكومة موازية في مناطق سيطرته مقابل حكومة مدنية في مناطق الجيش - قد تفتح الباب أمام مفاوضات فيدرالية أو ترتيبات حكم لا مركزية تضمن تقاسم السلطة وتخفيف مركزية الصراع.

كذلك فإن تحالفات الدعم السريع مع قوى مثل الحركة الشعبية/شمال (SPLM-N) يمكن تحويلها من أدوات تصعيد إلى ضمانات للالتزام بالاتفاقات إذا ما أدرجت في عملية سلام شاملة تضمن العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.



الفاشر.. المدينة التي خذلها السودانيون والعالم

ملخص

تحت حصار دام نحو ستمائة يوم، تحولت الفاشر من مركز حيوي إلى بؤرة إنسانية معزولة؛ المستشفيات مدمرة والأسواق محروقة والطرق خالية، إلى أن سقطت المدينة أخيراً في يد قوات الدعم السريع، فُطيت صفحة صمود طويل وأغلقت أمام عشرات الآلاف من النازحين ملاذهم الأخير.

سقوط الفاشر ليس مجرد هزيمة عسكرية، بل نقطة تحول جيوسياسية وإنسانية تمنح نفوذاً خطيراً لقواتها في إقليم دارفور وقد تفتح الباب أمام عمليات تهجير قسري وإعادة تموضع عرقي وسياسي ما لم يُسمح بوصول المساعدات فوراً، بينما تُشير تحليلات إلى أن السيطرة قد تعيد رسم خريطة الصراع في المنطقة.

تقرير بعثة الأمم المتحدة كشف نمطاً منهجياً من الانتهاكات يتجاوز الأعمال الفردية إلى جرائم ضد الإنسانية: إعدامات ميدانية، عنف جنسي ممنهج، واستخدام التجويع كسلاح عبر منع الغذاء والدواء، فيما رصدت منظمات الإغاثة مشاهد مدنيين يموتون من الجوع أو يجرون على الطرقات بحثاً عن ماء ودواء.

في مواجهة هذه المأساة تصاعدت الدعوات لوقف إنساني مدته 90 يوماً وفتح ممرات أمنية للمساعدات، ومعها مطالب بمساءلة الجناة عبر هيئة قضائية دولية بالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية؛ فالفاشر قاومت وحدها طويلاً لكنها خذلتها الانقسامات المحلية وتسامح العالم، ويبقى السؤال المؤلم: كم مدينة أخرى يجب أن تحترق قبل أن يتحرك الضمير.



طاهر المعتصم

مدينة تختنق تحت الحصار



على مدى ما يقارب ستمائة يوم من الحصار والجوع والقصف، تحولت مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، من مركز حيوي للتجارة والإغاثة إلى بؤرة إنسانية معزولة لا يصلها سوى صدى الانفجارات.

كانت المدينة آخر معقل رئيسي للقوات المسلحة السودانية في إقليم دارفور، ومأوى لعشرات الآلاف من النازحين الهاربين من مدن الإقليم الأخرى، قبل أن تسقط يوم الأحد الماضي في يد قوات الدعم السريع، لتطوى صفحة طويلة من الصمود المدني والعسكري.

ومع دخول مقاتلي الدعم السريع إلى المدينة، بدت الفاشر - بحسب وصف أحد سكانها عبر الهاتف قبل انقطاع الاتصالات - «مدينة بلا قلب». المستشفيات مدمرة، والأسواق محروقة، والطرق التي كانت تزج بالحركة تحولت إلى ممرات أشباح وصمتٍ مرعب.

شهادات الفظائع.. حين يصبح المدني هدفاً

في تقرير حديث لبعثة الأمم المتحدة الدولية لتقصي الحقائق بشأن السودان، جاء أن ما جرى في الفاشر «يتجاوز حدود الانتهاكات المنفردة إلى نمطٍ ممنهج من الجرائم ضد الإنسانية».

شهادات الناجين التي جمعتها البعثة وصفت عمليات إعدام ميدانية طالت رجالاً وشباباً لم يشاركوا في القتال، وعنفاً جنسياً ممنهجاً ضد النساء والفتيات، إلى جانب استخدام التجويع كأداة حرب عبر منع دخول الغذاء والدواء إلى المدينة طوال شهور الحصار.

كما أفاد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتقارير موثوقة عن قتل متطوعين إنسانيين ومحاولات متكررة لإعدام مدنيين حاولوا تهريب الإمدادات الغذائية، وهو ما وصفه المفوض السامي فولكر تورك «استخدام ممنهج للتجويع كسلاح حرب».

وفي تصريح صادم، قالت دينيس براون، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان، إن منظمات الإغاثة رصدت مدنيين «يعبرون الطرق سيراً على الأقدام، في حالة جفافٍ وتعَبٍ شديدين، وبعضهم مصاب بجراح، والجميع مصدوم».

المدينة التي قاومت وحدها

منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023، ظلت الفاشر حالة فريدة، مدينة محاصرة لكنها لم تسقط، احتضنت عشرات آلاف النازحين من نبالا والجنينة وزالنجي، وأصبحت مقراً للمستشفيات الميدانية القليلة المتبقية في دارفور.

لكن الحصار الخانق الذي فرض عليها من كل الجهات، مع القصف العشوائي ونقص الوقود والإمدادات الطبية، جعل من الحياة اليومية كابوساً متواصلاً.

خلال تلك الفترة، حاولت منظمات محلية ودولية إرسال قوافل إنسانية، لكن معظمها وُجه بالمنع أو النهب أو القصف. ومع كل شهر يمر، كانت المدينة



العدالة المؤجلة.. والمساءلة المطلوبة

شدت التقارير الدولية الأخيرة، وعلى رأسها تقرير بعثة تقصي الحقائق بعنوان (سبل الإفلات من العقاب) على أن الإفلات من العقاب هو المحرك الأخطر لاستمرار العنف في السودان.

ودعت البعثة إلى إنشاء هيئة قضائية دولية مستقلة بالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية، لضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم في دارفور، بما في ذلك ما جرى في الفاشر.

الإدانة التاريخية لـ علي كوشيب في المحكمة الجنائية الدولية في 6 أكتوبر الماضي أعادت الأمل في أن العدالة ممكنة، لكنها أظهرت أيضاً هشاشة النظام القضائي السوداني وغياب الإرادة السياسية المحلية لمحاسبة الجناة.

ختاماً.. وجع مدينة وعجز عالم

اليوم، تقف الفاشر على أعتاب مأساة جديدة، وهي تنزف من جراحها بعد أن فقدت كل شيء تقريباً: مؤسساتها، مستشفياتها، وأمنها، لكنها لم تفقد حقها في الحياة،

لقد قاومت وحدها 600 يوم، في وقت خذلها فيه السودانيون المنقسمون والعالم المتفرج.

في النهاية، لا يمكن اختزال مأساة الفاشر في أرقام الضحايا أو صور الدمار وحدها؛ بل في سؤال مفتوح يلاحق الضمير الإنساني: كم من المدن يجب أن تحترق قبل أن يتحرك العالم؟



تُستنزف ببطء شديد، حتى انهارت خطوط الدفاع الأخيرة في الأسبوع الأخير من أكتوبر الجاري.

سقوط الفاشر.. نقطة تحوّل في حرب السودان

يرى مراقبون أن سقوط الفاشر ليس حدثاً ميدانياً فحسب، بل تحوّل سياسي وإنساني كبير يعيد رسم خريطة الحرب في السودان. فمنذ سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة، بات الإقليم بأكمله تحت قبضتها تقريباً، مما يمنحها نفوذاً عسكرياً وجغرافياً خطيراً يمتد حتى الحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى.

ويقول باحثون في مركز الدراسات الإنسانية بجامعة ييل الأميركية إن سيطرة الدعم السريع على الفاشر «تمثل أخطر مرحلة في الصراع، لأنها قد تفتح الباب أمام إعادة تموضع عرقي وسياسي في دارفور على حساب السكان الأصليين».

ويحذر تقرير المركز من أن المدينة يمكن أن تشهد جرائم تهجير قسري واسعة ما لم يُسمح بدخول المساعدات فوراً.

وجوب الهدنة الإنسانية

في ظل هذا الانهيار، تتصاعد الدعوات - من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات مدنية سودانية - إلى هدنة إنسانية لمدة 90 يوماً، تتيح فتح الممرات الإنسانية وإيصال الإغاثة الطبية والغذائية للمناطق المحاصرة.

وقالت دينيس براون إن الأمم المتحدة «جاهزة لإرسال 42 شاحنة محملة بالإمدادات، لكنها تنتظر ضمانات للمرور الآمن».

وتؤكد منظمات حقوقية سودانية أن أي هدنة يجب أن تكون ملزمة للطرفين، وتخضع لرقابة دولية تضمن عدم تكرار استهداف المدنيين أو عرقلة الإغاثة.

لكن على الأرض، تبدو الهدنة بعيدة المنال وسط استمرار الاشتباكات في أطراف المدينة، وانعدام الثقة بين الأطراف، وتدفق الأسلحة القادمة من الخارج رغم الدعوات المتكررة من الأمم المتحدة إلى وقف التدخلات الإقليمية.





مدينة «الأبيض».. هلع وخوف يقلق مضجع الآمنين

يعيش سكان مدينة الأبيض حالة من الهلع والقلق بعد تهديدات قوات الدعم السريع باجتياح المدينة، ما تسبب في موجة نزوح متزايدة نحو الخرطوم والنيل الأبيض، ورغم أن المدينة ما تزال تحت سيطرة الجيش، إلا أن الشائعات والمخاوف من حصارها أدخلت الرعب في نفوس المواطنين، ودفعت كثيرين لمغادرتها في ظروف صعبة.

ملخص

حذرت لجان المقاومة في الفاشر من تحشيد قوات الدعم السريع باتجاه إقليم كردفان لإعادة حصار الأبيض لما لها من أهمية استراتيجية، وسط انتقادات للحكومة والجيش بعدم توفير الحماية الكافية للمدنيين واتهامات باستخدامهم كدروع بشرية أو ورقة سياسية.

تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى نزوح أكثر من 2,600 شخص من شمال كردفان خلال يومين فقط، معظمهم من الأبيض والرهد، فيما تتحدث مصادر محلية عن تدهور الأوضاع الإنسانية ونقص الخدمات في مناطق النزوح. وتأتي هذه الموجة الجديدة بعد سيطرة الدعم السريع على بارا وهجمات المتكررة في أطراف المدينة.

تزداد المخاوف من تفاقم الأزمة الإنسانية في شمال كردفان مع استمرار الحرب واتساع رقعة النزوح، في وقت تؤكد فيه الأمم المتحدة أن السودان يواجه إحدى أسوأ أزمات النزوح والجوع في العالم، إذ يحتاج أكثر من 30 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة وسط انعدام الأمن وتراجع التمويل الدولي.

حماية للمدنيين وفي الوقت ذاته يعرقل هروبهم لاستغلالهم كدروع بشرية أو مخزون للتجنيد ويتعامل مع الانتهاكات كاستثمار سياسي». وذكرت مصفوفة التتبع الميداني التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، أن نحو 2,600 شخص نزحوا من ولاية شمال كردفان خلال يومي 28 و29 أكتوبر الماضي نتيجة لتزايد انعدام الأمن وتدهور الأوضاع الميدانية في الولاية.

وأوضحت المصفوفة أن غالبية النازحين، والبالغ عددهم نحو 2,250 شخصًا غادروا مدينة الأبيض بمحلية شيكان، فيما نزح نحو 350 شخصًا من مدينة الرهد بمحلية الرهد.

وذكرت أن مجموعة النازحين توزعت على مواقع مختلفة في ولايات النيل الأبيض والخرطوم والجزيرة، في ظل ظروف إنسانية صعبة ونقص في الخدمات الأساسية.

يأتي ذلك بعد تهديدات قوات الدعم السريع باجتياح مدينة الأبيض الواقعة تحت سيطرة الجيش السوداني منذ بداية الحرب قبل أكثر من عامين.

وكانت قوات الدعم السريع قد فرضت سيطرتها مؤخرًا على مدينة بارا القريبة من مدينة الأبيض في الاتجاه الشمالي الشرقي، بينما هاجمت مواقع في الاتجاه الجنوبي والجنوب الشرقي في محاولة لحصار المدينة.

وكانت تقارير مصفوفة النزوح أشارت في وقت سابق إلى أن محليات بارا، وأم دم حاج أحمد والرهد وأم روبة شهدت جميعها حوادث نزوح متكررة نتيجة لتزايد التوترات الأمنية والهجمات المسلحة. وحذرت تنسيقية لجان المقاومة في الفاشر غربي السودان، من أن قوات «الدعم السريع» بدأت بالتحشيد وإلقاء ثقلها العسكري على إقليم كردفان، خاصة شمال كردفان، وأشارت إلى أنها اتخذت طريقها بوضوح لمحاولة إعادة حصار مدينة الأبيض، مركز ولاية شمال كردفان، بدلًا من التقدم نحو بابنوسة كما كانت التوقعات.

وقالت التنسيقية في بيان نشرته عبر صفحتها الرسمية على «فيس بوك»: «تحاول المليشيا جاهدة إعادة حصار مدينة الأبيض لعلها التام بأهميتها الاستراتيجية في إدارة عمليات إقليم كردفان في الزحف نحو دارفور»، وحذرت من أنه «ما لم تنفتح قواتنا في جميع المحاور، وتتقدم في وقت قريب، ربما نشهد المزيد من الانتكاسات الكبيرة والتراجعات الميدانية».

وفي 6 يوليو الماضي، قالت حكومة ولاية شمال

يعيش سكان مدينة «الأبيض» عاصمة ولاية شمال كردفان، قلقًا وتوترًا بالغًا إزاء تهديدات قوات «الدعم السريع» باجتياح المدينة ما أدى إلى موجة نزوح عكسية إلى ولايتي الخرطوم والنيل الأبيض، الأمر الذي يعكس أزمة تصاعد أعمال العنف وتهديد حياة المواطنين الأمنيين.

وأبلغ شهود عيان «أفق جديد»، ببدء موجة نزوح من مدينة «الأبيض» نحو ولايتي النيل الأبيض والخرطوم عبر الحافلات السفريّة والسيارات الخاصة نحو مدينتي أم درمان وكوستي.

«وصلت أسرتي من الأبيض إلى كوستي، ثم عبرت الحدود إلى دولة جنوب السودان» يقول عبد الرحمن العباس لـ «أفق جديد»، ويضيف بالقول: «سكان مدينة الأبيض يعيشون حالة من الخوف والقلق بعد تهديدات قوات الدعم السريع اجتياح المدينة».

وأضاف: «أسرتي وصلت إلى مدينة الجبلين وفي طريقها إلى الرنك وجوبا. نشعر بعدم الأمان بعد اشتداد المعارك في ولاية شمال كردفان واجتياح بارا وزريبة الشيخ البرعي».

من جهتها تقول المواطنة حنان الطريقي لـ «أفق جديد»: «واجهتنا صعوبة كبيرة في الحجز عبر الحافلات السفريّة المتجهة إلى أم درمان. الناس قلقون ويريدون الخروج من المدينة».

وتابعت بالقول: «المدينة تعيش حاليًا في أمان، لكن الشائعات باقتراب الدعم السريع لمحاصرتها أدخلت الرعب في نفوس المواطنين».

وخلال الأيام الماضية شهدت ولاية شمال كردفان موجة نزوح متسارعة من محلية «بارا» باتجاه مدينة الأبيض نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية واستمرار انتهاكات الدعم السريع ضد المدنيين.

وقالت رئيس تحرير صحيفة «التغيير» الإلكترونية، رشا عوض في تدوينة عبر صفحتها الرسمية على «فيس بوك»: «لا غرابة في الأنباء المتداولة عن تدابير اتخذتها الحكومة لمنع سكان الأبيض من مغادرتها. إنهم يخططون لتحويل الأبيض إلى فاشر أخرى، وهذا يتسق مع منهجهم في هذه الحرب الذي يتمثل في إتاحة الفرصة للجنجويد بارتكاب أكبر قدر ممكن من الانتهاكات ثم استخدامها - أي الانتهاكات - كعدة شغل سياسي للتعبئة ضد الجنجويد محليًا وعالميًا».

وأضافت: «ما يجري هو قضية للجنجويد الذين بمجرد سماع المواطنين واقترابهم من مدينة ما يهربون منها جماعيًا لأنهم لا يتوقعون سوى الانتهاكات والجرائم، وفضيحة للجيش الذي لا يوفر



وفي نهاية يونيو الماضي، هاجمت قوات الدعم السريع قرى بمحلية شيكان، منها «لمينا» و«الحقونا»، جنوبي مدينة الأبيض، في محاولة ترمي إلى تضيق الخناق على المدينة. ويخشى مراقبون من تفاقم الأوضاع الإنسانية في المناطق المتأثرة بالاشتباكات نتيجة استمرار موجات النزوح واستهداف المناطق المدنية. وتقول الأمم المتحدة، إن السودان الذي كان، حتى قبل الحرب، من أفقر بلدان العالم، يشهد «واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، وهو مرشح لأن يشهد قريباً أسوأ أزمة جوع في العالم». ويحتاج 30.4 مليون سوداني - 64% من السكان - إلى مساعدات إنسانية هذا العام، وكانت الأمم المتحدة تخطط لمساعدة قرابة 21 مليوناً منهم قبل أن تقلص العدد إلى 17.3 مليون شخص جراء نقص التمويل. ويخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل/نيسان 2023 حرباً أسفرت عن مقتل أكثر من 20 ألف شخص ونزوح ولجوء نحو 15 مليوناً، بحسب الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قُدرت دراسة أعدتها جامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفاً.

كردفان إن الأبيض، عاصمة الولاية، استقبلت عشرات الآلاف من النازحين من عدة قرى تهاجمها قوات الدعم السريع، وسط تسجيل حالات إصابة ووفاة بالكوليرا.

وتنتشر الدعم السريع في مناطق الخوي والنهود غربي الأبيض، وفي منطقة بارا شرقي المدينة، فضلاً عن سيطرتها على بلدات «كازقيل» و«الدبيبات» جنوب ولاية شمال كردفان.

وحسب مفوض العون الإنساني بحكومة ولاية شمال كردفان، محمد إسماعيل، فإن الأبيض استقبلت أكثر من 600 أسرة نازحة - أي نحو 30 ألف فرد - من قرى شمال مدينة بارا بسبب مهاجمة قوات الدعم السريع لهذه القرى.

وفي يوليو الماضي قالت منظمة الهجرة الدولية، في بيان إن «3,260 أسرة نزحت من عدة قرى في محلية بارا بسبب تزايد انعدام الأمن»، وأشارت إلى أن الفارين نزحوا من 12 قرية على الأقل، منها أم قرفة، والمرخة، وأم تراكيش.

وطبقاً للمنظمة، فإن النازحين فرّوا إلى مناطق في محلية شيكان وأم دم حاج أحمد في شمال كردفان، والعباسية في جنوب كردفان، وتندلتي وكوستي في ولاية النيل الأبيض، وأم درمان بولاية الخرطوم.



محمد الأمين عبد النبي

هل تشكّل مأساة الفاشر مفتاحًا للمسار السياسي في السودان؟

ملخص

شهدت الحرب في السودان تحولًا كبيرًا بسقوط مدينة الفاشر، ما جعلها محورًا سياسيًا وعسكريًا وإنسانيًا بالغ التأثير، تزامنًا مع مفاوضات سرّية في واشنطن بين الجيش والدعم السريع. تصاعدت الكارثة الإنسانية مع تفاقم القتل والتجويع والتهجير، وسط تنامي خطاب الكراهية والانقسام الإثني الذي يهدد وحدة البلاد.

يوضح أن التطورات تراكمت مع تحركات دولية مكثفة، من أبرزها مشاورات الخماسية ووساطة القاهرة، إلى جانب مبادرات مدنية مثل تحالف "صمود"، التي دعت إلى هدنة إنسانية شاملة، وورشة نيون السويسرية التي أكدت على وقف الحرب والانخراط في عملية سياسية شاملة لبناء حكم مدني ديمقراطي.

يرى الكاتب أنه رغم خطورة التصعيد العسكري، يبرز أمل في المسار السياسي عبر جهود الرباعية الدولية وحراك القوى المدنية التي تسعى لتوحيد الموقف وإنهاء الانقسام، إدراكًا بأن الحرب لم تعد خيارًا قابلاً للاستمرار، وأن التفاوض أصبح ضرورة وطنية لا مفرّ منها.

يخلص الكاتب إلى أن الآراء انقسمت بين من يرى أن الحرب ستستمر لتوافر أسبابها، ومن يعتقد أن مأساة الفاشر تمثل لحظة حاسمة تفرض المخرج السياسي. ومع تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية، تتجه الأنظار إلى وقف النار كمدخل لاتفاق شامل يعيد الأمل للسودانيين ويؤسس لمرحلة انتقال جديدة تُنهى دوامة العنف والانقسام.

لعلّ الحدث الأبرز في تطورات الحرب في السودان عسكرياً هي سقوط الفاشر في شمال دارفور، وقبلها مدينة بارا في شمال كردفان، فيما تمثل الحدث السياسي الأبرز في بدء مفاوضات سرّية غير مباشرة بين الجيش وقوات الدعم السريع في واشنطن بهدف الوصول إلى اتفاق هدنة. أما إنسانياً، فقد دخلت البلاد في كارثة غير مسبوقة يعيشها السودانيون الذين يتعرّضون للقتل والتجويع والتهجير في ظلّ تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية المقيتة.

تكمّن خطورة هذه التطورات في انتقال الحرب إلى مرحلة جديدة من الصراع الإثني الذي يهدّد بتقسيم السودان، لكنها في الوقت ذاته تمثّل فرصة لترجيح الحلّ السياسي التفاوضي باعتباره الوسيلة الأنجع للتخفيف من معاناة السودانيّين، إذا ما استُشعرت المسؤولية الوطنية وتوفّرت الإرادة السياسية لمعالجة جذور الأزمة بكل أبعادها التاريخية والمعاصرة، ومجابهة تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، والتحكم في مآلات الانزلاق نحو حرب شاملة قد تتحوّل إلى معادلة صفرية، في ظلّ سعي كل طرف إلى تحقيق نصر عسكري بأي ثمن. ومن شأن ذلك أن يجعل وقف إطلاق النار عقدة مفصلية تُستخدم لتصدير الأزمة والقفز على الواقع عبر ارتكاب حماقات لا تؤدي إلا إلى مزيد من النزيف.

هناك جهود حثيثة تبذلها الرباعية لتسريع المسار السياسي تصطدم بالتعنّت والمراوغة والمماطلة، ولكن في نهاية المطاف سوف تفضي إلى اتفاق حسب تأكيد الرباعية. كما ينتظم في المقابل حراك مدني متنام يهدف إلى إنهاء حالة الانقسام السياسي لصالح توحيد الصوت المدني، وهو أمر تفرضه المتغيرات على الأرض، وتبرز أهميته في تفعيل القوى المدنية السودانية لأوراق ضغطها لترجيح كفة التفاوض وصولاً إلى حل سياسي يُعبّر عن تطلعات الشعب السوداني.

إنّ خطورة تطورات الأوضاع لا تقتصر على تصعيد المعارك بين الجيش والدعم السريع، بل تتعداها إلى مسار سياسي لا يقل أهمية، يسير في اتجاهين متوازيين لا يتعارضان: الأول، هو التفاوض بين طرفي الحرب على أساس الاعتراف المتبادل والقناعة بأنّ السلام لم يعد خياراً أخلاقياً فحسب، بل ضرورة وجودية.

والثاني، هو الحوار بين القوى المدنية لتصميم العملية السياسية من حيث أهدافها وأطرافها وقضاياها، ودور المجتمعين الإقليمي والدولي فيها، وصولاً إلى اتفاق على مبادئ وأسس الحلّ السياسي

الشامل وبناء الدولة على أسس جديدة. فإذا كان سقوط الفاشر يمثل تطوراً خطيراً في مسار الصراع العسكري، فإنّ المسار السياسي الذي يفرضه هذا التطور هو الأشدّ تعقيداً، إذ ستكون نتائجه مؤثرة بصورة كبيرة على مجريات الأوضاع في المشهد السوداني. وقد بدأت القناعة تترسخ بأن لا حل عسكريّ منظوراً، بل مزيداً من التعقيد والانزلاق نحو اللاعودة، وهو ما يهدد مصير البلاد ومستقبلها، ويجعلها رهينة للتقدّم في المسار السياسي وكبح جماح الحرب.

عقب سقوط الفاشر، برزت تحديات عديدة تؤثر في المسار السياسي، أبرزها:

● تجاوز الوضع الإنساني حدود الكارثة، وتعرّض المدنيون للقتل والمجاعة في ظل حرب تجويع ممنهجة.

● تهديد الدعم السريع باجتياح مدن أخرى مكتظة، مما قد يؤدي إلى مجازر جديدة.

● تمسك الإسلامويين بالاستمرار في الحرب وإعلان التعبئة العامة لتحقيق نصر يتيح لهم التحكم في مفاصل الدولة.

● طول أمد الحرب واعتياد الناس على مظاهرها، مما يُضعف التعاطف مع الحلّ السياسي.

● التأثير الكبير للعوامل الخارجية والتدخلات لمصلحة أحد الطرفين، ما يفتح الباب لسيناريوهات خارجية بديلة عن الإرادة الوطنية.

● سرّية المفاوضات في غياب القوى المدنية، بما قد يقود إلى اتفاق «نيفاشا جديدة» تُكرّس للتقسيم.

● العراقيل الكبيرة في طريق التوصل إلى اتفاق هدنة بسبب تشدد الطرفين وتمسك كل منهما بشروطه.

● الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في الفاشر وما تمثله من ملف حاصر بقوة في المزايدات السياسية.

● غياب التنسيق الإقليمي والدولي بين المبادرات.

● تعثر الحوار بين القوى السياسية وعدم التوصل لاتفاق نهائي حول أسس وتدابير المسار السياسي.

● الخطاب السياسي للحرب الذي أحدث شراً اجتماعياً بسبب الجرائم المرتكبة، ما يعقّد الوصول إلى اتفاق لا يضمن حقوق الضحايا.

● التخندق وعسكرة المجتمعات المحلية.

بعد سقوط الفاشر حظيت الحرب في السودان باهتمام عالمي واسع إعلامياً وسياسياً ودبلوماسياً في صهوة متأخرة للحرب المنسية. وقد شهدت

المرحلة تحركات إيجابية باتجاه الهدنة الإنسانية، أبرزها تصريحات كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون الأفريقية، مسعد بولس لقناة سكاي نيوز عربية: «نتواصل مع الطرفين للتوقيع على مقترح الهدنة الإنسانية الذي عرضناه عليهما، وقد وصل التفاوض إلى نقاط متقدمة. نطالب الطرفين بالتوقيع فوراً، فليس هناك ترف لإضاعة الزمن أو مبررات للتأخير». كما دعا وزير الخارجية المصري بدر الدين عبد العاطي عبر قناة الحدث إلى هدنة إنسانية عاجلة ووقف فوري لإطلاق النار. وفي السياق ذاته، نشطت المجموعة الخماسية (الاتحاد الأفريقي، الإيقاد، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، الاتحاد الأوروبي) في مشاورات مع التحالفات السياسية حول تفاصيل العملية السياسية ومعايير المشاركة والإطار الزمني للحوار، تمهيداً لعقد اجتماع مشترك في أديس أبابا قريباً. وفي موازاة ذلك، تتحرك القاهرة ضمن خطة الرباعية لتسهيل الحوار السياسي بين القوى المدنية والسياسية السودانية، حيث أجرى وفد مصري رفيع مشاورات مكثفة مع القوى المدنية في سويسرا لبحث المبادئ الإرشادية وآليات التحضير لـ «مؤتمر القاهرة الثاني».

على الصعيد الداخلي، أعلن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) خطة عمل لدعم جهود الرباعية، تضمنت: تكثيف الاتصالات بالجيش والدعم السريع لحثهما على إقرار هدنة إنسانية شاملة تشمل فتح الممرات وتوصيل المساعدات وحماية المدنيين. حشد جهود السودانيين في الداخل والخارج لتفعيل العمل الجماهيري الرافض للحرب والداعي إلى السلام العادل والدائم. تعزيز التواصل مع المنظمات الإنسانية الدولية لضمان وصول المساعدات، والمطالبة بدعم لجنة التحقيق الدولية المستقلة لتوثيق الانتهاكات. ابتعث وفود للقاء الفاعلين الإقليميين والدوليين وطرح تصورات عملية لتسريع جهود إحلال السلام وفقاً لخارطة الرباعية. إطلاق حملات إعلامية لمناهضة خطاب الحرب والكراهية، ونشر رسائل تؤسس للسلام والوحدة والتحول المدني الديمقراطي.

كما انعقدت في مدينة نيون السويسرية خلال الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2025 ورشة عمل نظمتها منظمة برومديشن، بمشاركة ممثلين عن تحالف صمود والكتلة الديمقراطية والحراك الوطني والتراضي الوطني وعدد من الأحزاب والشخصيات القومية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية السويسري والحكومة المصرية.

وأكد المشاركون على ضرورة الإيقاف الفوري للحرب والانخراط في عملية سياسية شاملة تمهيد لإنهاء الصراع المستمر ووضع أسس لحكم مدني ديمقراطي، وشددوا على أهمية تهيئة بيئة مناسبة لإطلاق العملية السياسية بما يضمن الوصول إلى اتفاق شامل يوقف معاناة المواطنين ويحفظ وحدة البلاد.

واتفق مبدئياً على مسارين رئيسيين: المسار الأمني والعسكري: يتناول وقف إطلاق النار، الترتيبات الإنسانية، وضمان وصول المساعدات، إضافة إلى وضع إطار شامل لإطلاق العملية السياسية. المسار السياسي: يركز على بناء توافقات حول القضايا الوطنية الكبرى، وتحديد جدول للحوار الشامل، ومناقشة قضايا الانتقال. كما تم الاتفاق على مرحلة تحضيرية لبناء الثقة، تتضمن تثبيت وقف إطلاق النار وتهيئة المناخ للحوار، وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات لمواصلة المشاورات بدعم من المجتمع الدولي.

ثمة رأيان بشأن أفق الحل السياسي: يرى الأول أن الحرب مستمرة لتوفر أسبابها، وأن الحديث عن حل سياسي الآن غير مجد، ويجب إعلان التعبئة العامة والاستنفار ووقف الجهود الدبلوماسية. بينما يرى الثاني أن تغير الأوضاع بعد مأساة الفاشر يستوجب مخرجاً سياسياً، فالحرب مهما طال أمدها لا بد أن تنتهي بالتفاوض والانتقال إلى مرحلة الحل السياسي، داعين إلى وقف الحرب اليوم قبل الغد.

أما طرفا الحرب، فلا يبدو أن أيهما يرغب في تحل تبعات استمرارها في ظل الضغوط الداخلية والخسائر البشرية والمادية، فضلاً عن الضغوط الخارجية المتزايدة من الحلفاء، التي تطالب بإنهاء الحرب وتقليل معاناة المدنيين والعودة إلى المسار السياسي.

لقد أن الأوان لتتويج الزخم السياسي والإعلامي والإقليمي والدولي بنتائج ملموسة تعيد للشعب السوداني الأمل وتفتح الطريق أمام حل سياسي شامل، يبدأ بهدنة إنسانية ووقف إطلاق النار، وينتهي بانتقال نحو هدنة دائمة أو طويلة الأمد عبر مفاوضات برعاية الرباعية. ومن ثم الانطلاق نحو مؤتمر مائدة مستديرة يضم القوى السياسية والمدنية لمعالجة جذور الأزمة وتداعياتها، وبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على مشروع وطني يقطع الطريق أمام سيناريوهات التقسيم والتشظي. كما قال الإمام المهدي: «الفسح غببنتو خرب مدينتو».



بكل عقلانية وشفافية.. وهم الحسم العسكري وضرورة إنقاذ الوطن

حيدر المكاشفي

يؤكد المقال أن الحرب في السودان بعد أكثر من عامين أثبتت استحالة الحسم العسكري، إذ لم تنتج سوى الخراب والانقسام والدمار، وأن أي رهان على النصر بالقوة هو وهم يدفع ثمنه الوطن المنهك.

ملخص

يوضح أن الحرب، ك«أم الكبائر»، لا تخلو من الفظائع والانتهاكات، فقد دمرت البنية التحتية، ونشرت الفقر والأمراض والاغتصاب والنزوح، وأصاب المجتمع السوداني في عمقه الأخلاقي والنفسي والاجتماعي.

يشدد الكاتب على أن استمرار الحرب لا يخدم سوى تجار السلاح والمستفيدين من الفوضى، فيما يظل الشعب هو الخاسر الأكبر، وأن الحل الحقيقي يبدأ من الاعتراف بعبثية القتال والاتجاه إلى حوار وطني شامل ينقذ ما تبقى من الدولة.

ويختتم بالدعوة إلى إحياء ثقافة السلام والتسامح ومناهضة خطاب الكراهية، مؤكداً أن البطولة الحقيقية ليست في إطالة أمد القتال، بل في امتلاك الشجاعة لقول «كفى حرباً» وبناء وطن يتسع للجميع.

تجاوزت حرب السودان العامين ونصف العام وتدخل عامها الثالث، متجاوزة كل التوقعات والآمال التي علقها البعض على الأيام الأولى من اندلاعها. كانت البداية محملة بالخطابات النارية عن الحسم السريع والانتصار الحاسم (ازبوع ازبوعين على الأكثر)، غير أن الأيام كشفت أن الحروب، مهما كان شعارها، لا تحسم إلا على جثث الأوطان. فمنذ اندلاعها، انقسم الناس حيالها إلى فريقين، فريق يرى أن الحرب لا بد أن تستكمل حتى القضاء التام على قوات الدعم السريع، وفريق آخر يرى أن استمرارها يعني تمديد الجرح، وإبقاء البلاد في دوامة الخراب والدمار. ومع سقوط الفاشر تجددت الأصوات المطالبة بالتحشيد والتعبئة العامة، وكأن البلاد لم تكتف بعد من نزيقها الطويل، وكأن الخراب الذي عم المدن والقرى لا يكفي شاهداً على عبث هذه الحرب.. الحقيقة التي يصعب على البعض الاعتراف بها هي أن الحسم العسكري في السودان مستحيل. فليست هذه حرب جيوش نظامية متكافئة، ولا ساحة معركة يمكن فيها للمنتصر أن يفرض إرادته بسهولة. إنها حرب داخل الجسد الوطني نفسه، فكل رصاصة تطلق تصيب نسيج الوطن، وكل مدينة تسقط تنقص من هيبة الدولة لا من عدوها. وإذا كان الهدف إنقاذ السودان، فإن الإنقاذ لا يكون عبر فوهة البندقية، بل عبر طاولة الحوار وعقل الدولة الرشيد.. لقد أنهكت الحرب الجميع: الدولة، والجيش، والمواطن، والاقتصاد، والنسيج الاجتماعي. لم يخرج أحد رابحاً سوى تجار السلاح والموت والمتربحين والمنتكسبين من الفواجع والكوارث. أما الخاسر الأكبر فهو الوطن ذاته، الذي يترنح اليوم على حافة التفكك. فالحرب التي كان يراود بها استعادة الدولة، تحولت إلى آلة تمزق ما تبقى منها.. إن الحلول الحقيقية لا تأتي من فوهة بندقية، بل من إرادة سياسية شجاعة تتجاوز منطق المنتصر والمهزوم. السودان اليوم بحاجة إلى شجاعة السلام أكثر من شجاعة القتال. السلام ليس ضعفاً ولا استسلاماً، بل أعلى درجات القوة حين يقر الإنسان بأن الوطن أكبر من الأطراف المتحاربة، وأقدس من الحسابات الضيقة.. إن إنقاذ السودان لا يبدأ من جبهات القتال، بل من جبهة الضمير الوطني. من اعتراف الجميع بأن هذه الحرب عبثية، وأن استمرارها يعني نهاية فكرة السودان الموحد. المطلوب الآن هو وقف شامل لإطلاق النار، يليه حوار وطني شامل لا يقصي أحداً، لأن الإقصاء كان دائماً بذرة كل حرب جديدة. ففي النهاية، لن يذكر في التاريخ من الذي أطلق النار أولاً، بل من الذي

أوقفها. ولن يخلد الناس من رفع شعار الحرب، بل من حمل راية السلام وأنقذ ما يمكن إنقاذه من وطن يتهاوى تحت ركام الطموحات المسلحة.. ما بدأ كصراع محدود بين مؤسستين عسكريتين، تمدد اليوم ليصبح حرباً شاملة تمزق الجغرافيا والوجدان، وتحول الوطن إلى أطلال ذاكرة ومشاهد ألم. في خضم هذا الخراب، يواصل البعض الرهان على الحسم العسكري فيما يرفع آخرون راية وقف الحرب وإنقاذ السودان. وبين هذين الصوتين، تتبدى الحقيقة المرة أن لا حسم عسكري ممكن، ولا انتصار في حرب يخسر فيها الجميع. منذ اللحظة الأولى، غدى الخطاب الرسمي والعاطفة الشعبية فكرة أن الحرب يمكن أن تحسم بالسلاح، وأن النصر الكامل ليس سوى مسألة وقت. لكن الواقع، بكل قسوته، أثبت أن السودان ليس ساحة معركة بين جيشين متقابلين، بل وطن يقتتل في داخله. فكيف تحسم حرب لا تملك حدوداً واضحة، ولا جبهة واحدة، ولا عدواً يمكن تعريفه دون أن يتصدع مفهوم الوطن نفسه.. إن الحرب التي تدخل المدن والبيوت، وتحول المواطن إلى نازح، والمزارع إلى مقاتل، ليست حرباً يمكن أن تنتج سلاماً. إنها دوامة استنزاف مفتوحة، تنهك الدولة وتفتت مؤسساتها وتزرع الأحقاد بين مكونات المجتمع. وكل يوم يمر في هذه الحرب، يغلق باباً جديداً أمام فكرة الدولة الحديثة التي حلم بها السودانيون منذ الاستقلال. لم يعد السودان في حربه هذه يقاتل عدواً خارجياً، بل يقاتل ذاته. المدن التي كانت رموزاً للحضارة والتعليم والكرم السوداني، تحولت إلى رماد من الدمار والنزوح. الاقتصاد انهار، والمؤسسات تفككت، والمجتمع فقد ثقته في كل شيء. ومع ذلك، تواصل بعض الأصوات الدعوة إلى التعبئة العامة وكان الخراب الذي حل بالبلاد لم يكن كافياً دليلاً على عبثية الحرب. إن الحروب الطويلة لا تبقى إلا على من يتقنون صناعة الموت، أما الأوطان فتتهوى إلى درك سحيق من الانقسام والضياع. والتاريخ القريب في الإقليم شاهد على أن أي حرب داخلية لا تفضي إلا إلى تسوية سياسية، مهما طال أمدها أو تعددت أطرافها. فلماذا الإصرار على أن تكون تجربة هذه الحرب استثناءً من كل تجارب العالم بل واستثناءً من تجارب السودان نفسه.. إن وقف الحرب لا يعني الاستسلام، بل امتلاك شجاعة مواجهة الذات، والاعتراف بأن السودان أكبر من طموحات المتحاربين مجتمعين. ما يحتاجه الوطن اليوم ليس نصراً عسكرياً، بل نصراً وطنياً يوقف النزيف ويعيد للدولة معناها ومواطنيها مكانتهم. إن السلام ليس

ضعفًا كما يصور البعض، بل هو ذروة القوة حين يتخلى القائد عن أوهام المجد العسكري لصالح بقاء الوطن. فالحروب قد تصنع أبطالاً، لكنها لا تصنع أوطاناً. والبطولة الحقيقية اليوم هي في من يجرؤ على قول كلمة كفى وسط ضجيج السلاح. والحل لا يمكن أن يكون جزئياً أو مؤقتاً، بل يجب أن ينطلق من رؤية وطنية شاملة تعيد تعريف الدولة، وتؤسس لعقد اجتماعي جديد ينهي حالة الانقسام المزمع بين المركز والهامش، وبين العسكري والمدني، وبين القبيلة والوطن. فبدون مشروع جامع، ستظل الحرب تجد ألف ذريعة لتبدأ من جديد كلما خمدت نيرانها.. إن إنقاذ السودان لا يكون بالرصاص، بل بالاتفاق على فكرة السودان نفسه، فكرة العيش المشترك، وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية. هذه هي المعركة التي تستحق أن تخاض، وهي وحدها التي يمكن أن تضع حداً للحروب الدائرية التي أنهكت البلاد لعقود.. إن التاريخ لن يسأل من الذي بدأ الحرب، بل من الذي أوقفها. ولن يخلد أسماء من صبوا الزيت على النار، بل من امتلكوا شجاعة إطفائها. والسودان اليوم يقف على مفترق طرق، فإما أن يختار طريق العنف المستمر، وإما أن يتجه نحو سلام حقيقي يعيد إليه إنسانيته ومكانته بين الأمم.. لقد آن الأوان لأن ندرك أن الحرب لم تعد خياراً، وأن بقاء الدولة السودانية ذاتها أصبح رهيناً بقدرتنا على تجاوز منطق القوة إلى منطق الحكمة، ومنطق الثأر إلى منطق الوطن.. فكفى حرباً لقد آن للسودان أن ينتصر للسلام.

لقد قلنا من قبل ونظل نقول إن الحرب مثل الخمر تذهب العقل، ومن يذهب عقله لا يتوانى من ارتكاب الكبائر والكبائر والفواحش، وهكذا يتساوى معاقرة الخمر مع خائض الحرب، فإذا كان شارب الخمر الذي ذهب الخمر بعقله يتصرف دون وعي وإدراك بما قد يوقعه في ارتكاب الآثام والذنوب والكبائر، مثل قتل النفس والزنا وإتيان كل ما هو محرم تحت تأثير الخمر، ولهذا سميت الخمر (أم الكبائر)، فكذا الحال مع خائض الحرب يمكنه بفعل الحرب بل الثابت عملياً أنه يرتكب كل الموبقات والكبائر والفواحش، مثل قتل النفس والاعتصاب وكبائر الحرب الأخرى التي سنأتي عليها، ولهذا استحققت الحرب أن يطلق عليها (أم الكبائر) أيضاً، فما من حرب وقعت في هذه الدنيا سابقاً وما هو واقع منها حالياً مثل حرب غزة والسودان وما ستقع في المستقبل، كانت وستكون حرباً نظيفة خالية من الانتهاكات والفظائع، فأياً حرب هي بالضرورة رديفة الانتهاكات والموبقات

والفظائع، فالحرب تتسبب في طيف واسع من الانتهاكات الفظيعة مما يشكو منه الناس الآن في السودان، مثل سقوط الأبرياء قتلى وفقدان الأحياء لكل ما يملكون، وتشريدهم من بيوتهم، فيضربون في الأرض هائمين على وجوههم بحثاً عن المأوى الآمن داخل الوطن وخارجه، وفقدان الرعاية الطبية والصحية ما يتسبب في انتشار الأوبئة والأمراض في ظل تدهور بل واتعدام الخدمات العلاجية وانهيار كامل المنظومة الصحية، وتفشي حالات الاغتصاب التي تقع على الحرائر، كما تشمل آثار الحرب الأضرار الجسدية والنفسية طويلة المدى على الأطفال والبالغين على حد سواء، فضلاً عن تفشي الفقر وسوء التغذية والإعاقة والتدهور الاقتصادي والأمراض النفسية والاجتماعية الناجمة عن صدمة الحرب، وتدمير كامل البنية التحتية وخاصة تلك التي تدعم الصحة العامة للمجتمع، مثل قطاعات الأنظمة الغذائية والرعاية الطبية والنظافة وتدهور البيئة والنقل والاتصالات والطاقة الكهربائية، وبعبارة جامعة فإن الحرب تتسبب في تدمير الحياة الإنسانية والتراث الثقافي والاقتصادي وتعيق التنمية والسلام، وتتسبب في حالة من الارتباك والقلق والإحساس بالحزن الشديد والشعور باليأس والإحباط، وغير ذلك الكثير من الأضرار والخسائر الجسيمة والفظائع والفواجع التي يعايشها السودانيون جراء الحرب العنيفة الدائرة في بلادهم، رغم أنهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل، والأنكى أنهم صاروا المتضررين والخاسرين الوحيد فيها، وبالتالي لا حاجة لهم أن نذكرهم بما يعايشونه ويقاسونه فعلياً، بل هم أكثر حاجة لمن يحدثهم ويبشرهم بإنهاء هذه الحرب المهلكة التي قضت على الأخضر واليابس، وتعتبر هي المسبب الرئيس في كل ما عانوه وما انفكوا يعانونه من ويلات وعذابات، ولا سبيل للانفكاك منه إلا بإيقاف وإنهاء هذه الحرب اللعينة، ولهذا فإننا معنيون هنا بمناهضة ومكافحة كل إفرازات الحرب السالبة والضارة، ولملمة هذه الجراح المتفتقة ومحاولة مداواتها، بتعزيز الخطاب الديمقراطي وإفشاء روح وثقافة السلام، ومناهضة خطاب الكراهية المنتن، وإفشاء قيم التسامح المجتمعي في ضوء الخلقة والزلزلة الاجتماعية التي ضربت كافة مكونات المجتمع السوداني التي نخرت في وحدته وهللت نسيجه الاجتماعي وهددت وحدته الوطنية، وما يرافق ذلك من نشر ضار وسالب وتضليل إعلامي، لدرجة جعلت من الحقيقة المجردة أكبر ضحايا هذه الحرب.



«أم دم حاج أحمد» واقع مظلم

شهدت منطقة أم دم حاج أحمد في شمال كردفان واحدة من أعنف موجات النزوح والانتهاكات منذ اندلاع الحرب، بعد سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة في 27 أكتوبر. فرّ آلاف المدنيين نحو مناطق الجموعية جنوب أم درمان، في ظروف مأساوية، وسط شهادات عن جرائم قتل ونهب وإعدامات ميدانية طالت النساء والشيوخ والأطفال، ودمار واسع للمنازل والأسواق.

ملخص

تُعد أم دم حاج أحمد منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، تربط بين محاور عسكرية في كردفان وتشتهر بسوقها الكبير ونشاطها الزراعي والحيواني، ما جعل السيطرة عليها هدفاً ذا بعد ميداني واقتصادي في آن واحد. ويشير سقوطها إلى تغير موازين القوى في شمال كردفان ودارفور، مع عودة الدعم السريع إلى مناطق كان قد انسحب منها قبل أسابيع.

تأتي هذه التطورات بعد أيام من سقوط مدينة بارا بيد الدعم السريع، التي نفذت فيها المليشيا، بمساندة مرتزقة من جنوب السودان، عمليات نهب وقتل جماعي أجبرت مئات الأسر على النزوح نحو الأبيض. وتُقدّر المنظمة الدولية للهجرة عدد النازحين من أم دم وحدها بما بين 24 و26 ألف شخص خلال أيام قليلة، إلى جانب آلاف آخرين من بارا وأم روابة والرهـد.

تحذر الأمم المتحدة من كارثة إنسانية متفاقمة، إذ يواجه السودان أسوأ أزمات النزوح والجوع في العالم، مع حاجة أكثر من 30 مليون شخص إلى المساعدات. وبينما تواصل قوات الدعم السريع وصف عملياتها بـ«الانتصارات»، يرى مراقبون أن هذه التطورات لا تعني سوى اتساع رقعة المعاناة الإنسانية وتعمق المأساة في قلب السودان.



أفق جديد

سيطرت على محلية «أم دم حاج أحمد» 27 أكتوبر، وارتكبت أثناء توسعها وانتشارها - وفق شهود عيان- انتهاكات واسعة.

وأثناء وجود قوات «الدعم السريع» في مدينة «بارا» قبل طردها من المنطقة في سبتمبر الماضي، نفذت القوات، بمساندة مرتقة من دولة جنوب السودان، عمليات نهب في الأسواق والمنازل، ما أدى إلى نزوح عدد من الأسر قسراً باتجاه الأبيض. وطبقاً للمواطن عبد الباقي الطريفي، فإن قوات «الدعم السريع»، أدمت العشرات من المدنيين في مدينة بارا، ونفذت عمليات نهب وسرقة واسعة. وأوضح الطريفي في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «المليشيا المتوحشة نهبت كل شيء في الأسواق بما في ذلك الأموال والذرة والأغنام».

وفي 28 أكتوبر الماضي قدرت المنظمة الدولية للهجرة نزوح ما بين 24 و26 ألف شخص من محلية «أم دم حاج أحمد» ونزوح 3720 شخصاً من بارا منذ 25 أكتوبر وحتى 28 أكتوبر، و285 شخصاً من مدينة أم روبة يوم 27 أكتوبر، و340 شخصاً من قرية أم بشير بمحلية الرهد يوم 26 أكتوبر.

وأعلنت قوات «الدعم السريع» السيطرة على محلية «أم دم حاج أحمد» بولاية شمال كردفان- غربي وسط السودان، واجتاحت المدينة التي كانت تخضع تحت سيطرة الجيش السوداني، وتمكنت من بسط نفوذها الكامل عليها بعد معارك استمرت لساعات.

وتقع «أم دم حاج أحمد» على بُعد نحو 70 كيلومتراً شمال شرق مدينة الأبيض، وتربط بين

بأجساد مُنهكة، وأنفاس متقطعة، وثياب بالية، وصلت أعداد كبيرة من النازحين من منطقة «أم دم حاج أحمد»، بولاية شمال كردفان، إلى مناطق «الجموعية» جنوبي أم درمان، في أعنف موجة نزوح وانتهاكات ارتكبتها قوات «الدعم السريع» في مواجهة المدنيين.

«وصلنا إلى مناطق الجموعية جنوبي أم درمان بعد رحلة طويلة وشاقة، بعد وصول قوات الدعم السريع إلى محلية أم دم حاج أحمد، وارتكاب أفظع الانتهاكات والجرائم بحق المواطنين الأبرياء» يقول الفاتح حسين لـ«أفق جديد»، ويضيف: «الوضع معقد للغاية والناس يحتاجون إلى المساعدات الغذائية». وتابع: «الوضع قلق ومحرج. أجبرنا على النزوح. تركنا كل شيء هناك وأطفالنا يحتاجون إلى الغذاء والدواء».

من جهتها تقول آسيا عبد الغفار: «عناصر الدعم السريع استباحت أم دم حاج أحمد، وقتلت الشيوخ والنساء والأطفال وهربنا خوفاً من الموت والدمار». وأضافت آسيا في حديثها لـ«أفق جديد»: «مارست قوات الإجرام عمليات القتل والنهب والسلب وأجبرتنا على مغادرة منازلنا».

وتابعت بالقول: «المليشيا نفذت إعدامات ميدانية بحق المدنيين بتهمة التعاون مع الجيش السوداني والاستخبارات. أصابنا الرعب والخوف من الانتهاكات الفظيعة».

وفي 25 أكتوبر الماضي، سيطرت قوات «الدعم السريع» على مدينة بارا، بشمال كردفان، ثم



محاوّر عسكرية مهمة في كردفان. وتُعد المنطقة من المدن البارزة في شمال كردفان وتقع في الجهة الشمالية الشرقية من الولاية، وتشتهر بتاريخها العريق وسوقها الكبير الذي يعد من أكبر الأسواق في المنطقة، كما تعرف بكونها مركزاً تعليمياً ودينياً يحتضن عدداً من خلاوى تحفيظ القرآن الكريم.

ويعتمد سكان منطقة «أم دم حاج أحمد»، على الزراعة المطرية خاصة محاصيل الذرة والدخن والسمسم، إضافة إلى الثروة الحيوانية التي تشكل دعامة أساسية لاقتصادها المحلي.

ويجيء التصعيد الجديد في العمليات العسكرية بعد أيام من سيطرة «الدعم السريع» على مدينة بارا ومناطق أخرى في كردفان ودارفور، في تطور بارز لمسار الصراع بشمال كردفان.

والتطورات الأخيرة تشير إلى تغير في موازين القوى الميدانية في دارفور وولاية شمال كردفان، مع عودة قوات «الدعم السريع» إلى المنطقة بعد أقل من شهرين على انسحابها منها.

وقال المتحدث باسم قوات الدعم السريع في بيان، إن قواته واصلت الانتصارات في عدة محاور وسط انهيار متسارع للجيش، وتمكنت «من تحرير محلية أم دم حاج أحمد بولاية شمال كردفان، في انتصار جديد خلال ساعات أعقب تحرير مدينة الفاشر في شمال دارفور ومدينة بارا بولاية شمال كردفان». وأوضح أن قواتهم ألحقت «هزيمة مذلة بجيش الإرهابيين ومليشياتهم»، وبسطة كامل السيطرة على محلية أم دم حاج أحمد.

وأكد أن قواتهم كبدت الجيش السوداني خسائر فادحة بلغت مئات القتلى، كما تم الاستيلاء الكامل على العتاد والمعدات وعشرات المركبات القتالية، ولأدت بقية القوات بالفرار.

ووفق المتحدث الرسمي، إن هذه الانتصارات العظيمة تعد خطوة مهمة نحو تحرير كامل الوطن «إيذاناً ببزوغ فجر السودان الجديد الذي يشارك الجميع في بنائه على أسس من الحرية والعدالة

والسلام».

ويخشى مراقبون من تفاقم الأوضاع الإنسانية في المناطق المتأثرة بالاشتباكات نتيجة استمرار موجات النزوح واستهداف المناطق المدنية.

وتقول الأمم المتحدة، إن السودان الذي كان، حتى قبل الحرب، من أفقر بلدان العالم، يشهد «واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، وهو مرشح لأن يشهد قريباً أسوأ أزمة جوع في العالم».

ويحتاج 30.4 مليون سوداني - 64% من السكان - إلى مساعدات إنسانية هذا العام، وكانت الأمم المتحدة تخطط لمساعدة قرابة 21 مليوناً منهم قبل أن تقلص العدد إلى 17.3 مليون شخص جراء نقص التمويل.

ويخوض الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» منذ منتصف أبريل 2023 حرباً أسفرت عن مقتل أكثر من 20 ألف شخص ونزوح ولجوء نحو 15 مليوناً، بحسب الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدّرت دراسة أعدتها جامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفاً.



الفاشر... حين يفضح الهامش مركزه

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

تكشف مأساة الفاشر عن جوهر الأزمة السودانية المزمنة، حيث يفضح الهامش مركزه الذي فشل في بناء دولة عادلة. فالحرب هناك لم تولد من فراغ، بل من تاريخ طويل من التهميش والإقصاء، ومن نظام حكم جعل القبيلة والولاء بديلاً عن المواطنة والمؤسسات.

يوضح أن الحرب الراهنة هي نتيجة طبيعية لسياسات الهيمنة والتمييز، إذ انهارت فكرة الدولة المركزية تحت وطأة الفساد والاحتكار، وظهرت حرب «الكل ضد الكل» التي عزّت عجز المنظومة القديمة عن البقاء أو التجدد.

يؤكد الكاتب أن ما حدث في الفاشر هو امتداد لسلسلة من الكوارث الوطنية في الجنيينة والجزيرة وكجبار وغيرها، تؤكد جميعها أن المركز ظل يعيد إنتاج أزمته عبر الصراع لا عبر الإصلاح، حتى ارتد عليه عنف التهميش الذي زرعه في الأطراف.

يخلص الكاتب إلى أن في هذا الخراب فرصة لإعادة التأسيس لوطن جديد تُبنى وحدته على العدالة لا الغلبة، والمؤسسات على الإنسان لا السلطة، داعياً السودانين إلى تجاوز لغة الدم والثأر، وبناء وطنهم بالحوار والعقل، لأن السودان لا يحتاج إلى منتصرين بل إلى منقذين.



مقدمة:

في خضمّ الدمار الذي يبتلع المدن السودانية، تبرز الفاشر كمرآة تعكس جوهر المأساة الوطنية. ما جرى هناك ليس مجرد حادثة عابرة في حرب طويلة، بل شهادة دامغة على فشل مشروع السلطة المركزية في بناء دولة جامعة. فالفاشر لم تحاصر بالسلح وحده، بل بتاريخ طويل من الإقصاء والتهميش والتوظيف القبلي الذي حوّل السياسة إلى غنيمة، والوطن إلى رقعة تنازع الولاءات.

ما حدث في الفاشر لم يكن حادثاً معزولاً، بل تجلّ واضح لجذر الأزمة السودانية. فالمركز السياسي الذي تشكّل منذ فجر الاستقلال ظل مشروع سلطة لا مشروع دولة، استبدل المؤسسات بالولاءات، والسياسة بالقبيلة، والإرادة الوطنية بالأدوات الإثنية والجهوية. ومع مرور الزمن، تحوّلت تلك البنية إلى منظومة مغلقة تعيد إنتاج نفسها عبر الصراع لا عبر الإصلاح والتطوير.

إن ما تشهده الفاشر اليوم هو الوجه الآخر لما جرى في عنبر جودة، والجنينة، وتوريت، والجزيرة، وكجبار، والخرطوم. باختلاف مواقيتها وظروفها، كانت جميعها تعبيرات عن ثقافة مركزية سلطوية غاشمة، نسجت خيوط سمومها نحو الأطراف، وأرسلت الجحافل لعقود طويلة، ثم عادت لتجد نفسها في هجمة مرتدة أفقدتها السيطرة على مركز القرار نفسه الذي أصبح مكان الصراع، تاركة الأطراف تواجه مصيرها في دوامة الدم والدمار.

فحين تصبح القبيلة أداة للحكم، يتحوّل الوطن إلى ساحة نزاع مفتوحة لا وطن جامع، وحين يُختزل الانتماء في الجغرافيا، تُمحي فكرة الدولة نفسها. وسط هذا الخراب الممتد، يطل الألم الإنساني كأعمق شاهدٍ على فشل المنظومة السياسية القديمة.

فالحرب التي تحرق المدن اليوم ليست إلا نتيجة مباشرة لسياسات الإقصاء والهيمنة، حرب الكّل ضدّ الكّل، حرب كشفت غري الفكرة المركزية التي حكمت السودان عقوداً طويلة باسم الدولة، بينما كانت تُفكّكه باسمها وثرواتها وسلطتها التي أصبحت اليوم منتهية الصلاحية، مجافية لروح العصر. ورغم قسوة المشهد، تظل في هذه المأساة فرصة نادرة لولادة جديدة. فربما تكون هذه الحرب - رغم فظاعتها - الحدّ الفاصل بين وطن يُعاد إنتاجه في الخراب، ووطن جديد يولد من وعي مختلف يدرك أن كسر مراكز القوة ليس هدمًا، بل شرطاً للحياة. إن التاريخ لا يعود إلى الوراء، لكنه يمنح فرصاً قليلة لإعادة التأسيس والمراجعة. وإذا التقط السودانيون لحظتهم هذه، فإن الدماء التي سالت لن تذهب هدرًا، بل ستتحوّل إلى جبر يكتب ميلاد وطن تُحكمه العدالة لا الغلبة، وتُبنى مؤسساته على فكرة الإنسان لا السلطة، وتكون وحدته طوعية لا قسراً، وازدهاره بالعمل لا بالمحسوبية، واستقراره باستيعاب دروس التاريخ لا تكرار مآسيه.

نداء إنساني:

أيها السودانيون، من قلب هذا الليل الطويل ما يزال هناك متسعٌ للفجر. لا تجعلوا الحرب قدراً أبدياً، ولا تسمحوا للدم أن يكون لغتكم الوحيدة. افتحوا نوافذ العقل قبل البنادق، وابنوا وطنكم بالحوار لا بالثأر. فكل قطرة دم تسفك اليوم هي من جسد الوطن نفسه.

إن السودان لا يحتاج إلى من ينتصر فيه، بل إلى من يُنقذه من نفسه....

نعود



وطن يتآكل ونخبة تكرر الأخطاء: قراءة نقدية في أصل الداء

محمد عمر شمينا

ملخص

يتناول المقال جذر الأزمة السودانية من منظور فكري استلهم أفكار الدكتور منصور خالد، الذي رأى أن علة السودان الكبرى تكمن في غياب الرؤية منذ الاستقلال. فقد انشغلت النخبة السياسية بالسؤال عن «من يحكم السودان» بدلاً من «كيف يُبنى السودان»، فظلّ التنوع بلا إدارة، والفرص التاريخية . مثل مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965 . ضاعت بسبب الحسابات الضيقة، لتبدأ من هناك سلسلة الإخفاقات التي قادت إلى الحروب المتلاحقة.

يصف الكاتب كيف أدى انهيار الدولة إلى عودة الولاءات القبلية القديمة، فحين انسحبت الدولة من موقعها تمددت العصبية لتماماً الفراغ، وصار المواطن يلجأ إلى القبيلة اتقاءً للخوف، لا حباً فيها. ومع انحسار السياسة إلى صراعات شخصية، غاب الحوار حول البرامج والمستقبل، لتحل محله لغة الاتهام والانتقام، مما جعل الحرب الراهنة انعكاساً لأزمة بنيوية في الوعي السياسي ذاته.

يوضح الكاتب أن الأيديولوجيات غدت هذا الفشل، إذ تنازعت البلاد مشاريع فكرية مستعارة: يسارية وإسلامية وقومية وإفريقية، دون أي مشروع واقعي يناسب احتياجات السودان. تراكمت الأخطاء مع إنكار النخبة لها، من تجاهل أزمة الجنوب إلى عسكرة الدولة واحتقار التنوع، فكان غياب الاعتراف بمثابة وقود يعيد إنتاج الكارثة في كل جيل.

يختتم الكاتب بنغمة أمل، مؤكداً أن الجيل الجديد هو الأكثر تضرراً من الحرب لكنه أيضاً الأقدر على تجاوز الفشل القديم، لأنه لا يرى الوطن غنيمة ولا السياسة خصومة. نهضة السودان، كما يرى، تبدأ بالاعتراف الصريح بالأخطاء، وبنقد ذاتي حقيقي، وانتقال القيادة إلى هذا الجيل الجديد القادر على إعادة تأسيس الدولة على قيم المواطنة والعدالة والمؤسسات.



بلا إدارة، وبلا خيال سياسي قادر على تحويله من عبء إلى مصدر قوة. ومن هنا انفتح الباب لبابورة الإخفاقات المبكرة في الحياة السياسية السودانية. ويشكل مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965 المثال الأكثر وضوحاً لهذا الانكسار. فالمؤتمر، الذي كان يمكن أن يكون لحظة تأسيس جديدة، تحول بسبب تعنت النخب إلى فرصة ضائعة أخرى. لم تستطع القوى السياسية أن تتجاوز حساباتها الصغيرة لتصل إلى رؤية مشتركة حول معالجة أزمة الجنوب، فانهى المؤتمر إلى خلافات داخلية عقيمة، أعقبها تشكيل لجنة الاثنى عشر، التي ورثت الخلاف بدلاً من أن تحله. وهكذا ضاعت آخر محاولة جادة لاحتواء الأزمة، ليتحول الفشل في إدارة التنوع إلى الشرارة الأولى التي مهدت للحروب المتعاقبة، ولانزلاق البلاد إلى دوامة من النزاعات التي ما تزال تتوالد حتى اللحظة. بهذا المعنى، لم يكن غياب الرؤية مجرد نقص فكري، بل غياباً لمشروع إعادة بناء الدولة نفسها، بما يجعل الحرب الراهنة امتداداً طبيعياً لهذا الفشل المتراكم لا حدثاً منفصلاً عنه. وإذا كان فقدان الرؤية أصل العلة، فإن الأيديولوجيا

في مارس 2016، وقف الدكتور منصور خالد في النادي الدبلوماسي بالخرطوم ليقدم ورقة لا تشبه ما اشتهر به من سرديات وذكريات. لم تكن الورقة تاريخاً لحياة، ولا استعادة لمشاهد من الماضي، بل مواجهة فكرية جريئة مع جذر الأزمة السودانية، وتشريحاً لطبقات الفشل التي تراكمت فوق صدر الوطن حتى أثقلتته. وعلى ضوء هذه الورقة تنعقد هذه القراءة التي تحاول الإمساك بما وراء الظاهر، لماذا يتآكل السودان بينما تصرّ نخبه، جيلاً بعد جيل، على الدوران في الدائرة ذاتها؟ ولماذا تبدو حرب اليوم امتداداً طبيعياً لمسار طويل أكثر من كونها مفاجأة؟

يبدأ الداء من النقطة التي ظل منصور خالد يرددها بلا موارد: غياب الرؤية. فمنذ لحظة الاستقلال، انشغلت النخبة بالسؤال الصاخب: من يحكم السودان؟ بينما ظل السؤال الأعمق والأجدر بالطرح معلقاً في الهواء: كيف يُعاد تأسيس الدولة؟ لم تتجه الإرادة السياسية يوماً نحو مشروع لإعادة بناء الدولة على تعاقد واضح يضمن إدارة واعية للتنوع الواسع الذي يميز السودان، بل ترك التنوع

كانت وقودها. فاليساري ظل يطارد شبح الإمبريالية، والإسلامي انشغل ببناء دولة العقيدة، والقومي حلم بوحدة تمتد من البحر إلى البحر، والأفريقي سعى إلى نزع كل ما هو عربي عن هوية السودان. مشاريع كبرى، مُستعارة في معظمها، لم تطرح على نفسها السؤال البدهي ماذا يحتاج السودان الآن؟ وهكذا تحوّل الوطن إلى مختبر تجارب كبرى، بينما كانت أزماته اليومية من التعليم إلى الخدمات إلى التماسك الاجتماعي تزداد تعقيداً، حتى أصبحت اليوم وقوداً لحرب لا يعرف أطرافها ما الذي يريدونه حقاً، سوى ألا ينتصر الطرف الآخر.

ويشير منصور خالد إلى أن إنكار الذات، بقدر ما هو عيب أخلاقي، فإن أثره السياسي أشد وطأة. فقد رفضت النخبة الاعتراف بخطيئة تجاهل أزمة الجنوب، وخطيئة إلغاء اتفاقية أديس أبابا، وخطيئة عسكرة الدولة وتسييس الخدمة المدنية، وخطيئة احتقار التنوع وإلغاء الآخر. لم يعترف أحد بذلك حين كان الاعتراف ممكناً، وها هي الحرب الحالية تذكر الجميع بأن التاريخ لا يصفح حين تُهدر دروسه، وأن الخطأ الذي لا يُعترف به يعود في صورة كارثة أعنف.

وفي قلب هذا الانهيار المؤسسي تتبدى ظاهرة يعرفها التاريخ جيداً، تكاد تشبه قانوناً من قوانين الطبيعة، حين تخفت ظلال الدولة، يهرع الإنسان إلى أول ظل يصادفه. وحين تنكسر يد القانون، يمدّ يده إلى الدم والقرباة. فالفراغ الذي تتركه الدولة لا يبقى فراغاً، سرعان ما تملؤه العصبية القديمة، تعود مثل رمّة جافة تنتظر قطرة خوف لتنهض. وحين لا تكون هناك دولة، لا يلجأ المرء إلى القبيلة حباً فيها، بل اتقاءً لوحشة العالم من دونها تماماً كما يعود المسافر إلى أقرب ضوء حين تنطفئ كل الأنوار التي يعرفها. وفي مثل هذه اللحظات ينقلب ميزان الانتماء، يصبح الوطن احتمالاً بعيداً، وتغدو القبيلة حقيقة يومية، تمدّ خيمتها فوق الحاجة، وتقول للمرء، أنا هنا إن خذك الآخرون. وهكذا ينحدر المجتمع من فضاء الدولة إلى ضيق القبيلة، ومن سعة حكم القانون إلى غوغاء الحماية الغريزية، ومن فكرة الوطن إلى ملاذ الخوف. وما كان ينبغي أن يبقى في ذمة الماضي يعود ليتقدّم الصفوف، لا لأنه أصلب، بل لأن الدولة التي كان يجب أن تكون أكبر منه انسحبت من مكانها.

وتضاعفت حدة الأزمة لأن السياسة نفسها انحدرت منذ زمن بعيد إلى مستوى الخصومة الشخصية. فبدلاً من أن تكون السياسة حواراً حول البرامج،

تحولت إلى ساحة اشتباك بين الأشخاص، تتبدل فيها الاختلافات إلى تخوين، والرؤى المختلفة إلى تهم جاهزة. وفي الحرب الراهنة يتكرر المشهد ذاته، حيث يغيب النقاش حول مستقبل الدولة، وتحضر لغة الاتهام والانتقام، وكأن البلاد تعيد إنتاج ذاتها داخل دائرة مغلقة لا ترى نهاية.

وكشفت الورقة حجم الانهيار في التعليم والصحة والخدمات والهجرة والفساد، وهو انهيار جعل المجتمع هشاً أمام الحرب. فحين يتفكك التعليم، وتراجع الصحة، ويغيب حكم القانون، وتتهوى مؤسسات الخدمة المدنية، يصبح المجتمع بلا حصانة، وتصبح الحرب قادرة على ابتلاع ما تبقى من تماسكه. لم تكن الحرب التي نعيشها اليوم حالة استثنائية، بل نتيجة منطقية لسلسلة طويلة من الإهمال والإنكار وتراجع الدولة.

ويرى منصور خالد أن النواقص الذاتية للنخبة هي المرض المستتر الذي يفسّر جانباً كبيراً من هذا الفشل، تضخم الذات، الغيرة الجيلية، تقديس الماضي، ضيق الصدر تجاه النقد، كراهية الآخر، وتحويل الولاء الحزبي أو القبلي إلى معيار للتبرقي. هذه ليست مجرد عيوب فردية، بل مزاج عام حكم العقل السياسي السوداني وظهر اليوم في أكثر أشكاله فجاجة، حين بات كل طرف يرى نفسه المخلص الوحيد، ويرى الآخرين خطراً وجودياً لا اختلافاً سياسياً.

ورغم هذا المشهد الداكن، لا يغيب الأمل. فجيل الشباب الذي أشار إليه منصور خالد الجيل الرقمي، النقدي، المتجاوز للمسلمات هو اليوم الأكثر تضرراً من الحرب، لكنه أيضاً الأكثر قدرة على صياغة مستقبل مختلف. هذا الجيل لا يرى السياسة كخصومة، ولا الوطن كغنيمة، ولا يقبل بإعادة تدوير الفشل القديم. وهو يدرك، بحكم تجربته ووعيه الجديد، أن السودان لا يمكن أن يُبنى بالأدوات ذاتها التي هدمته.

وبعد هذه القراءة، ومع استحضار الحرب الحالية، يمكن القول إن السودان لم يفشل لأن شعبه فشل، بل لأن نخبة رفضت رؤية نفسها. الحرب ليست بداية الفشل، بل نتيجته الطبيعية. ولن ينهض السودان ما لم يحدث اعتراف شجاع بالأخطاء، ونقد ذاتي بلا تبرير، وانتقال سلس للقيادة إلى جيل جديد، ووضع الوطن فوق الأيديولوجيا، والعودة إلى بناء المؤسسات لا بناء الزعامات. حينها فقط يمكن لهذا الوطن أن يتوقف عن التآكل، وأن يبدأ رحلة التعافي من حرب اليوم، لا باعتبارها نهاية، بل بداية لإعادة التأسيس.



الفساد كعادة اجتماعية لا كجريمة

نسرین علي

ملخص

في ظل الأزمات الطويلة، يتحوّل الفساد من سلوكٍ منحرف إلى عادة اجتماعية مشروعة تُمارس باسم «الذكاء» و«تدبير المصلحة»، حتى يغدو من يرفضها هو الغريب. ومع الوقت، تتحوّل الرشوة والمجاملة إلى وسائل حياة، ويُعاد تعريف الجريمة لتصبح وسيلة للبقاء لا فعلاً مداناً.

تشير إلى أنه حين تضعف المؤسسات، ينشأ «اقتصاد الفساد» حيث تُشتري العدالة وتُباع الكفاءة، ويُقاس النجاح بالولاء لا بالاستحقاق. يتحوّل الفساد إلى منظومة متكاملة تُدير الحياة اليومية وتُعيد ترتيب القيم، فيبدأ الانهيار الأخلاقي الصامت الذي يجعل الجميع شركاء دون اعتراف.

تؤكد أن ثقافة التبرير تُجمل الفساد بأعذار مألوفة: ضيق المعيشة، بطء الإجراءات، و«كل الناس بتعمل كده»، فيصبح الوعي الجمعي ملوثاً بفكرة أن التحايل ضرورة لا خيار. وهكذا يُعاد إنتاج الفساد في كل المستويات، من الموظف الصغير إلى المسؤول الكبير، حتى يغدو «الواقع الطبيعي» للمجتمع.

تخلص الكاتبة إلى أن مواجهة الفساد تتطلب ثورة ثقافية قبل أن تكون قانونية؛ تبدأ من الأسرة والمدرسة والإعلام لترسيخ قيمة «الحق العام» بدلاً من «المصلحة الخاصة». فالنزاهة ليست سذاجة، بل قوة تحفظ كرامة المجتمع. والسؤال الجوهرى يبقى: هل ما زال الفساد يُعدّ جريمة في وعينا، أم صار أحد فنون البقاء؟

في المجتمعات التي تطول فيها الأزمات، يصبح الفساد في نهاية المطاف أكثر من مجرد ممارسة خاطئة، يتحول إلى عادة اجتماعية مشروعة، تُمارس بلا خجل، وتبرَّر بلا حرج.

حين يختفي القانون أو يتراجع أمام الحاجة، يخرج الفساد من الظل، ويجلس في قلب الحياة اليومية كأنه جزء من «الذكاء الاجتماعي» أو «فن تدبير المصلحة».

نحن لا نعيش فقط مع الفساد، بل نعيش به. من «الإكرامية البسيطة» إلى «الخدمة السريعة»، من «التسهيل» إلى «المجاملة»، نلتفت حول القوانين والنظام، تتسع الدائرة حتى يصبح من يرفض المشاركة فيها هو الغريب، لا من يمارسها.

بهذا الشكل، تتحول الجريمة الأخلاقية إلى ثقافة اجتماعية، ويصبح الفساد شكلاً من أشكال التكيف لا الجريمة.

* ثقافة التبرير حين تُجمل الرشوة باسم الذكاء أو الفهولة

كل فسادٍ يحتاج إلى قصة تبرِّره.

القصص جاهزة دوماً: «كل الناس بتعمل كده»، «الحياة صعبة»، «الراتب ما بكفي»، «لو ما عملت كده بتتعطل أمورك»، «أجيب من وين؟ نعمل شنو؟».

بهذه الجمل الصغيرة تُعيد تعريف الجريمة على مقاسنا، ونحوّلها من فعل مدان إلى وسيلة للبقاء. لكن الخطر ليس فقط في الفعل، بل في المخيال/ الوعي الجمعي الذي يرافقه.

حين يُصبح «الفساد الصغير» وسيلة لتسيير الحياة، يُعاد إنتاجه في كل المستويات: الموظف يبرره لأنه لا يجد العدالة، والمسؤول يراه ضرورة، والتاجر يراه «شطارة»، والمجتمع يراه «واقع الحال».

تتحول المصلحة إلى دين جديد، لا يُحاسب عليه أحد. * من المصلحة إلى المنظومة

في الدول التي تضعف فيها المؤسسات، ينشأ ما يمكن تسميته بـ«اقتصاد الفساد».

كل شيء له سعر، من الأوراق الرسمية إلى العدالة ذاتها.

حينها لا تعود الرشوة سلوكاً فردياً، بل نظاماً اقتصادياً غير معلن - شبكة مصالح تغذي نفسها بنفسها.

في هذا النظام، لا يهم القانون، بل من تعرفه.

ولا تهم الكفاءة، بل الولاء.

تتبدل المعايير، ويتحول الفساد إلى أداة للتقدم الاجتماعي بدل أن يكون عاراً.

من هنا يبدأ الانهيار الأخلاقي الصامت، لا أحد يعترف بأنه فاسد، لكن الجميع يعرف أن اللعبة تقوم على الفساد.

* متى أصبح الفساد جزءاً من أخلاق البقاء؟

هذا السؤال المؤلم ليس تنظيرياً بل واقعياً.

فحين يعيش الناس في ظروف من الخوف والفقير والحرمان، يصبح «التحايل» مهارة بقاء.

لكن حين يُطبع هذا التحايل ثقافياً ويُدرّس ضمناً في الحياة اليومية، ينتقل المجتمع من تبرير الفساد إلى تبنيهِ كقيمة.

الذكاء يُقاس بقدرتك على «تجاوز النظام»، لا بالالتزام به.

والبقاء يُقاس بقدرتك على «معرفة من يُسهّل لك الأمور»، لا بإيمانك بالحق.

في لحظة ما، ينسى الناس أن القانون وُجد أصلاً ليحميهم من هذا المنطق، لا ليُكسر في سبيله.

* الفساد كمرآة للخلل الأكبر

الفساد لا ينشأ من الفراغ؛ هو انعكاس لعطبٍ أعمق في توزيع السلطة والثروة والثقة.

حين يشعر المواطن أن جهده لا يُكافأ، وأن المؤسسات لا تعمل إلا لمن يملك النفوذ، يصبح الفساد تعويضاً رمزياً عن الإحباط العام.

لكن هذا التعويض قصير العمر: لأنه يقتل آخر ما تبقى من معنى العدالة والانتماء.

كل مرة ندفع فيها رشوة صغيرة أو نقبل «واسطة» نضيف حجراً جديداً في جدار الفساد الجماعي، حتى يصبح من المستحيل اقتلاعه بلا ألم شامل.

* ما بعد الإدانة: نحو ثقافة مقاومة الفساد

لا يكفي أن نلعن الفساد، المطلوب أن نفهم كيف نحاربه ثقافياً، لا إدارياً فقط.

التربية الأخلاقية يجب أن تُبنى على فكرة «الحق العام»، لا على «الذكاء الفردي».

الإعلام يجب أن يسلط الضوء على النماذج النزيهة لا فقط على الفضائح.

والدولة يجب أن تُكافئ الشفافية بنفس الحماس الذي تُعاقب به الفساد.

الإصلاح يبدأ من القاعدة الاجتماعية: من الأسرة التي تعلّم أبنائها أن shortcut اليوم هو انهيار الغد، ومن المدرسة التي تزرع أن العدالة ليست خياراً بل كرامة.

خاتمة

الفساد لا يُهزم بالمحاكم فقط، بل بتغيير معنى المصلحة ذاتها.

حين يدرك الناس أن المصلحة الحقيقية هي في النظام، لا في كسره أو محاربته، يبدأ المجتمع في التعافي.

فالفساد ليس مجرد جريمة قانونية — إنه عطب أخلاقي جماعي، لا يُشفى إلا بإرادة اجتماعية ترى في النزاهة قوة وسلوك سوي، لا ساذج.

وفي النهاية، السؤال هو:

هل ما يزال الفساد جريمة في وعينا، أم أصبح أحد فنون البقاء؟



الإقالات المتكررة لمحافظي بنك السودان المركزي وصراعات المصالح: أزمة استقلال السلطة النقدية في السودان

*عمر سيد أحمد

ملخص

يشير الكاتب إلى أن الإقالات المتكررة لمحافظي بنك السودان المركزي تعبر عن أزمة بنيوية عميقة في استقلال السياسة النقدية، إذ تحول البنك إلى أداة بيد السلطة التنفيذية وشبكات المصالح بدل أن يكون مؤسسة مستقلة ومحيدة. ويكشف تكرار التغييرات القيادية عن غياب الإطار القانوني والحوكمة الرشيدة، إضافة إلى تسييس القرارات الاقتصادية، خصوصاً في ما يتصل بتمويل العجز وإدارة موارد الذهب.

يرى الكاتب أن تجربة السودان تتقاطع مع نماذج دولية تؤكد أن الاستقلال القانوني للبنك المركزي شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد، كما في غانا، بينما يؤدي تسييس القرار النقدي كما في تركيا إلى انهيار العملة وفقدان الثقة. ويقترح إصلاحات جوهرية تشمل تحديد ولاية المحافظ قانونياً، وإنشاء مجلس سياسات نقدية مستقل، ومنع البنك من ممارسة أي نشاط تجاري.

أدت هذه الاضطرابات إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي، واضطراب السياسات النقدية، وتراجع استقرار الجنيه، فيما انكمشت علاقات السودان المصرفية الدولية بسبب ضعف المصداقية وعدم استقرار القيادة النقدية. كما أثر ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في قطاعات التعدين والزراعة، بسبب غياب الوضوح التنظيمي وتعدد مراكز القرار.

يخلص إلى أن الحل لا يكمن في تغيير الأشخاص بل في بناء مؤسسة مستقلة تلتزم الشفافية والمساءلة البرلمانية، مع إنشاء بورصة ومصفاة وطنية للذهب وتحديث نظم الامتثال المصرفي. فاستقلال البنك المركزي هو المدخل الحقيقي لاستعادة السيادة النقدية وبناء الثقة التي تمهد للتعافي الاقتصادي في السودان.

مقدمة

الأجنبي، كان المنصب يُدار كأداة استجابة سريعة، فتحدثت الإقالة ويأتي محافظ جديد بمنهج قصير الأجل.

(2*) صراع المصالح حول الذهب: بعد تراجع عائدات النفط، صار الذهب المورد الأول للنقد الأجنبي. لكن غياب الشفافية وتعدد مراكز القرار خلق شبكة مصالح متداخلة بين جهات نظامية وتجارية وشركات امتياز. عندما أصدر المحافظ برعي الصديق في منتصف 2024 قرارًا بحصر تصدير الذهب عبر البنك المركزي، بدأ القرار إصلاحًا لضبط الحصائل وتقليل التهريب، لكنه اصطدم بمصالح اعتادت الاستفادة من فروقات السعر والسوق الموازي، فانطلقت حملة سياسية واقتصادية انتهت بإقالته في أكتوبر 2025. هذه الحالة كشفت هشاشة الحياض المؤسسي عندما يتحول المنظم إلى فاعل تجاري.

(3*) ثغرات القانون والحوكمة: لا يحدّد القانون الساري مدة ولاية المحافظ ولا شروط عزله بدقة، ولا ينصّ على مجلس سياسات نقدية مستقلّ يضمن الاستمرارية المؤسسية. كما تراكمت ظواهر سوء الفصل بين الرقابة والتنفيذ، وتعددت مراكز القرار (وزارة المالية، لجان الاقتصاد، أجهزة نظامية) خلال فترات انتقالية، فتضاربت الإشارات وتاكلت المصداقية.

ثانيًا: أثر الإقالات على الجهاز المصرفي والاقتصاد

*على المصارف المحلية: أحدث تغيير المحافظين المتكرر اضطرابًا تنظيميًا أفقد البنوك توقع القواعد (الاحتياطي الإلزامي، سقوف التمويل، ضوابط إدارة السيولة)، فباتت تتحاشى التعرّض الائتماني متوسط الأجل وتتجه للمضاربة في النقد الأجنبي والذهب. تراجعت وظيفة الجنيه كوحدة قياس مستقرة، وارتفع النقد المتداول خارج النظام المصرفي إلى مستويات قياسية، فتقلصت كفاءة الانتقال النقدي وتراجعت قدرة السياسة على كبح التضخم.

*على العلاقات الدولية والمراسلة المصرفية: تضع المؤسسات الدولية «استقرار القيادة النقدية» ضمن مؤشرات الثقة. ومع تكرار الإقالات، خفّضت

تشكل تجربة بنك السودان المركزي خلال الأعوام الأخيرة مرآة مكثفة للأزمة البنيوية العميقة التي يعيشها الاقتصاد السوداني. فمنذ عام 2019، شهد البنك أحد عشر تغييرًا في قيادته خلال خمسة عشر عامًا، وهو معدل غير مسبوق لمؤسسة يفترض أن تقوم وظيفتها على الاستمرارية والحياد والاستقلال. يكشف هذا الاضطراب القيادي عن خلل مركّب: غياب إطار قانوني حصين يضمن الولاية والاستقلال، وتغوّل السلطة التنفيذية وشبكات المصالح على القرار النقدي، وتسييس مورد سيادي (الذهب) إلى درجة جعلت البنك المركزي ذاته جزءًا من ساحة الصراع بدل أن يكون حكمًا محايدًا.

أولاً: الأسباب البنيوية وراء الإقالات المتكررة

(1*) تسييس القرار النقدي وتمويل العجز: منذ انفصال جنوب السودان عام 2011، لجأت الحكومات إلى التمويل بالعجز عبر التوسّع النقدي المباشر وطباعة النقود، فأقحم البنك المركزي في تلبية الإنفاق العام بدل التركيز على استقرار الأسعار. ومع كل اختلاف سياسي حول أولويات الصرف أو تسعير النقد



المصارف المراسلة حدود التعامل، ورفعت متطلبات الامتثال (KYC/AML)، فازدادت تكلفة التحويلات التجارية والاعتمادات، وتدهورت القدرة على جذب خطوط تمويل للتجارة.

*على الاستثمار الأجنبي المباشر: تراكمت حالة عدم اليقين التنظيمي والنقدي، خاصة في قطاعات التعدين والزراعة والقطاع المصرفي، فتراجعت قرارات الدخول والتوسع، وانسحبت شركات متوسطة من خطط الاستثمار، مع بقاء عامل «قابلية التحويل واستقرار السياسة النقدية» عائقاً رئيسياً.

ثالثاً: دروس مقارنة دولية

*غانا - نموذج الاستقلال القانوني: تعديل 2016 حدّد ولاية المحافظ بسبع سنوات غير قابلة للعزل إقضائياً؛ النتيجة انخفاض التضخم واستقرار سعر الصرف في غضون سنوات قليلة. الدرس: وضوح الولاية القانونية يحمي السياسة النقدية حتى في اقتصاد نام.

*تركيا - تسييس البنك وفقدان المصداقية: الإقالات المتكررة 2019-2023 قادت إلى انهيار واسع في قيمة العملة وارتفاع التضخم؛ الدرس: إخضاع السياسة النقدية للتدخلات اليومية يدمر توقعات السوق.

*لبنان - استمرارية شكلية بلا مسائلة: بقاء المحافظ نفسه لعقود لم يمنع الانهيار عندما غاب ركن الشفافية والرقابة البرلمانية؛ الدرس: الاستقرار الشكلي دون استقلال حقيقي وشفافية لا يحمي المؤسسة.

رابعاً: حصر صادر الذهب عبر البنك المركزي - تقييم السياسات

مثل قرار حصر صادر الذهب عبر البنك المركزي (منتصف 2024) تعارضاً بين النية الإصلاحية والآلية التنفيذية. كان الهدف ضبط الحصائل وتقليص التهريب، لكن تحول البنك من منظم للسوق إلى لاعب تجاري أفقده حياده الرقابي، وأربك السوق، وفتح باب الشكوك الدولية في الامتثال وقابلية التحويل. النتائج قصيرة الأجل: تراجع الصادر الرسمي، ارتفاع الأسعار المحلية، زيادة التهريب، وتقلص التدفقات عبر القنوات المصرفية. القاعدة: البنك المركزي يضبط السوق ولا يتاجر.

خامساً: البدائل المؤسسية لسوق الذهب

(1) *بورصة وطنية للذهب* تعمل كمنصة تداول

شفافة تحت رقابة البنك (من دون أن يمتلكها أو يحتكرها). تُسرّع وفق مؤشرات عالمية (LBMA/COMEX) مع تسوية مصرفية فورية وربط آمن بمنظومة المدفوعات.

(2) *مصفاة وطنية معتمدة دولياً* لتوحيد الجودة وتمكين تسعير عادل وتقليل الخصومات على الذهب السوداني.

(3) *فصل قانوني صريح* بين الدور الرقابي للدولة والدور التجاري للقطاع الخاص؛ يمنع الجهات السيادية من منافسة السوق الذي تنظمه.

سادساً: إعادة تأسيس الاستقلال المؤسسي للبنك

*التعديل القانوني: تحديد ولاية المحافظ بست سنوات غير قابلة للعزل التعسفي؛ إنشاء مجلس سياسات نقدية مستقل يضم خبراء غير حزبيين؛ قصر دور الحكومة على تحديد الأهداف الكلية، مع ترك أدوات التنفيذ للبنك.

*الحوكمة الداخلية: وحدة تدقيق داخلي مستقلة ترتبط بمجلس الإدارة، ثبات القيادات الفنية، تقارير ربع سنوية شفافة عن التضخم وسعر الصرف والاحتياطي.

*العلاقة مع المالية: اتفاق مؤسسي مكتوب يحد سقف التمويل الحكومي المباشر من البنك، ويلغي التمويل بالعجز كآلية دائمة، ويضع آلية تنسيق ربع سنوية لا تنتقص الاستقلال.

سابعاً: حزمة الاستقرار النقدي (2025-2026) - برنامج واقعي قابل للتنفيذ أيضاً

تهدف الحزمة إلى استعادة الثقة في السياسة النقدية خلال *مرحلة تنفيذية تمتد عبر 2025-2026، مع ترحيل *الأهداف الكمية القابلة للقياس إلى نهاية 2027 نظراً لظروف الحرب وتدرج التعافي المؤسسي. تركز الخطة على إجراءات محدّدة وقابلة للتنفيذ بإمكانات داخلية، دون افتراض تمويل خارجي واسع. (1) *تعديل القانون وتفعيل الحوكمة (أقصاء 6 أشهر)*

- تشكيل لجنة قانونية (وزارة العدل + بنك السودان + اتحاد المصارف + خبيران مستقلان) لصياغة تعديلات قانون البنك: *ولاية المحافظ 6 سنوات غير قابلة للتجديد، العزل عبر القضاء فقط، مجلس سياسات نقدية مستقل*.

- إدراج *حظر صريح* على أي نشاط تجاري للبنك المركزي (ومنها الاتجار بالذهب)، مع قصر

دوره على التنظيم والرقابة.

(2*) تنظيم العلاقة مع وزارة المالية (اتفاق مؤسسي مكتوب خلال 3 أشهر*)

- حدّ التمويل المباشر للخزانة * $\geq 10\%$ من الإيرادات* وبأجل قصير محدد.

- لجنة تنسيق اقتصادية ربع سنوية لمراجعة العجز والدين المحلي وأثره على التضخم والسيولة.

(3*) توحيد سعر الصرف ضمن نطاق مُدار (خطة من 6 مراحل خلال 12 شهرًا*)

- إطلاق* لوحة صرف يومية (FX Dashboard)* تحت إشراف البنك واتحاد المصارف للاقتراب المنضبط بين السعرين الرسمي والموازي.

- اعتماد* السعر المرن المدار* بنطاق تذبذب معلن، مع مراجعة أسبوعية للأدوات المساندة.

- زيادة المعروض النظامي من النقد الأجنبي عبر:

(أ) حصائل الصادر، (ب) تحفيز تحويلات المغتربين، (ج) تسعير الذهب محلياً وفق مؤشرات عالمية وربطه بالتسوية المصرفية.

(4*) ضبط السيولة وأدوات السوق المفتوحة (فوري + متابعة شهرية*)

- إيقاف التمويل بالعجز* فوراً.

- إعادة طرح* أذون قصيرة الأجل* بعائد واقعي (نطاق 12-15%) لامتناس السيولة الزائدة.

- رفع* الاحتياطي الإلزامي* تدريجياً من 12% إلى 15% مع تقييم أثره على الائتمان الحقيقي.

< *ملاحظة حول التضخم (مرجع السياسات):*

تقديرات 2025 تشير إلى تضخم سنوي مرتفع لكنه أخذ في التراجع مقارنة بالقمم السابقة؛ وهو ما يؤكد أولوية كبح التمويل بالعجز وضبط السيولة كمدخل واقعي للتهدئة السعرية خلال 2026، تمهيداً لهبوط أوضح في 2027. (مرجع تحليلي: تقديرات صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2025؛ وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء للسودان 2025).

(5*) تحفيز تحويلات السودانيين بالخارج (تنفيذي خلال 90 يومًا*)

- فتح حسابات عملات أجنبية للمغتربين عبر تطبيقات دفع مرخصة، مع* إعفاء الرسوم المصرفية* على التحويلات الواردة.

- إصدار* "شهادة المغتربين الذهبية" قصيرة الأجل، بعائد مرتبط بسعر الذهب العالمي وقابلة للاسترداد بالدولار/الذهب.

- ترتيبات تشغيلية مع بنوك الإمارات والسعودية وتركيا لتمير التحويلات عبر القنوات المصرفية.

الأهداف الكمية القابلة للقياس — بنهاية

2027

المؤشر

خط الأساس (تقريبي 2025)

الهدف بنهاية 2027

ملاحظات تنفيذية

التضخم السنوي

$\approx 85\% - 87\%$ ص

$\geq 55\%$

وقف التمويل بالعجز وضبط السيولة

فجوة الرسمي/الموازي

$\approx 130\%$

$\geq 30\%$

تقدّم لوحة الصرف وتدفق الحصائل

النقد خارج الجهاز المصرفي

$\approx 85\%$ من M2

$\geq 65\%$

تشجيع الادخار النظامي

نمو الودائع المحلية

—

$\leq +25\%$

تحسين ثقة الجمهور والأدوات الادخارية

الاحتياطي الأجنبي

≈ 0.6 مليار \$

≤ 1.5 مليار \$

حصائل الصادر + تحويلات المغتربين

شفافية البيانات

مشتتة

تقارير أسبوعية + فصلية

متطلبات للمراسلة والامتثال

ثامناً: الدلالات السيادية والاقتصادية

عندما يُختطف القرار النقدي لصالح شبكات النفوذ، تُفقد السيادة النقدية: تنهار العملة، يتآكل الائتمان، وتتلاشى الثقة المؤسسية. بالمقابل، يعيد الاستقلال القانوني والتشغيلي والمالي ثقة الداخل والخارج ويحفّز الاستثمار، كما برهنت تجارب غانا ورواندا وتنزانيا. الذهب في هذا السياق ليس سلعة تصديرية فحسب بل أداة سيادية للتمويل* يمكن تفعيلها عبر سندات مدعومة بالذهب وصندوق سيادي يمول إعادة الإعمار.

تاسعاً: رؤية إصلاحية متكاملة

(1) *ترسيخ استقلال البنك* قانونياً وإدارياً مع مساءلة برلمانية واضحة.

(2) *تأسيس بورصة وطنية للذهب* ومصفاة معتمدة وربطهما بالتسوية المصرفية.

(3) *تحديث الامتثال* وفق Basel III و FATF لتحسين تصنيف السودان في المخاطر والشفافية.
(4) *توسيع الشمول المالي* بترخيص المحافظ الإلكترونية والبنوك الرقمية وربط المدفوعات بالمساعدات والتحويلات.
(5) *شراكة مؤسسية مع البنوك* في صياغة السياسة النقدية عبر مجلس سياسات مستقل وتواصل دوري شفاف.

عاشراً: تبعية محافظ البنك المركزي وآلية تعيينه – المعيار الدولي والممارسة السودانية

المعيار الدولي

تعرف مراجع صندوق النقد الدولي (IMF) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS/BCP) ثلاثة أبعاد لاستقلال السلطات النقدية والرقابية: *قانوني* (إطار يحد العلاقة بالحكومة)، *تشغيلي* (تعيين/ عزل وفق إجراءات قضائية واضحة بعيداً عن التدخل اليومي)، و*مالي* (تمويل مستقل لا يخضع للموازنة). كما تنص *«مبادئ بازل الأساسية للإشراف المصرفي» (المبدأ 2)* على استقلال الجهة المشرفة وحمايتها القانونية وشفافية عملياتها.

الوضع في السودان

يُعين المحافظ بقرار من السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية/مجلس السيادة/رئيس الوزراء) دون لجنة ترشيح مستقلة أو موافقة برلمانية ملزمة؛ ما جعل المنصب عرضة للتقلبات السياسية وأضعف الاستقلال المؤسسي والمصادقية الدولية.

المقترح الإصلاحي

- ترشيح المحافظ عبر *لجنة مستقلة* (برلمان + بنك مركزي + خبراء) مع تصديق شكلي من رأس الدولة.

- *ولاية 6 سنوات غير قابلة للتجديد*، والعزل بقرار قضائي مسبب فقط.

- مساءلة أمام البرلمان عبر *مجلس إدارة مستقل* لا أمام وزارة المالية.

- *اشتراط الكفاءة والحياد* شرطاً قانونياً صريحاً.

- فصل واضح: الحكومة تحدد الأهداف الكلية، والبنك يختار أدوات التنفيذ النقدية.

جدول مقارنة لآليات تعيين المحافظين ومدة ولايتهم

الدولة

الجهة المعيّنة

مدة الولاية

قابلية العزل

ملاحظات
السودان (الوضع الحالي)
السلطة التنفيذية (قرار من رئيس مجلس السيادة/الوزراء)
غير محددة
قابلة في أي وقت
ضعف استقلال مؤسسي
السودان (المقترح)
لجنة مستقلة + مصادقة البرلمان
6 سنوات غير قابلة للتجديد
فقط بقرار قضائي
متوافق مع معايير IMF/BIS
غانا

رئيس الجمهورية بعد توصية البرلمان
7 سنوات

عبر القضاء فقط

استقرار نقدي منذ 2016

كينيا

لجنة ترشيحات مستقلة + البرلمان

4 سنوات قابلة للتجديد مرة

بقرار لجنة خاصة

تحسين الثقة النقدية

الولايات المتحدة

الرئيس + مجلس الشيوخ

4 سنوات قابلة للتجديد

شبه مستبعدة

استقلال شبه تام

تركيا

رئيس الجمهورية

4 سنوات

بقرار رئاسي مباشر

تسييس مرتفع وضعف الثقة

خاتمة

الأزمة ليست أزمة أشخاص بل أزمة «هندسة مؤسسية». طالما بقيت آلية تعيين المحافظ تابعة لتوازنات السلطة، ستظل السياسة النقدية رهينة المدى القصير، وسيبقى الجنيه أسير فقدان الثقة. يبدأ الإصلاح بتشريع يحمي الاستقلال ويضمن الولاية ويؤسس لمجلس سياسات مستقل، وبسوق ذهب منظم شفاف، وبحوكمة وامتثال يفتحان قنوات المراسلة والتمويل. عندها فقط يمكن للسودان أن يستعيد سيادته النقدية ويفتح مساراً جاداً للتعافي والازدهار.
*خبير مصرفي ومالي مستقل



السودان.. حرب الأطراف الأربعة

د. احمد حسن الفانابي

ملخص

بعد مرور أكثر من عامين على اندلاع الحرب في السودان، لا تزال البلاد غارقة في الدمار دون أفق للحل، وفشلت ثلاث جولات تفاوضية في تحقيق هدنة إنسانية. يشير الكاتب على أنه رغم من تصوير الحرب كصراع بين طرفين، إلا أن الواقع أكثر تعقيداً، إذ تشارك فيها أربعة أطراف رئيسية تنحدر جميعها من إرث نظام الإنقاذ الذي كرّس العنف والتمكين.

ويرى أن الجيش السوداني، فهو الطرف الثاني، يعاني من اختراقات أيديولوجية عميقة منذ عهد الإنقاذ، خاصة من التيار الإسلامي الذي يهيمن على مفاصله حتى اليوم. قيادته الحالية تحمل طموحات لاستعادة نفوذ النظام السابق، ما يفسر فشل المفاوضات الأخيرة وعجز المؤسسة العسكرية عن تبني مواقف مستقلة. وتشارك في المشهد أيضاً الحركات المسلحة في دارفور التي انقسمت وفقدت أهدافها، لتتحول إلى مجموعات تبحث عن النفوذ والمكاسب.

يوضح أن الطرف الأول هو قوات الدعم السريع، التي نشأت برعاية نظام البشير وتحولت إلى قوة نظامية بيد آل دقلو، فارتبطت بانتهاكات واسعة ضد المدنيين. ترفع شعارات متناقضة بين محاربة الإسلاميين والدعوة للديمقراطية، لكنها في الحقيقة تفتقر إلى مشروع سياسي واضح وتسعى للسيطرة على الحكم بدوافع قبلية واقتصادية.

يسمي الكاتب الطرف الرابع بأنه هو التنظيم الإسلامي ذاته، الذي عاد بقوة إلى الساحة عبر كتائب مسلحة ونفوذ داخل الأجهزة الأمنية، ساعياً لإعادة إنتاج نظام الإنقاذ. وبهذا التشابك المعقد بين القوى الأربعة، تحولت الحرب إلى صراع بين «أمرء السلاح» بلا مشروع وطني جامع، بينما يغيب الصوت المدني تماماً. ما يجري في السودان اليوم ليس سوى حرب على إرث واحد، يدور في حلقة مفرغة من العنف والسلطة، فيما يظل طريق الدولة المدنية بعيداً وشاقاً.

بعد عامين ونصف العام من اندلاع الحرب في السودان، ما تزال نيرانها مشتعلة، تحصد الأرواح وتدمر المدن دون أفق واضح للحل. ثلاث جولات تفاوضية فشلت في تحقيق وقف لإطلاق النار أو حتى هدنة إنسانية قصيرة، وهو ما يعكس عمق الأزمة وتعقيد المشهد، ويؤكد أن أجندة المفاوضات لم تلبّ طموحات الأطراف المتحاربة.

رغم أن الحرب تُقدّم إعلامياً بوصفها صراعاً بين طرفين، فإن الواقع الميداني والسياسي أكثر تشابكاً، إذ يشارك فيها فعلياً أربعة أطراف رئيسية، جميعها منحدرّة من بنية نظام الإنقاذ السابق الذي أسّس لثقافة العنف والتمكين.

أول هذه الأطراف هي قوات الدعم السريع، التي تسعى إلى السيطرة على الحكم بدوافع اقتصادية واجتماعية ذات طابع قبلي. هذه القوات

نشأت برعاية نظام البشير، كأسوأ خطيئة لنظام الإنقاذ الساقط، الذي

شرعن وجودها وحولها إلى

قوة نظامية بقيادة عائلة آل

دقلو. ومنذ ذلك الحين، ارتبط

اسمها بانتهاكات جسيمة

تمثلت في القتل والنهب

والاعتداءات ضد المدنيين.

تفتقر هذه القوات إلى

رؤية سياسية متماسكة،

فتارة ترفع شعار محاربة

الإسلاميين، في حين أن

مستشار قائدتها أحد أبرز رموز

النظام السابق، وتارة تتحدث عن

الديمقراطية والحكم المدني بينما

يعلن قائدتها العسكري نفسه رئيساً

لحكومة في مناطق نفوذه. هذا التناقض

يعكس غياب المشروع السياسي الحقيقي لديها.

الطرف الثاني هو الجيش السوداني، الذي يعاني

بدوره من اختراق سياسي وأيديولوجي عميق. فقد

وجدت بعض الأحزاب العقائدية – من الشيوعيين إلى

البعثيين، وصولاً إلى الإسلاميين – موطئ قدم داخل

المؤسسة العسكرية منذ تسعينيات القرن الماضي.

وكان للإسلاميين النصيب الأكبر من النفوذ، إذ

تحول الانتماء للتنظيم إلى شرط غير معلن لدخول

الكلية الحربية وللتقدم في الرتب.

أما القيادة الحالية، فهي امتداد لمدرسة الإنقاذ

نفسها، تحمل طموحات شخصية في استعادة

نفوذ النظام السابق بكل ما حوله من منظومة

فاسدة، ولا تزال مرتبطة فكرياً وتنظيمياً بالحركة

الإسلامية. وقد بدا ذلك واضحاً في فشل مفاوضات واشنطن غير المباشرة الأخيرة، حيث عجزت قيادة الجيش عن اتخاذ مواقف مستقلة بعيداً عن تأثير التيار الإسلامي.

الطرف الثالث يتمثل في الحركات المسلحة في دارفور، التي تنقسم إلى مجموعات متباينة من حيث الخلفية والمصالح. فبعضها كان جزءاً من النظام السابق، مثل حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، بينما نشأت أخرى بدعوى الدفاع عن حقوق سكان الإقليم. غير أن معظم هذه الحركات فقدت بوصلتها السياسية وتحولت إلى كيانات تبحث عن النفوذ والمكاسب المالية، ما جعلها أقرب إلى «أمراء حرب» منها إلى قوى ثورية تحمل مشروعاً وطنياً.

أما الطرف الرابع فهو التنظيم الإسلامي

نفسه، الذي عاد إلى الساحة منذ

بداية الحرب عبر كتائبه المسلحة

المستقلة ومن خلال نفوذه داخل

الأجهزة الأمنية. يسعى هذا

التنظيم لاستعادة سلطته

المفقودة عبر بوابة الحرب،

ويعمل على إعادة إنتاج

النظام القديم مستفيداً من

حالة الانقسام والصراع

بين بقية الأطراف.

هذا التشابك بين

القوى الأربع يجعل الأزمة

السودانية من أعقد الأزمات

في المنطقة، إذ يتداخل فيها

البعد السياسي مع القبلي

والعقائدي. كما أن غياب القوى المدنية

الفاعلة عن المشهد بعد انقلاب 2021 جعل

الساحة خالية أمام القوى المسلحة لتتصارع دون

ضابط وطني جامع.

الحديث عن تسوية سياسية شاملة أو انتقال

ديمقراطي في ظل هذه المعادلة يبدو بعيد المنال.

فطريق السودان نحو حكم مدني مستقر لا يزال

طويلاً وشاقاً، وقد يشهد المزيد من الانقسامات

الجغرافية والسياسية قبل أن يتشكل فيه مشروع

وطني جامع.

في المحصلة، يمكن توصيف ما يجري بأنه حرب

أهلية بين أمراء السلاح يسعون جميعاً للسيطرة

على السلطة، يجمعهم إرث واحد هو إرث نظام

الإنقاذ، الذي ما زالت ظلاله الثقيلة تحكم المشهد

السوداني حتى اليوم.





حرب السودان الدموية محصنة ضد فنّ ترامب في إبرام الصفقات

ملخص

سقوط مدينة الفاشر بيد قوات الدعم السريع مثل نقطة تحوّل في الحرب السودانية، إذ كشف عن الانقسام الفعلي للبلاد بين سلطة الدعم السريع في دارفور وسلطة الجيش في الشرق. جاء ذلك وسط فشل الرهان الأمريكي على وسطاء إقليميين متورطين في النزاع نفسه، ما عزّى محدودية تأثير واشنطن في المشهد السوداني.

ازدادت الأزمة عمقاً مع انكشاف ازدواجية الوسطاء؛ فالإمارات سلّحت الدعم السريع بينما دعمت مصر والسعودية الجيش، فانهارت محادثات واشنطن. تمسّك البرهان برفض التفاوض، فيما طالبت قوات الدعم السريع باتفاق يمنحها بقاءً سياسياً، لتتعمّق الهوة بين الطرفين.

حاولت إدارة ترامب استنساخ نهجها في غزة عبر صفقات سريعة، لكنها واجهت صراعاً أكثر تعقيداً وتشابكاً، حيث تتنافس قوى عديدة — من الإمارات ومصر والسعودية إلى تركيا وإيران — داخل ساحة منهاره بلا مركز. فغابت الوحدة الإقليمية وتلاشى الضغط الفعلي على الأطراف.

يرى التحليل أن أي تسوية ممكنة تستلزم ضغطاً حقيقياً على الداعمين الخارجيين والتزاماً طويل الأمد بعملية سياسية شاملة، وهو ما لم تُبدِ إدارة ترامب استعداداً له، منشغلة بإنجازات إعلامية لا تغيّر واقع الحرب.

إن سقوط الفاشر يكشف عن فشل اعتماد واشنطن على وسطاء القوة الإقليميين - وكثير منهم متورطون بشكل مباشر - لإنهاء الصراع.

الفاضل إبراهيم

السوداني.

دخلت إدارة ترامب، بقيادة بولس، في هذا المأزق. بعد توسطها في وقف إطلاق نار هش في غزة، تعتقد الإدارة أن أسلوبها في عقد الصفقات يمكن تكراره في السودان، لكن هذا سوء فهم عميق لطبيعة الصراع والأدوات المتاحة.

لقد قدمت حرب غزة، على الرغم من كل أهوالها وتعقيداتها، مجموعة من الظروف الأكثر ملاءمة. ومن الجدير بالذكر أن هناك توافقاً شبه كامل بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، حيث تتقاسم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر مجموعة مشتركة من الأهداف، وهي إزاحة حماس، وإنهاء العمليات العسكرية، ووضع سيناريو مستقر لـ «اليوم التالي». مكن هذا الإجماع من الضغط الدبلوماسي على كلا الجانبين، حيث مارست تركيا وقطر ومصر ضغوطاً لا تُقَدَّر بثمن على حماس، بينما مارست الولايات المتحدة نفوذاً حاسماً على إسرائيل لقبول الصفقة.

سهل هذا التوسط في صفقة مقايضة واضحة - رهائن مقابل وقف القتال. وبالتالي، يمكن معالجة الكارثة الإنسانية المباشرة في هذه الأثناء، بينما تم دفع الأسئلة الشائكة المتعلقة بالتسوية النهائية إلى مراحل لاحقة.

يقدم السودان عكس هذه الظروف، حيث يتمثل الفارق الأساسي في أن الولايات المتحدة ليست قوة مهيمنة هنا، بل لاعب ثانوي في مجال مزدهم بالقوى المتوسطة الطموحة. لقد أصبح الصراع مسرحاً للتنافسات الإقليمية والدولية، حيث اجتذب الأعضاء العرب في الرباعية وإيران وتركيا وحتى روسيا وأوكرانيا (الأولى كمؤد للأسلحة، والأخيرة يُقال إنها بقوات خاصة)، وكلها تلعب داخل دولة منهارة.

ونظراً لافتقارها إلى القنوات مع الأطراف المتحاربة، فقد تمثل رد فعل إدارة ترامب في تطبيق نموذج من الخارج إلى الداخل، وهو نموذج شعرت أنه تم التحقق من صحته من خلال الدور النشط لمصر في التوسط في وقف إطلاق النار الأخير في غزة. وبحسب ما ورد كلف الرئيس ترامب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «بالضغط على البرهان من القوات المسلحة السودانية، وعهد إليه بتسليم حليفه إلى محادثات واشنطن. ومع ذلك، يبدأ النموذج في التعثر عندما يثبت

لأكثر من 500 يوم، شاهد العالم قوات الدعم السريع شبه العسكرية وهي تخنق بشكل منهجي آخر حامية عسكرية رئيسية في دارفور من خلال الحصار والتجويع والقصف العشوائي. والآن، مع إعلان قوات الدعم السريع سيطرتها على مقر الفرقة السادسة للمشاة التابعة للقوات المسلحة السودانية في الفاشر، وصلت هذه الاستراتيجية إلى نهايتها القاتمة.

إن الاستيلاء على المدينة التاريخية هو انتصار عسكري كبير لقوات الدعم السريع وقائدها محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي، على الرغم من أنه انتصار خلف ما لا يقل عن 1500 قتيل مدني، بما في ذلك 100 مريض في مستشفى واحد. إنه انتصار يضفي الطابع الرسمي على تقسيم البلاد بحكم الأمر الواقع، حيث تعزز قوات الدعم السريع سيطرتها على جميع أنحاء دارفور، وتحكم من حكومتها الموازية التي تم إنشاؤها حديثاً في نبالا، جنوب دارفور.

في هذه الأثناء، تتمسك الدولة التي تقودها القوات المسلحة السودانية بالمنطقة النهرية الوسطى والشرقية من بورتسودان. وقد أعرب مبعوث إدارة ترامب علناً عن هذا الخوف، حيث حذر كبير مستشاري الرئيس للشؤون الأفريقية، مسعد بولس، من «وضع فعلي على الأرض مشابه لما شهدناه في ليبيا». جاء سقوط الفاشر بعد يوم واحد فقط من اجتماعات ما يسمى بـ «الرباعية»، وهو منتدى دبلوماسي جمع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة في واشنطن.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الاجتماعات، عُقدت محادثات غير مباشرة في العاصمة الأمريكية بين وفد حكومي سوداني برئاسة وزير الخارجية السوداني، ووفد من قوات الدعم السريع برئاسة ألغوني دقلو، رئيس قسم المشتريات في القوات شبه العسكرية الخاضعة للعقوبات، والشقيق الأصغر لرعيها. وقد أُشيد بالبيان المشترك الصادر عن الرباعية في 12 سبتمبر/أيلول، والذي مهد الطريق لهذه التطورات باقتراح هدنة لمدة ثلاثة أشهر وعملية سياسية، باعتباره إنجازاً. ولكن في واقع الأمر، كان هذا الإجماع ضئيلاً للغاية بين الدول التي تعمل بنشاط على تأجيج الجانبين المتعارضين في الصراع، وقد رفضه منذ البداية قائد الجيش

نفوذ الراعي على عميله أنه غير مكتمل. ينهار هذا الاتفاق تمامًا تحت وطأة عيب أكثر خطورة: المشاركة النشطة للوسطاء كموردٍ للأسلحة للأطراف المتحاربة، وهو واقع لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لمواجهة حتى الآن بنفوذها الخاص. يتجلى هذا النفاق بشكل صارخ في تصرفات الإمارات العربية المتحدة. لم يكذب حبر خارطة طريق الرباعية في سبتمبر يجب حتى ضيّقت الطائرات المسيّرة التي زوّدتها الإمارات الخناق على الفاشر، مما مكّن من سقوطها في نهاية المطاف. ورغم دعواتها العلنية إلى «وقف فوري لإطلاق النار» ومستقبل مبنّي على «انتقال مدني»، فإن توفير الأسلحة المتطورة والمقاتلين الأجانب، بمن فيهم المرتزقة الكولومبيون، لم يُفْلَح. يُقال إن هذا التعيين، الذي تمّ عبر شركات مقرها الإمارات العربية المتحدة، يُسخر من المبدأ الخامس للرباعية، والذي ينصّ على أن «إنهاء الدعم العسكري الخارجي ضروري لإنهاء النزاع».

على الجانب الآخر، مال كل من مصر والمملكة العربية السعودية بشكل حاسم نحو القوات المسلحة السودانية. وقد تعزّز دعمهما الدبلوماسي بفضل ما تردد عن تزويد مصر للجيش بالأسلحة والمعلومات الاستخباراتية. اتهم حميدتي نفسه القاهرة بشنّ غارات جوية على مواقع قوات الدعم السريع في وسط السودان العام الماضي، على خلفية مكاسب الجيش التي شهدت استعادة القوات المسلحة السودانية للعاصمة الخرطوم والولايات المحيطة بها.

ينعكس هذا التشردم الخارجي في انقسام وجودي أكثر على الأرض. ألقى الفريق أول البرهان، في عطبرة، بعد أيام من لقائه بالرئيس السيسي، خطاباً نارياً رفض فيه أي سلام مفروض، وأعلن: «لن يكون هناك تفاوض مع أي طرف»، مضيفاً أن العملية الوحيدة المقبولة هي تلك التي «تعيد للسودان كرامته... وتزيل أي احتمال مستقبلي لتمرد آخر». من الواضح أن البرهان ليس الممثل المرن الذي كان من المفترض أن يقدمه السيسي، بل هو زعيم تحالف هش في زمن الحرب يُعرّف التسوية على أنها خيانة.

إن تحدي الجيش متجذر في إطار يعتبر السلام استسلاماً لقوات الدعم السريع. تتمسك القوات المسلحة السودانية بإعلان جدة الصادر في مايو 2023 وخارطة الطريق السياسية الخاصة بها، والتي قدّمت إلى الأمم المتحدة، والتي تفترض أن القوات المسلحة السودانية هي حارس الدولة وأن

قوات الدعم السريع تابعة متمرّدة. يتطلب هذا الإطار تنازل قوات الدعم السريع بالكامل عن مكاسبها الإقليمية كثمن للقبول في أي عملية سياسية، وهو أمر غير قابل للتفاوض بالنسبة لقوة تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. على العكس من ذلك، تدافع قوات الدعم السريع عن مبادئ اتفاقية المنامة لعام 2024، وهي نتاج محادثات سرية رفيعة المستوى عُقدت في البحرين بين نواب الفصائل المتحاربة بتسهيل من المخابرات المصرية والإماراتية.

يمنح الاتفاق قوات الدعم السريع مساراً للبقاء السياسي، مع السماح لها بالادعاء بالالتزام بالمعايير القانونية الدولية، وهو ادعاء تُصرّ عليه حتى في الوقت الذي ترتكب فيه قواتها جرائم قتل عرقية في الفاشر، وبعد أن قضت إدارة بايدن رسمياً بارتكابها إبادة جماعية مطلع هذا العام. وطالب الاتفاق بتسليم مجرمي الحرب المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن بينهم الرئيس المخلوع عمر البشير، الذي لا يزال محتجزاً لدى القوات المسلحة السودانية. كما دعا إلى إعادة هيكلة الجيش من أعلى إلى أسفل، وتفكيك الشبكات الإسلامية التي أصبحت لا غنى عنها لبقاء الجيش عسكرياً.

كما كان متوقعاً، انهارت المحادثات، إذ تبرأ قادة الجيش من الاتفاق، إذ استهدفت بنوده المتشددين الإسلاميين الذين يشكّلون عماد مجهوده الحربي. في ظل هذا السياق المستقطب، تتطلب استراتيجية الوساطة الناجحة أكثر من مجرد عقد إجتماعات رفيعة المستوى وإصدار بيانات مشتركة. فهي تتطلب مشاركة مستدامة واستعداداً لممارسة ضغط حقيقي على الجهات الراعية الخارجية، بالإضافة إلى التزام طويل الأمد بدعم عملية سياسية شاملة بحق. أمّا إدارة ترامب، بتركيزها على المكاسب السريعة وفرص التقاط الصور، فلم تُبدِ حتى الآن رغبة تذكر في مثل هذا المسعى.

الفاضل إبراهيم كاتب ومحلل سياسي يُعنى بشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، مع تركيز خاص على السودان. نُشرت أعماله في صحف الغارديان، والجزيرة، والعربي الجديد، وأوبن ديموكراسي، وغيرها.

المصدر: مجلة RESPONSIBLE
STATECRAFT الأمريكية



الفاشر بين الانتهاكات وتناقض المجتمع.. كارثة إنسانية تتطلب تحركاً عاجلاً

وثام كمال الدين

تعيش مدينة الفاشر مأساة إنسانية غير مسبوقة، بعد حصار طويل انتهى بسيطرة قوات الدعم السريع وانسحاب الجيش، ما أدى إلى تفاقم الجوع والمرض وانهايار الأوضاع المعيشية. وتحولت المدينة إلى مسرح لانتهاكات خطيرة، من إعدامات ميدانية وتهجير قسري واختطاف، راح ضحيتها أكثر من خمسمائة مدني أغلبهم نساء وأطفال.

ملخص

يدعو المقال الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار والجلوس للحوار، مع تحميل المجتمع الدولي مسؤوليته في الضغط من أجل الحل السياسي ومساءلة مرتكبي الانتهاكات. فاستمرار الحرب لا يعني سوى المزيد من الكوارث، ولا يمكن لأي طرف أن يبرئ نفسه من الجرائم المرتكبة ضد المدنيين.

تشير الكاتبة إلى أن المجتمع الدولي أدان هذه الجرائم، وعقدت بريطانيا اجتماعاً دبلوماسياً لحشد الجهود من أجل حماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عنها. وعلى الرغم من التعاطف العالمي المتزايد وحملات التضامن على وسائل التواصل، إلا أن التحرك العملي لإنقاذ المدنيين لا يزال بطيئاً ومحدود الأثر.

تؤكد الكاتبة أن جوهر الأزمة ليس عسكرياً فقط بل اجتماعي أيضاً، حيث يكشف الموقف الشعبي المتناقض. بين الدعوة لمواصلة الحرب والمطالبة بالتدخل الدولي. عن خلل في الوعي الجمعي. ويبقى الأمل أن تكون محنة الفاشر جرس إنذار لتوحيد السودانيون ضد الحرب، ولبدء طريق نحو السلام والعدالة.



للمجتمع الدولي أن يتحرك بشكل فعال لإنقاذ المدنيين في السودان؟

يجب على الأطراف المتنازعة أن تلتزم بوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سياسي ينهي هذه المأساة الإنسانية. كما يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. آفة هذا النزاع الاجتماعية تكمن في التناقض الذي يبدو واضحاً بين مطالب بعض السودانيين باستمرار الحرب ورفض التفاوض، مع مطالبهم في الوقت نفسه للمجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذهم. لا يمكن أن نتعامل مع التدخل الدولي بشكل انتقائي، فالموقف من الانتهاكات يجب أن يكون مبدئياً وغير قابل للتجزئة أو التصنيف حسب مرتكبه. لقد قام طرفا الحرب بارتكاب جرائم ضد المدنيين، والتفاوت في حجم الجرم لا يبرئ أحدهم منها.

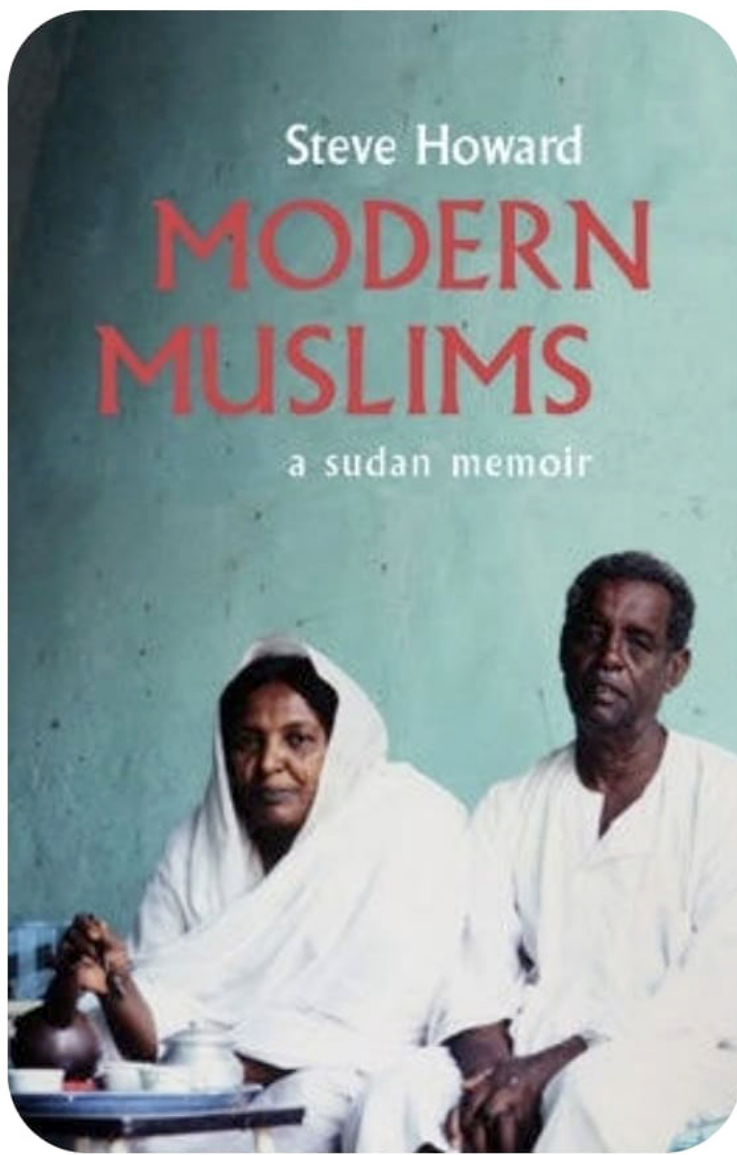
ويبقى الأمل ألا تمر محنة الفاشر دون أن تلفت المجتمع السوداني أولاً إلى ضرورة توحده ضد القتل والانتهاكات وضد الحرب، وأن تحرك هذه المحنة المجتمع الدولي تجاه مسؤولياته الإنسانية والسياسية تجاه كوارث الحرب التي يعاني منها السودانيون... وأن تفتح باباً للسلام.

تتوالى الكوارث على السودان، الذي يعيش أعظم كارثة إنسانية في هذا العصر بسبب حرب 15 أبريل 2023. والحرب التي بدأت في الخرطوم تطال البلاد جميعاً، فهي الفاشر تعيش مأساة إنسانية بدأت بالجوع والمرض نتيجة حصارها، وتزايدت بانسحاب قوات الجيش والقوات المشتركة منها وسيطرة الدعم السريع عليها.

والفاشر التي تتعرض لانتهاكات جسيمة ترقى إلى أن تكون جرائم حرب على يد قوات الدعم السريع، نتج عنها مقتل أكثر من خمسمائة مدني خلال الأيام القليلة الماضية، معظمهم من النساء والأطفال. وتوثق أيضاً حالات إعدام ميداني واختطاف وتهجير قسري ومصير مجهول، مما يثير قلقاً دولياً متزايداً.

المجتمع الدولي أدان هذه الانتهاكات الجسيمة، وأكد على ضرورة السعي لمحاسبة المسؤولين عنها. كما عقدت بريطانيا اجتماعاً لرؤساء البعثات الدبلوماسية للتأكيد على ضرورة حماية المدنيين. والعالم يتعاطف مع السودان، ويدعو إلى وقف إطلاق النار. وسائل التواصل الاجتماعي تضج بحملات التضامن مع السودانيين تحت هاشتاق «انقذوا السودان». ولكن، يبقى السؤال: كيف يمكن





الخدمة ولا يزال.
 في سنواته الأولى بالسودان وأثناء معاشته
 وتجواله بين طبقات المجتمع المختلفة تعلم البروف
 ستيف اللهجة العامية السودانية دون أن يكون
 درس اللغة العربية قبلها. وخلال سنوات ارتباطه
 بالسودان عمل بالتدريس في جامعة الجزيرة
 وجزئياً بجامعة الخرطوم وجامعة الأحفاد وساعد
 الأخيرة لتحظى بمنح أمريكية سخية.
 طاف بروف هوارد معظم مدن وقرى السودان،
 ويخترن من تطوافه الواسع هذا بين الربوع علاقات
 وقصص وحكاوى وطرائف تدهش وتطرب مجالسيه
 السودانيين قبل الأجانب.
 سكن الخواجة بيوت الإخوان الجمهوريين، عاش
 تقشفهم أيام الحركة وجلس على البروش لتعلم
 الأدب عند الصوفية، ولبس العراقي والسروال وربط
 التكا، وأحب الكسرة بملاح أم شعيقة وشراب (الآب
 ري حسب البروف عبد الله الطيب)، ودس (حق
 اللبن) تحت وسادة النفسا، وشال الفاتحة في الماتم،
 ويحكي ضاحكاً أنه التقط تهامس البعض حينما
 ذهب لعزاء في ود مدني برفقة الإخوان: (أحسن

قال بروف ستيف في حوار أجرته معه جريدة
 (الصحافة) عام 2003 إن (صرتو مدفونة في رفاعة).
 وذكر أيضاً في الحوار ذاته أنه يحرص على الإكثار
 من زياراته للسودان، ويسوح في مقامات أوليائه
 الصالحين ليملاً بئره روحاً. لذلك لم يكن غريباً
 أن جعل شعار معهد الطفل الإفريقي الذي قام
 بتأسيسه في جامعة أوهايو صورة التقطها في
 إحدى سياحاته لمجموعة أطفال في خلوة القرآن
 بمسيد الشيخ موسى أب قصا أحد أولياء اليعقوباب
 بمنطقة جنوب الجزيرة، وهم يتحلقون على (قدح
 عصيدة) إذ رأى في المشهد أسمى تجسيد لتعليم
 النشء قيم الاشتراكية والمحبة.
 عندما خرجت منه أهداني طاقية تزينها كلمة
 السودان وكل طواقيه التي يلبس بها دبوس أو علم
 السودان.

تعود علاقة العشق بين بروف ستيف والسودان
 لأكثر من 42 عاماً حينما وفد إليه في مهمة
 أكاديمية بحثية ومهمة روحية بحثاً عن الحقيقة
 والمعاني السامية، حينها التقى الأستاذ محمود
 والجمهوريون فأسلم والتزم طريق محمد ولزم

حاجة عملوها الجمهوريين إنهم علّموا الخواجة الكافر ده يشيل الفاتحة).

عمل بروف هوارد على توفير مئات المنح السخية للطلاب الأفارقة وخاصة السودانيين للدراسات العليا في مختلف التخصصات بجامعة أوهايو حيث كان يعمل، مستغلاً في ذلك مهاراته الأكاديمية والإدارية إقناع الممولين، وإضافة إلى ذلك فقد تميز البروف أيضاً بجانب إنساني لعله قد ورثه من الطبع السوداني الأصل، وهو أنه اعتاد على توفير سكن لكثير من الطلاب الوافدين من إفريقيا في منزله الخاص يقيمون فيه حتى تستقيم لهم أمورهم على خير ما يحبون، ويضاف إلى ذلك أنه، وكمرّب فذ، يظل على تواصل دائم مع طلابه حتى بعد تخرجهم ويזורهم في بقاعهم المختلفة وينشئ العلائق مع أطراف أسرهم، وقد شهدت منه ومعه هذا الصنيع في غانا وفي السودان وفي أمريكا وفي قطر.

... في قميصه الذي يلبس هنا يقول: (لا تنس السودان) وهو بالفعل لا ينساه فقلبه معلق به وحيث (يكون كنزك يكون قلبك)، كما قال سيدنا المسيح عليه السلام، وكان من خططه أن يستقر بالسودان ولا يزال وفي أمريكا نفسها لا تراه إلا بين السودانيين.

ساعد بروف ستيف هوارد عشرات الطلاب السودانيين، وأنا منهم، للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه، بل ونالت زوجات بعضهم درجة البكالوريوس من جامعة أوهايو، ولا غرو أن كرمته الجالية السودانية بولاية أوهايو باحتفال فخيم وأهدته درعاً تذكاريًا يعتز به ويعلقه في صدر صالون منزله.

وبفضل جهوده صار للسودان ولشهادات الجامعات السودانية اعتباراً في جامعة أوهايو وتقبلهم للدراسات العليا بلا تردد، كما كان في السابق، إذ أثبت السودانيون كفاءتهم وكانوا غالباً

ما يتبأون فيها المراكز العلى ويُعزى كل ذلك لمجهودات بروف هوارد.

...

إبان رئاسته لمعهد الدراسات الإفريقية في جامعة أوهايو أقام بروف هوارد فعالية للتعريف بالرياضة في أفريقيا، وكان المتحدث الرئيس فيها نجم كرة السلة السوداني الشهير الراحل مانتوت بول. كذلك، وفي أسبوع ثقافي قام بدعوة د. النور حمد الذي غنى للكابلي وعبدالقادر سالم وغيرهما وتفاعل معه الجمهور كثيراً.

...

أيضاً دعا عدد من العلماء السودانيين، أكثر من مرة، ليحاضروا في الجامعة منهم بروف عبدالله النعيم، ود. أسماء حليم وبروف. بلقيس بدري والراحل د. الباقر العفيف.

وأسهم البروف ستيف بعدد من الأوراق والمقالات العلمية عن الأستاذ محمود وأفكاره إضافة إلى مواضيع سودانية مختلفة خلال مشاركاته في مؤتمرات الدراسات الإفريقية والسودانية بأمريكا وخارجها، كما دعا علماء أمريكيين كبار للحديث عنه في المؤتمرات والاحتفالات التي نظمها في جامعته. وقد شجعني في ذات المنحى لتقديم سمنار تعريفى بالسودان لطلاب مدارس ابتدائية بأوهايو.

...

فى العام 2001 أقام احتفالاً بالأستاذ محمود محمد طه تحت مسمى (بطل أفريقي) ودعا له المنشدة الجمهورية الراحلة الأستاذة إخلاص همد، وأعتقد أنه كرم في احتفال مماثل الراحل د. منصور خالد أيضاً.

...

وفى يناير 2009 وبمناسبة مرور مائة عام على ميلاد الأستاذ محمود محمد طه أقام احتفالية كبرى تضمنت مؤتمراً علمياً بعنوان: (the Progressive Islam) - (الإسلام التقدمي)



52 الاثنين 3 نوفمبر 2025م - 12 جمادى الأولى 1447هـ



الشرعية الاستباقية

الحملة الانتخابية الهادئة في أوغندا: هدوء حقيقي أم سلام مصطنع؟

سادت أجواء هادئة وغير معتادة الحملة الانتخابية في أوغندا استعدادًا لانتخابات يناير 2026، بعد عنف دموي شهدته البلاد في انتخابات 2021. ويرى محللون أن هذا الهدوء ليس طبيعيًا بل نتيجة خوف الجميع من تكرار أحداث الماضي.

ملخص

قدّمت السلطات الهدوء كدليل على النضج السياسي والتطور الديمقراطي، بينما يرى مراقبون أن ما يجري هو تكتيك أمني منسق لضبط الشارع وتجميل صورة النظام. ويشير البعض إلى أن الأجهزة الاستخباراتية تعمل منذ أشهر على تحييد الخصوم قبل بدء الحملات.

تتنافس الشخصيتان نفسيهما، الرئيس يويري موسيفيني وزعيم المعارضة بوبي واين، لكن دون مشاهد القمع والغاز المسيل للدموع التي ميّزت الانتخابات السابقة. ومع ذلك، رُصدت حالات اختطاف واعتقال محدودة لأنصار المعارضة، فيما يُعتقد أن المراقبة الأمنية المشددة ساهمت في احتواء التوترات.

يصف باحثون هذا «السلام المصطنع» بأنه شرعية استباقية، أي محاولة النظام فرض الانضباط والهدوء لانتزاع الاعتراف بانتخابات تبدو سلمية من الخارج، لكنها تفتقر إلى العدالة الحقيقية. ويبقى الامتحان الحقيقي يوم التصويت وإعلان النتائج.



بعد خمس سنوات من الانتخابات الدموية التي خلّفت عشرات القتلى، ساد هدوءٌ مُريبٌ موسم حملة انتخابات أوغندا لعام 2026. لكن البعض يقول إن هذا الصمت مُدبّر بعناية، وإن بُور التوتر قد تمّت بالفعل. أسفرت انتخابات أوغندا لعام 2021 عن مقتل أكثر من 50 شخصًا وسجن المئات، مما مثل أعنف عملية تصويت في تاريخ البلاد بعد الاستقلال. والآن، مع توجه البلاد نحو صناديق الاقتراع في يناير 2026، اتسم مسار الحملة الانتخابية بهدوء لافت ومقلق بالنسبة للعديد من الأوغنديين.

لماذا هذا الهدوء المفاجئ؟ يقول المحللون إن الدلائل واضحة على أن لا أحد، بما في ذلك الحكومة، يريد تكرار ما حدث عام 2021.

الرئيس يويري موسيفيني، الذي تولى السلطة منذ عام 1986، وروبرت كياجولاني، نجم البوب الذي تحول إلى زعيم معارضة والمعروف باسم بوبي واين، يواجهان بعضهما البعض مرة أخرى. لكن هذه المرة، جرت المنافسة دون أي من أعمال القمع العنيفة التي شوّهت الانتخابات السابقة.

نبوءة أم نكتة سيئة؟

توقع نوربرت ماو، السياسي المعارض الذي يشغل حاليًا منصب وزير العدل والشؤون الدستورية في حكومة موسيفيني، الهدوء مع بدء الحملات في سبتمبر/أيلول. «ستكون الانتخابات سلمية... يوم الانتخابات، سيصوّت الناس. هذا كل شيء»، قال ماو. «سيكون الوضع هادئًا للغاية، ومن لا يريد الهدوء سيُسكت».

بالنسبة للعديد من الأوغنديين الذين عاشوا أحداث العنف التي وقعت في عام 2021، فإن توقعات ماو بدت وكأنها مزحة سيئة.

كل انتصار لموسيفيني منذ عام 1986 كان مصحوبًا بأصوات قنابل الغاز المسيل للدموع وهجمات الشرطة على رؤوس المتظاهرين. وقد رُفضت نبوءته بالهدوء على نطاق واسع باعتبارها مجرد أمنيات، أو ما هو أسوأ من ذلك، دعاية للنظام.

ومما زاد من التوتر أن الجنرال موهوزي كينيروجابا، الابن القوي للرئيس وقائد الجيش، أمضى أشهرًا في نشر رسائل تهديد على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي إحدى المرات تفاخر بأنه سيقطع رأس بوبي واين.

هدوء غريب رغم تهديدات موهوزي الدموية

في الفترة التي سبقت الحملة الانتخابية، اختطف

أو عُدّب أو اعتُقل العشرات من أنصار المعارضة، بمن فيهم الحارس الشخصي لواين. وعندما طالب المنتقدون بإجابات، صرّح موهوزي على مواقع التواصل الاجتماعي بأنه أمر شخصيًا باعتقال الحارس الشخصي وأنه يحتجزه في قبه منزله. ومع ذلك، بعد مرور شهر على انطلاق حملة 2026 الانتخابية، ومع تجوّل موسيفيني وواين في أنحاء البلاد لعرض برامجهما الانتخابية على الآلاف، ظلّ الجوّ هادئًا بشكل ملحوظ. لم تُنشر مقاطع فيديو منتشرة على نطاق واسع تُظهر مؤيدي المعارضة وهم مغطّون بالدماء، ولا غارًا مسيلًا للدموع، ولا اعتقالات جماعية، ولا حواجز عسكرية تُعيق حركة المعارضة. حتى أكثر المراقبين تشككًا بدأوا يُعيدون النظر في افتراضاتهم.

لم يكن هناك سوى استثناءين بارزين. ففي 3 أكتوبر/تشرين الأول، اختطف ناشطان كينيان، بوب نجاغي ونيكولاس أويو، على يد مجهولين، بعد سفرهما لحضور تجمع مؤيد لبوبي واين. وفي وقت لاحق، في 28 أكتوبر/تشرين الأول، داهمت الشرطة فندقًا كان يقيم فيه واين وحاشيته، مدّعية أنها تبحث عن مؤيدين متهمين بمهاجمة سيارة شرطة.

ويعزو المحلل السياسي إيجيسا رونالد ليونارد هذا الهدوء إلى تكثيف المراقبة من جانب وكالات الاستخبارات، بما في ذلك التنصت على اتصالات واين واتصالات مساعديه، وهو التكتيك الذي سمح للسلطات، كما يقول ليونارد، باستباق الاضطرابات المحتملة.

وبحسب ليونارد، فإن معسكر واين اكتشف هذا «التكتيك غير القانوني» للتنصت، وهو ما دفعهم على ما يبدو إلى محاولة تخريب سيارة شرطة تحمل معدات مراقبة، مما أدى إلى مشاجرة في 28 أكتوبر/تشرين الأول.



تحذير لكلا الجانبين

يرى المحلل السياسي أن هذه الحادثة بمثابة تحذير لكلا الجانبين. يقول ليونارد: «الحزب الحاكم على بُعد خطوة واحدة من العودة إلى أساليبه القديمة، لكنها أيضًا بمثابة جرس إنذار للمعارضة لتجنب استدراج الشرطة والجيش إلى ارتكاب الأخطاء القديمة نفسها». وحتى واين، الذي كان وجه العنف الانتخابي منذ عام 2020، أقر بالفرق هذه المرة.

«كما رأيت جميعًا، كانت الأحداث أقل عنفًا ووحشية. لم نفقد أحدًا. لم تطلق الشرطة علينا الغاز المسيل للدموع بعد. لم يطلقوا النار على شعبنا»، قال واين مؤخرًا. «يجب أن أقول إن الأمور سارت بسلاسة. توقعنا الأسوأ، ونحن مستعدون للأسوأ، لكننا سعداء لأن الأسوأ لم يطل بنا».

استعدت مؤسسات الدولة أيضًا لموسم انتخابي أكثر هدوءًا. وأمر المفتش العام للشرطة، عباس بياكاجابا، بإجراء تدريب شامل لضباط الشرطة المسؤولين عن الانتخابات، مشددًا على تحسين مهاراتهم في الحكم وضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات.

أشادت اللجنة الانتخابية بهذا التحول. ووصف المتحدث باسمها، جوليوس موكونغوزي، الأجواء الحالية بأنها «مُهذبة ومُشجعة»، مضيفًا أنها تعكس الروح الديمقراطية التي نض عليها دستور البلاد. وقال: «يسرنا أن الدعوات إلى حملات انتخابية سلمية تؤخذ على محمل الجد».

ويصف كريستين كاهيرو، المراقب الانتخابي والمفوض في لجنة حقوق الإنسان في أوغندا، غياب العنف بأنه «إيجابي ومستحق الثناء». «إنه تطور إيجابي للغاية، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الأمر، وهذا ما كان ينبغي أن يكون عليه دائمًا»، قال لصحيفة ذا أفريكا ريبورت.

نضج سياسي أم استراتيجية قاسية؟

يعتقد كاهيرو أن هذا يعكس النضج السياسي المتزايد بين أوغنديين. «يُدرِك الناس أن العنف ليس الحل. بدأ أوغنديون يحترمون اختلاف الآراء. وهذا يُظهر قبولهم للتعايش السلمي في الساحة السياسية، حتى مع اختلاف الآراء السياسية».

لكن آخرين يزعمون أن الهدوء لا يتعلق بالنضج المدني بقدر ما يتعلق بالحسابات.

ويرى بارنيت موساسيزي، الباحث المشارك في منظمة «الابتكارات من أجل المشاركة

الديمقراطية والعمل» (IDEA) ومقرها كامبالا، والتي تتابع العنف الانتخابي، أن الهدوء متعمد، وهو جزء من استراتيجية طويلة الأجل لنظام موسيفيني.

يقول إن الحكومة تتعامل الآن مع الانتخابات على أنها «عملية عسكرية» مُخطّط لها مسبقًا بأشهر. وابتداءً من يونيو/حزيران، استهدفت شخصيات معارضة رئيسية وتم تحييدها بهدوء، مما أضعف قدرتها على التنظيم.

وبحلول الوقت الذي فتحت فيه الترشيحات في أكتوبر/تشرين الأول، كانت معظم نقاط التوتر المحتملة قد تم احتواؤها بالفعل، مما خلق مظهرًا لانتخابات سلمية.

لقد شكّل هذا الأمر صدمة للعديد من الأطراف: الإعلام، والمجتمع المدني، وحتى الأحزاب السياسية مثل منصة الوحدة الوطنية. لم يتوقعوا ذلك، كما يشير.

ويقول موساسيزي، الذي شارك في تأليف تقرير «البنادق في كل مكان: الجيش وسياسة الانتقال في أوغندا»، إن النظام تعلم من ردة الفعل العنيفة للعنف في عام 2021، والتي خلقت صورة سلبية وهددت باندلاع الاضطرابات.

هذه المرة، أدارت السلطات العملية بحذر أكبر للحفاظ على مظهر هادئ، بما في ذلك التحكم الاستراتيجي في التغطية الإعلامية. ويصف السلام الحالي بأنه شكل من أشكال «الشرعنة الاستباقية» المصممة لتعزيز صورة النظام والتحكم في الرأي العام.

ومع ذلك، حذر موساسيزي من أنه في حين قد تبدو الحملة هادئة، فإن الاختبار الحقيقي سيأتي أثناء التصويت وإعلان النتائج، مؤكدًا أن مظهر السلام لا يعني بالضرورة العدالة أو الشرعية.



«انفست إن» .. بين الاستثمار والاحتيال ضاعت الأموال

ملخص

تعرض آلاف السودانيين لعملية احتيال ضخمة عبر شركة «انفست إن» التي أوهمتهم بعوائد استثمارية خيالية من مشاريع عقارية وزراعية وتجارية، قبل أن تتبخر الوعود وتختفي إدارة الشركة، تاركة وراءها خسائر تُقدَّر بعشرات الملايين من الدولارات. استغلت الشركة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلاد وجمعت أموالاً من أكثر من 36 ألف مساهم، معظمهم بأعوا ممتلكاتهم ومدخراتهم طمعاً في الأرباح السريعة.

حاول المساهمون استرداد حقوقهم عبر بلاغات للنائب العام ووزارة العدل، لكنهم اصطدموا بتماطل النيابة واتهامات بدفع رشاًوى لتعطيل القضية، كما فشلت محاولاتهم في استصدار نشرات دولية للقبض على المتهمين. في المقابل، ظلت الشركة تبرر توقفها بالحرب وتعد بإعادة ترتيب أوضاعها، قبل أن تختفي تماماً دون أي التزام تجاه المساهمين.

تكشَّف لاحقاً أن الشركة يملكها رجل أعمال يمني مع شركاء سودانيين، ومسجلة باسم «أوشن المميّزة المحدودة»، فيما كان اسم «انفست إن» مجرد واجهة تسويقية. ورغم أن أوراقها القانونية تبدو سليمة، إلا أن المساهمين فوجئوا بهروب الإدارة إلى خارج البلاد وسحبها الأموال إلى الإمارات وسلطنة عمان، ما جعلهم يواجهون مصيراً مجهولاً بعد ضياع أموالهم.

أمام هذا الوضع، لجأ المتضررون إلى تكوين مجلس للمساهمين وصفحات على مواقع التواصل لفصح القضية والمطالبة بحقوقهم، فيما التزمت الجهات الرسمية الصمت بحجة «عدم العلم بالقضية». وبين غموض التسجيل القانوني وتنصل العدالة، تحولت «انفست إن» إلى رمز جديد للاحتيال المنظم في زمن الحرب والانهييار الاقتصادي.

عقد إتفاق إستثمار

حيز هذا العقد بتاريخ 2023/02/22 بين كل من:-

انفست إن للتسويق Investin Marketing مسجلة بالرقم التجاري (138701) بموجب الشهادة الصادرة من التسجيلات التجارية بتاريخ 27/7/2020م العنوان : الكويت - مربع (68) عمار رقم (7) تلفون : 0911098047 / 0911098034 تعمل في مجال الأنشطة التجارية والتسويق والمضاميل الزراعية بأنواعها ، والتحجيم المذبذبة و الحية ، والفطن والنسيج ، والمواد الغذائية والإستهلاكية ، والبهارات ، والزيوت الطبيعية والمنظفات بأنواعها ، والفلايس والإكسسوارات ، وأجهزة الحاسوب ومنتجاته ، والفحم وكل ذلك في الأسواق المحلية والإقليمية (عمان - السعودية - تركيا - قطر - بورنيافاسو - الكويت - اليمن - الإمارات) بواسطة مشاريع تمولها وغيرها بشكل مباشر أو عن قبل متعلين مستغلين بنظام الصفقات التجارية معهم وبدورات استثمارية قصيرة المدة (67 يوماً وجمدة (6 دورات خلال (13 إلى 14 شهراً) تمول هذه الصفقات من خلال التمويل الذاتي والإستثماري بهذا الربح والخسارة مع الشخصيات الإعلانية أو الأفراد وأقل مبلغ للإستثمار هو (30,000 جنيه) لثلاثون ألف جنيه ويقوض عنها

السيدة/ عبد القادر عبد الوهاب حسن عبد القادر وبشار إلى لأغراض هذا العقد بالطرف الأول والسيد/ [REDACTED] وبشار إلى لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني

بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتصرف والتعاقد ثم الإتفاق والتراضي بينهما على:-

- 1- تمثيل المقدمة أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا الإتفاق وبعد أصيل من بنوده.
- 2- يرغب الطرف الثاني في الإستثمار مع الطرف الأول بمبلغ وقدره (480,000) جنيه سوداني.
- 3- أقر الطرف الأول باستلام المبلغ المحدد أعلاه () تقدي () تحويل بنكي () شيك بإصصال رقم (1003151)
- 4- إتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول بإدارة كافة المعاملات التجارية وإجراء عمليات الحسابات وكل ما يتعلق بعملية التشغيل الإستثمارية
- 5- إتفق الطرفان على أن يخضع الإستثمار بينهما لهذا الصيغة التجارية من خلال تطبيق سياسة الربح والخسارة وعلى أن يتم توزيع الأرباح بنسبة (75%) للطرف الثاني ونسبة (25%) للطرف الأول ويتم التوزيع خلال (7 أيام عمل) بدون احتساب الإجراءات الرسمية
- 6- في حالة رغب الطرف الثاني في إنهاء العملية الإستثمارية لا يحق له سحب مبلغ الإستثمار إلا بعد إنهاء فترة التعاقد
- 7- في حالة رغب الطرف الأول في إنهاء العملية الإستثمارية يلزم بإرجاع مبلغ الإستثمار فوراً للطرف الثاني بعد تطبيق سياسة الربح والخسارة المذكورة في بند رقم 5 وإرجاع نسبة الأرباح بعد إنهاء الدورة الإستثمارية عن الفترة التي تمت فيها العملية الإستثمارية
- 8- إتفق الطرفان على أن يبدأ سريان هذا الإتفاق من تاريخ 2023/03/01 في الدورة رقم (38) في فترة زمنية متعاقبة (402 يوماً)
- 9- في حالة نشوب أي خلاف بين الطرفين يتم تسويته ودياً أو يتم تحويله إلى لجنة تحكيم بموجب قانون التحكيم السوداني لسنة 2015م.

إشباعاً لما سبق وقع الطرفان على هذا العقد

توقيع الطرف الثاني

توقيع الطرف الأول

الاسم : عبد القادر عبد الوهاب حسن عبد القادر

التوقيع : [REDACTED]

الشهود

1- غير مسؤول التوقيع عبد الله



info@investin.com

أم سلمة العشا

تعرض آلاف السودانيين إلى عمليات احتيال استثماري عبر شركة «انفست إن» للاستثمار، ووقع كثيرون في عملية الاحتيال نتيجة وعود وهمية لتحقيق أرباح ضخمة وثروات طائلة في زمن قياسي، غير أن الوعود تبددت إلى مخاوف بسبب تماطل الشركة في الإيفاء بما وعدت به، وبين ليلة وضحاها راحت آمال وأحلام المساهمين أدراج الرياح دون أن تتحقق أهدافهم.

تقدّر قيمة أسهم الضحايا بمبلغ (73) مليون دولار، وتتقاضى الشركة مبالغ مالية مقابل شراء الأسهم، وتصل قيمة السهم الواحد إلى (30 ألف جنيه سوداني)، وتتراوح أرباح السهم بين (7-8) آلاف جنيه سوداني كل شهرين.

وأغرت الشركة الكثيرين بتحقيق أرباح مالية ضخمة وسريعة عند الاستثمار، وبلغ عدد المشاركين في الشركة (36,000) ستة وثلاثين ألف سوداني، بمجموع (1,600,000) مليون وستمائة ألف سهم، وقيمة السهم (30 ألف جنيه سوداني).

تحدث المنتصر بالله، أحد المساهمين في شركة انفست إن للاستثمار، لـ(أفق جديد) بحسرة كست صوته قائلاً إن «ما حدث باختصار عملية نصب ممنهجة من مجموعة استدرجت عطف الناس وأخذت أموالهم بالباطل، من قبل الشركة ممثلة في رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير التنفيذي».

وأضاف أن إدارة الشركة استطاعت أن تخدع مجموعة كبيرة من المواطنين وموظفي الدولة وبعض منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية، واستلمت أموالاً قيمتها (80) مليون دولار، ومن ثم الهروب إلى دولة الإمارات وسلطنة عمان.

يمضي المنتصر في حديثه لـ(أفق جديد) قائلاً إن بداية مساهمته في الشركة كانت منذ العام 2021،

حيث اشترى (1050) سهماً وتبلغ قيمة السهم الواحد (30 ألف جنيه سوداني)، وأنه تسلم أرباح بعض الدورات والبعض الآخر لم يتسلمها بعد. روايات مماثلة لما رواه المنتصر بالله، حيث حكى كثيرون تجربتهم مع شركة انفست إن وكيفية غدرها بمدخراتهم لسنوات طويلة دون أن يجنوا ثمارها، واضعين كل ما يملكون من أراض زراعية ومحال تجارية ومجوهرات ثمينة في أسهم ضاعت هباءً منثوراً.

قال أبو بكر عثمان لـ(أفق جديد): كنت متردداً في البداية وساورتني مخاوف من ناحية شرعية، وبعد الاستفسار علمت أن الأرباح متفاوتة ليست بها حرمة، فقررت المشاركة.



1003151

22/02/2023 التاريخ

Recived from Mr/s :

Amount :

Being :

استلمنا من السيدة/

مبلغ وقدره (480,000) أربعمئة وثمانون ألف جنيه سوداني

وبذلك مقابل إستثمار عدد (16.0) سهم في الدورة (الدورة 38)

☐ نقدي ☒ تحويل بنكي ☐ شيك

توقيع المستلم

المستلم

عمر رضوان



الخرطوم، ويوجد به موظفون تسلمت منهم العقد المبرم بينها وبين الشركة.

وأضافت: «لم التق الإدارة، وإجراءات التسجيل عبر الموظفين فقط دون مقابلة إدارة الشركة».

وأشارت إلى وجود عقود جاهزة لدى الموظفين لمن يرغب في المساهمة أو الاستفسار، لا تتطلب مقابلة أي مسؤول في الإدارة.

وذكرت أنها ساهمت بمبلغ قيمته حالياً (1400) دولار، وقالت إن دافع الطمع والربح السريع والجهل بالقانون قاد كثيراً من المساهمين إلى إدخال الأرباح كأسهم جديدة في الشركة.

وأضافت بحسرة: ضاعت حقيقتي وهاتفي الجوال، وبذلك فقدت أُملي في إرجاع أموالني بسبب ضياع كل ما اثبتت مساهمتي في الشركة.

عمر خليفة أحد المساهمين، بلغت أسهمه (10 آلاف دولار)، لم يجد غير أن يدعو على الشركة بقوله: «حسبي الله ونعم الوكيل بسبب ضياع كل ما يملك».

وكذلك جعفر محمد عمر شارك بدل السهم الواحد بمائة سهم خلال الدورة (39)، وأميرة

معتصم دفعت مبالغ قيمتها (1400 دولار) خلال الدورتين (30، 33).

بداية مشجعة

بدأت القصة قبل أعوام، حين ظهرت شركة استثمارية تحمل اسماً جذاباً وواجهة أنيقة، تعد المواطنين بعائد يفوق الخيال من مشاريع العقارات والطاقة والزراعة وكافة الأعمال التجارية. إغراءات عديدة للشركة في ظل أوضاع اقتصادية منهارة في تلك الفترة، فكانت بمثابة الجهة الآمنة التي تحفظ لهم أموالهم.

وفي فترة وجيزة أعلنت الشركة عن مشاريعها

وأضاف، أنه يعمل موظفاً واضطر للعمل الإضافي لجمع مبلغ إضافي يكون بمثابة مصدر دخل مُدخّر وقت الحاجة.

ويمضي قائلاً: دخلت مبدئياً ضمن الدورة الأخيرة (38) بـ (16) سهماً لمعرفة الوضع وإمكانية إضافة أسهم لاحقاً، وذكر أنه لم يتسلم أي أرباح، وأفاد أنه سجل للدورة عبر إجراءات شملت توقيع عقد بينه وبين الشركة، ودفع المبلغ وتسلم عقد وإيصال مالي يؤكد صحة الشراكة بين الطرفين بتاريخ 22 شهر فبراير من العام 2023، على أساس استمرار الدورة 45 يوماً، الذي تزامن مع بداية الحرب يوم 15 أبريل. ربح وطمع

وحسب أميرة معتصم أحد المساهمات فإن المقر الرئيسي للشركة بضاحية أركويت جنوبي العاصمة

قبل مشغلين مستقلين بنظام الصفقات التجارية معهم، وبدورات استثمارية قصيرة المدى (67 يوماً، وبعدد (6) دورات خلال (13 إلى 14) شهراً. تمول هذه الصفقات من خلال التمويل الذاتي والاستثماري بمبدأ الربح والخسارة مع الشخصيات الاعتبارية أو الأفراد، وأقل مبلغ للاستثمار هو ثلاثون ألف جنيه.

نصب واحتيال

غير أن الناشط في محاربة الفساد أبو ستة أبو ستة، الذي يوثق من خلال حساباته الرسمية بوسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتيك توك) ملفات لمشاريع فساد كبيرة تضرر منها آلاف الضحايا نتيجة للنصب والاحتيال، تحدث عن قضية انفست إن، التي لها أكثر من (8 آلاف) مساهم. وقال لـ (أفق جديد) إن بداية الشركة كانت في عام 2014، وكانت تعمل بصورة جيدة، إلا أن المشاكل ظهرت بعد الحرب.

وزاد أن شركة انفست إن هو اسم عمل فقط، وليس هناك شركة مسجلة بهذا الاسم حسب إفادته. وأطلق أبو ستة اتهامات للشركة بأن لديها تجاوزات كثيرة، وتساءل: كيف لها أن تخرج إدارة الشركة من السودان وتسحب كل المبالغ من حساباتها البنكية وتغادر البلاد في حالة حرب؟ ولم يستبعد أبو ستة وقوف نافذين في الدولة إلى جانب الشركة وتلقيها تسهيلات دون أن تعترضها مساءلة قانونية.

تعثر قانوني

وللتعبير عن القضية، أنشأ ضحايا انفست إن صفحة رسمية من خلال إحدى منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك) أطلق عليها اسم (قضية انفست إن) لمناقشة القضية الجوهرية، وتدعى كل المساهمين داخل السودان وخارجه عبر المنصة للتعريف بحيثيات القضية وتمليك الحقائق والمعلومات حتى لا تضيع حقوقهم التي احتال عليها القائمون على أمر انفست إن.

بعد أن فقد المساهمون الأمل في التواصل مع إدارة الشركة، لجأوا إلى اتخاذ إجراءات قانونية لاسترداد حقوقهم، وشرعوا في تدوين بلاغات في مواجهة إدارة الشركة وهي خارج البلاد.

وبحسب منشورات للمساهمين في صفحة (قضية انفست إن)، خاطب المساهمون الأجهزة العدلية

الاستثمارية ذات الأرباح الضخمة وفي زمن قياسي في كل وسائل التواصل الاجتماعي، وحققت مشاركات واسعة للمساهمين.

وقال المنتصر بالله إن الشركة مملوكة لرجل أعمال يماني الجنسية، حمير محمد محمد الجبري، ويمثل رئيس مجلس الإدارة، ويظهر في الواجهة أثنان من السودانيين: أريج فهمي محمد علي التي تتولى منصب المدير العام، وعبد القادر عبد الوهاب حسن في منصب المدير التنفيذي، بمشاركة بعض مديري المحافظ الذين توكل إليهم مهمة توريد الأموال لإدارة الشركة بعد تسلمها من المساهمين.

وأفاد أن بعض موظفي الشركة مساهمون، والبعض الآخر مديرو مشاريع.

ورداً على السؤال حول قانونية الشركة وتسجيلها لدى سجل الشركات، أفاد المنتصر بالله أن للشركة سجلاً تجارياً باسم أوشن المميّزة المحدودة، ووفقاً لمستند الشركة الصادر عن إدارة التسجيلات التجارية التابعة لوزارة العدل السودانية، وبحسب آخر إيداع مودع بملف الشركة بتاريخ 2022/8/23، أن للشركة اثنين من المساهمين هما: أريج فهمي محمد علي وتمتلك 50%، وعبد القادر عبد الوهاب حسن يمتلك 50% من الأسهم.

كذلك للشركة أعضاء مجلس إدارة يضم حمير محمد محمد الجبري رئيس مجلس الإدارة، ورنّا بدر الدين محمد إبراهيم سكرتير مجلس الإدارة، وأريج فهمي محمد علي عضو مجلس الإدارة، وأن المدير العام هو أريج فهمي محمد علي.

عقد اتفاق

وبحسب نص عقد اتفاق الاستثمار، فإن انفست إن للتسويق مسجلة بالرقم التجاري (138701) بموجب الشهادة الصادرة من التسجيلات التجارية بتاريخ 2020/7/27م.

العنوان: أركويت مربع (68)، عقار رقم (7)، رقم الهاتف: 0911098034 / 0911098047.

تعمل الشركة في مجال الأنشطة التجارية والتسويق والمحاصيل الزراعية بأنواعها، واللحوم المذبوحة والحية، والقطن والنسيج، والمواد الغذائية والاستهلاكية، والتوابل، والزيوت الطبيعية، والمنظفات بأنواعها، والملابس، والإكسسوارات، وأجهزة الحاسوب وملحقاته، والفحم، وكل ذلك في الأسواق المحلية والإقليمية (عُمان، السعودية، تركيا، قطر، بوركينا فاسو، الكويت، اليمن، الإمارات)، بواسطة مشاريع تمولها وتديرها بشكل مباشر من

ممثلة في النائب العام والمسجل التجاري للبنت في أمر القضية، ولكن لا حياة لمن تنادي.

عقب ذلك أطلقوا مناشدة لوزير العدل بالتحرك العاجل، تضمنت:

«السيد وزير العدل علي درف، نعلم حجم الملفات التي على عاتقك، ولكن اتصالك بالنائب العام للتوصية بخصوص ملفنا لا تكلفك سوى خمس دقائق، تنصر بها الأرامل وأسرة الشهداء وأبناء شعبك المظلومين. قضيتنا وملفنا نعاني فيه من الرشاوى والارتزاق على مستوى النيابة، ولن يتحرك سوى بوضع يد الدولة ورقابتها عليه. ننتظر نصرتك، سنبا أمهات بنادين (وااااا معتصما)».

اتهام وتماطل

ووصف المنتصر بالله وكلاء النيابة العامة
(بالمتماطلين) في الإجراءات لضياع الملف في
أضابير النيابة، وأردف بالقول: تقدمنا بشكوى
رسمية للنائب العام الفاتح طيفور بسبب الإهمال
في الإجراءات، ولكن لم يحدث شيء، واستبشرنا
خبراً باقالاته.

وكشف المنتصر بالله عن فشل وتعثر الإجراءات القانونية بسبب التأثير على النيابة العامة والأجهزة العدلية من قبل إدارة الشركة ودفعها رشاًوى لتعطيل ملف القضية حسب إفادته.

وزاد: النيابة غير قادرة على استخراج نشرة دولية
تطالب فيها بالقبض على المتهمين عبر الشرطة
الدولية (الإنتربول) في مقر إقامتهم بالإمارات
وسلطنة عمان.

حجج ساقطها شركة انفسست إن للمساهمين حينما دبت المخاوف بشأن أرباح أسهمهم التي طال توقفها بسبب الحرب؛ فتارة تتعلل إدارة الشركة بفقدان رأس المال بسبب الحرب، وتارة أخرى تقول إنها ستعيد ترتيب أوضاعها ومن ثم الاستمرار في العمل أو تصفية الشركة حال رغبة المساهمين.

وسرعان ما اتضحت نوايا الشركة حينما تجاهلت المساهمين وعمدت إلى عدم الرد على استفساراتهم وأسئلتهم بخصوص الأرباح، حسب ما أكده عدد من المساهمين.

ووفقاً لإفادة أبو ستة، لديهم معلومات تفيد بأن الشركة تدير خارج السودان استثمارات كبيرة وتعمل في العقارات والعملات الرقمية بأموال المساهمين، وبذلك تكون مارست أكبر عمليات الاحتيال على مجموعة كبيرة.

خطوات تصعيدية

وأوضح في حديثه لـ (أفق جديد) أنه تم تكوين جسم بشأن القضية أُطلق عليه مجلس المساهمين، يتولى مناقشة قضايا المساهمين وكيفية إيجاد حلول لقضيتهم. وأفاد أن المجلس تواصل مع إدارة الشركة وعقد معهم عدة اجتماعات (أونلاين) للوصول إلى حل بشأن القضية يرضي جميع الأطراف، واستدرك قائلاً: للأسف باءت محاولات مجلس المساهمين بالفشل، وأنكرت الشركة وجود رأس مال لها وأنه تأثر بالحرب.

أكد المنتصر بالله أنهم بصدد اتخاذ خطوات تصعيدية بعد أن باعت محاولاتهم القانونية بالفشل، تتضمن وقفات احتجاجية أمام مكتب النائب العام لرفع أصواتهم والالتفات لقضيتهم التي قال إنها أصبحت قضية رأي عام، بالإضافة إلى التصعيد عبر المنصات المختلفة.

غموض وتنصل

غموض يكتنف قضية انفسيت إن من كل الجوانب، رغم مشروعية الشركة بحسب تسجيلها رسمياً وقانونياً لدى المسجل التجاري، وكذلك مستندات العقود التي تؤكد التزامها مع المساهمين. إلا أن اختفاء إدارتها وعدم التواصل مع المساهمين يثير التساؤل، وكذلك عدم تجاوب الأجهزة المعنية بالامر من مسجل تجاري ووزارة العدل التي تنصلت عن الافادة فيما يخص قضية انفسيت إن.

وما يؤكد ذلك ما قاله المسجل التجاري العام محمد إبراهيم محمد أحمد دريج لـ (أفق جديد) بشأن قضية انفسـت إن، حيث ذكر أنه لم يسمع عن القضية من قبل، وأضاف أن إدارة التسجيلات التجارية تتعامل مع ملف الشركات وفقاً للقانون الذي يسمح للمساهمين أو المحامي الموكل له أمر التسجيل بالاطلاع على ملف الشركات.

وقال: نحن كإدارة للمسجلات التجارية لم نتلق أي خطاب من متضرري الشركة، ولم تتم مخاطبة المسجل التجاري بما يسمى بملف انفتت إن.

ووعد دريج بالاطلاع على الملف ومدنا بالإفادة المتعلقة بالقضية، إلا أنه لم يستجب للرد على الاتصال حتى اللحظة. كذلك تم الاتصال بوزارة العدل عبر رئيس المكتب التنفيذي، الذي ذكر أيضاً عدم علمه بالقضية وأنها المرة الأولى التي يسمع بها، ووعد بالمآمة بتفاصيل الشركة ومن ثم يمدنا بالإفادة، ولكن أيضاً لم يستجب.



سقوط الفاشر والجرائم التي عرّت الجميع

بعد سقوط مدينة الفاشر، خرجت المأساة من نطاق دارفور لتكشف عمق الأزمة الوطنية في السودان، وتُظهر أن الصراع لم يعد سياسياً بقدر ما هو جريمة منظمة استخدم فيها الرعب أداة للهيمنة وفرض واقع جديد بقوة السلاح. ورغم الجدل حول صدقية بعض المقاطع المصورة، فإن اعتراف قائد الدعم السريع بوقوع تجاوزات، وسجل الانتهاكات المتكررة للطرفين، يؤكد أن الكارثة واقعة بلا جدال.

ملخص

يشير إلى أن الحرب اليوم لم تعد بين جيش ودعم فاشلين: أحدهما يسعى لإحياء الدولة القديمة بعقلها الإقصائي، والآخر يفرض واقعاً فوضوياً بالسلاح والعصبية. وفي الحالتين، يظل المواطن السوداني هو الخاسر الأكبر، مشرداً بين النيران فيما تتآكل البلاد وتتعلم الانقسامات.

يرى الكاتب أن الأخطر من الجريمة ذاتها هو الخطاب الذي صاحبها؛ فمؤيدو الدعم السريع لجأوا إلى تبريرات انتقامية تقارن بين فظائع الطرفين، مما يغذي منطق الثأر ويقتل فكرة العدالة. وفي المقابل، حاول أنصار الجيش وواجهاته القديمة التبرؤ من الكارثة رغم كونهم من أشعلوا الحرب رفضاً لأي تسوية، فبكأؤهم اليوم ليس سوى غطاء لمطامعهم في استعادة السلطة تحت لافتة "الجيش والدولة".

يخلص الكاتب إلى إن سقوط الفاشر يمثل لحظة مفصلية كشفت ضعف الخطابين معاً، وأكدت أن لا طرف قادر على تحقيق نصر أو استقرار حقيقي. وإذا لم ينهض المدنيون وقوى التغيير بدعم دولي لإيقاف الحرب وفتح مسار نحو الدولة المدنية والعدالة، فإن السودان ماضٍ نحو التشظي الكامل، حيث يتحول الصراع من سلطة إلى هوية وجغرافيا، ويصبح "السودان الواحد" ذكرى من الماضي.



رضوان بلال



بعد سقوط مدينة الفاشر، لم تعد المأساة محصورة في حدود دارفور، بل امتدت لتكشف عن عمق الأزمة الوطنية السودانية، وعن جوهر الصراع الذي تجاوز السياسة إلى مستوى الجريمة والإرهاب.

فما جرى هناك من قتل وانتهاكات بحق المدنيين، سواء ثبتت جميع تفاصيله أم لا، يشكل في جوهره عملاً إرهابياً ممنهجاً، استخدم فيه الرعب أداة للسيطرة ووسيلة لفرض واقع جديد بقوة السلاح.

صحيح أن بعض المقاطع المصورة التي انتشرت عبر وسائل التواصل أثارت جدلاً واسعاً حول صديقتها، وهناك من يؤكد أن جزءاً منها مصنع ومفبرك، غير أن ذلك لا ينفي وقوع انتهاكات حقيقية أقر بها قائد قوات الدعم السريع نفسه في خطابه الأخير، معلناً فتح تحقيق ومحاسبة المسؤولين عنها. وهذه الاعترافات، إلى جانب سجل الجرائم المتكررة التي لازمت طرفي الصراع في حالات الإحلال والإبدال، تجعل من الصعب نفي جوهر الكارثة.

ومع ذلك، فإن الجريمة، على فدايتها، ليست أخطر ما في المشهد؛ بل الخطاب الذي رافقها. فالمؤيدون للدعم السريع التقوا حول تبريرات واهية، تقارن بين ما فعله الدعم السريع وما ارتكبه الجيش وكتائبه الإرهابية من قبل، وكأن المأساة يمكن تبريرها بمأساة أخرى، أو أن العدالة تتحقق بالانتقام. هذا المنطق الانفعالي لا يُنتج وعياً، بل يكرس ثقافة الثأر، ويغذي صراع المظلوميات المتبادلة الذي يلتهم ما تبقى من فكرة الوطن.

وفي الجهة المقابلة، يظهر مؤيدو الجيش من كيزان وبلاسة يتباكون على ما جرى في الفاشر، وكأنهم غرباء عن الكارثة. لكن الحقيقة أن هؤلاء

هم من أشعلوا الحرب ورفضوا كل مبادرة لإيقافها، طمعاً في استعادة سلطتهم التي أطاح بها الشعب. بكاؤهم اليوم ليس سوى مناورة سياسية لتبييض ماضيهم، والدعوة للاستنفار ولحماية الأرض والعرض ومحاولة للعودة تحت لافتة «الجيش والدولة».

بهذا الواقع المأزوم، يتضح أن الحرب لم تعد بين جيش ودعم سريع، بل بين مشروعين فاشلين: الأول يسعى لإعادة إنتاج الدولة القديمة بأجهزتها القمعية وعقليتها الإقصائية، والثاني يحاول فرض واقع جديد بقوة السلاح والعصبية. وكلاهما لا يملك مشروعاً لبناء دولة حديثة تقوم على المواطنة والعدالة والحرية.

أما الخاسر الحقيقي، فهو المواطن السوداني الذي يُساق من مدينة إلى أخرى بين نيران الطرفين، بينما تتآكل البلاد يوماً بعد يوم. إن سقوط الفاشر يجب أن يُقرأ بوصفه منعطفاً سياسياً حاسماً في مسار الحرب؛ فهو كشف ضعف الخطابين معاً، وأظهر أن لا طرف من المتحاربين قادر على تحقيق نصر حقيقي أو فرض استقرار دائم. ما حدث ليس نصراً لأحد، بل هزيمة جماعية للسودان كله.

وإذا لم يُفتح أفق جديد للعمل المدني والسياسي، فإن البلاد تتجه نحو مرحلة التشظي الكامل، فالحرب تتطور من صراع على السلطة إلى صراع على الجغرافيا والهوية والموارد، وتتشكل مراكز نفوذ إقليمية تُضعف ما تبقى من مؤسسات الدولة المركزية.

عندها لن يكون الحديث عن «السودان الواحد» إلا ذكرى مؤلمة من زمن مضى.

ومع ذلك، يبقى الأمل ممكناً، إن استطاع المدنيون وقوى التغيير الحقيقي بمساعدة (الرباعية) أن يلتقطوا الدرس القاسي من الفاشر، ويحولوه إلى نقطة انطلاق تعزز جهود وقف الحرب، وإيصال المساعدات الإنسانية، وإقامة الدولة المدنية، وتحقيق العدالة والمحاسبة.



الأم رائدة التربية

عثمان يوسف خليل

ملخص

الأم هي المدرسة الأولى ومصدر كل معرفة، ومنها يتعلم الإنسان لغته الأولى وأخلاقه وسلوكه، ولذلك تُقدّم التربية على التعليم لأنها الأساس في بناء الشخصية وإعداد الأجيال على الخلق القويم. فالأم تُقاس بأخلاقها، كما قال شوقي، والأخلاق تبدأ من حضن الأم ومنهجها في التربية.

يستعيد الكاتب سيرة والدته التي كانت مثالاً للحكمة والكرم ورجاحة العقل، تفيض قولاً طيباً وتعين الملهوف وتربي أبنائها على القيم النبيلة. وقد خلّفت وراءها إرثاً من الأمثال الشعبية والحكم السودانية التي ظلّت تتردد في ألسنة أبنائها وأحفادها، ومنها قولها الجميل: «ربنا يحفظ الهولنا والهول الناس»، أي أبنائنا وأبناء الآخرين، دلالة على روحها الرحيمة وإنسانيتها الواسعة.

يؤكد الكاتب أن الأخلاق تُورث كما تُورث الصفات، فصالح الأبناء دليل على حسن تربية الأمهات، ولهذا يقول المثل السوداني: «كان داير تعرف فاطمة شوق أم حُمد في السوق». فالأم الصالحة هي منبع السلوك القويم، ومن خلالها تُعرف معادن الناس في تعاملاتهم وحياتهم اليومية.

وفي ختام المقال، يترحم الكاتب على أمه، ويرى فيها رمزاً خالداً للأُمومة الصافية التي لا يجف منبعها، فهي أول من يخط الحرف في ذاكرة الحياة وآخر من يغادر القلب مهما مرّ الزمن. وتبقى الأم في نظره محراب النور والحنان، تترك في الأبناء عبيرها كما تترك الريح الطيبة أثرها في الدروب.



الأم هي المدرسة الأولى، ومنها تعلمنا كل شيء. ولذلك سَمَّوا اللغة «الأم» - فانظر يا رعاك الله إلى عظمة أمك!

أما التربية، فهي موضوع آخر لو فتحنا بابه لتناه بنا في دهاليزه الغنية. ولعلكم يا سادتي لاحظتم أن الدولة تسمى «وزارة التربية والتعليم»، لا «التعليم والتربية»! فالتربية تسبق التعليم لأنها تُنشئ الأجيال على الخلق القويم.

وقديماً شدَّ سمعنا قول الشاعر أحمد شوقي:

«إنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا»

فانظروا يا سادتي إلى أخلاق الرجال تعرفوا أمهاتهم. ولأهلنا مثل مشهور:

«كان داير تعرف فاطمة شوف أم حُمد في السوق» وفي ذلك دلالة على أن الأخلاق تورث، وأن معدن الناس يُعرف في المعاملات..

وصاحبكم تعلم الفصاحة والبيان من أم ربت ورعت جيلاً بعد جيل، حتى امتد أثرها إلى أحفادها - رعاهم الله. كنت وأنا صبي الأقرب إليها، لأسباب تعرفها هي، فالأم كما أسلفنا ترضع أبناءها كرم الصفات، ولا تصدر عنها إلا التربية السليمة والتوجيه الحكيم. وهل سمعتم أمّاً تربي أبناءها على الرذيلة؟ وفي صغري لم أكن لهوفاً للمعرفة لكنني كنت مستمعاً ومُخزناً لأي معلومة أسمعها، وحين شببتُ وبدأت أعتك الحياة، خرجت تلك

الخواطر والحكم التي كانت ترقد في مكامن الذاكرة. الوالدة - رحمها الله - عُرِفَتْ بين أهلها برجاحة العقل، وقول الحق، وإغاثة الملهوف.

أما الحكمة، وهي ضالة المؤمن، فقد حبّأها الله منها نصيباً وافراً؛ فكانت أمثالها تخرج في مواضعها كالسهم يصيب المعنى.

ذات مرة امتحنني «حمزة»، آخر من وقع منّا على هذه الأرض، في مثل من أمثال الوالدة، فخذلته لأن العهد طال، وكان المثل الذي استشهد به من أقوال أمنا:

«ربنا يحفظ الهولنا والهول الناس» ومعناه ببساطة: ربنا يحفظ أولادنا وأولاد الناس.

وال«هول» لفظة دارجة تعني الملك والحق. وما يزال ناسنا يقولون في كلامهم هولّي حتى لصغارهم (الجنا ده هول منو) والحواشة دي هيلتي والبقر ده هولنا.. لله دُرْك يا أمريوم بت بخيتة... لقد تركت لنا قاموساً من الحكم، وذاكرة تفوح بالخير والحب والجمال. وذكرى تبراننا في كل حياتنا..

وهكذا يا سادتي تظل الأم هي الأصل، المنبع الذي لا يجف، والمحراب الذي تتخرج منه القلوب على طهرها والفكر على نوره.

هي أول من يخط الحرف في ذاكرة الحياة، وآخر من يغادر القلب مهما طال البعد أو تبدلت الأيام. فسلاماً على كل أم غرست فينا الخير، وتركت لنا أثرها كما تترك الريح الطيبة عبيرها في الدروب.

الهلال في مجموعة الموت

يصطدم بصن داونز ومولودية الجزائر
و لوبوبو في مجموعات الأبطال

أفق جديد

أسفرت قرعة دور المجموعات لمسابقة دوري أبطال إفريقيا 2025-2026 التي أجريت اليوم الإثنين في مدينة جوهانسبرغ الجنوب إفريقية، عن وقوع الهلال في المجموعة الثالثة إلى جانب ماميلودي صن داونز الجنوب إفريقي، ومولودية الجزائر الجزائري، وسانت إيلوا لوبوبو الكونغولي الديمقراطي، في مجموعة وصفتها الصحافة الإفريقية بـ«مجموعة الموت».

ملخص



يتأهل أول وثاني كل مجموعة إلى ربع النهائي.

مواعيد مباريات نادي الهلال في دور المجموعات بدوري أبطال إفريقيا
 الجولة الأولى - الهلال × مولودية الجزائر - 21 أو 22 نوفمبر 2025 - في ملعب بنغازي أو امهورو برواندا
 الجولة الثانية - سانت لوبوبو الكونغولي × الهلال - 28 أو 29 نوفمبر 2025 - في ملعب الشهداء بكينشاسا بالكونغو الديمقراطية
 الجولة الثالثة - صن داونز الجنوب افريقي × الهلال - 23 أو 24 يناير 2026 - في ملعب لوفتس فيرسفيلد بجنوب افريقيا
 الجولة الرابعة - الهلال × صن داونز الجنوب افريقي - 30 أو 31 يناير 2026 - في ملعب بنغازي أو امهورو برواندا
 الجولة الخامسة - مولودية الجزائر × الهلال - 6 أو 7 فبراير 2026 - في ملعب 5 يوليو بالجزائر
 الجولة السادسة - الهلال × سانت لوبوبو الكونغولي - 13 أو 14 فبراير 2026 - في ملعب بنغازي أو امهورو برواندا



يدخل الهلال مرحلة المجموعات بطموحات كبيرة رغم صعوبة المهمة، إذ سيواجه أحد أقوى أندية القارة، صن داونز، ويُعد من أكثر الفرق استقرارًا فنياً ومالياً. كما يلتقي مولودية الجزائر، أحد أعرق أندية شمال إفريقيا، الفائز بلقب البطولة عام 1976، والذي يمتلك خبرة طويلة في المنافسات القارية. أما لوبوبو الكونغولي، فيشارك للمرة الأولى في تاريخه بدور المجموعات، ما يجعله خصماً غامضاً لكنه طموح.

الهلال، صاحب التاريخ الطويل في البطولات الإفريقية، حيث وصل إلى هذه المرحلة 11 مرة، بينها آخر سبعة مواسم متتالية. ويسعى هذا الموسم إلى كسر عقدة نصف النهائي، بعد أن توقف مشواره هناك ثلاث مرات منذ عام 2009. ويملك النادي رصيماً مذهلاً من الأرقام، أبرزها 31 لقباً في الدوري السوداني، وبلوغ نهائي دوري الأبطال مرتين (1987 و1992).

تحذير من الصحافة الجنوب افريقية

صحيفة Daily Dispatch الجنوب إفريقية حذرت صن داونز من الاستهانة بالهلال، معتبرة أن الفريق السوداني «قد يكون الخصم الأخطر في المجموعة»، مشيرة إلى خبرته الكبيرة في التعامل مع الأدوار المتقدمة، إلى جانب استقراره الفني اللافت في المواسم الأخيرة.

وقالت الصحيفة: «الهلال فريق معتاد على الضغط واللعب في أجواء صعبة»

وفي تطور موز، ينظر الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (كاف) في ثلاث قضايا تقدّم بها نادي أورلاندو بايرتس الجنوب إفريقي، في حين تقدّم لوبوبو الكونغولي، أحد منافسي الهلال في المجموعة، بشكوى ضد بايرتس يتهمه فيها بسوء السلوك والاعتداء الجسدي على لاعبيه خلال مباراة سابقة. وقد أكد الكاف أنه تلقى الشكاوى رسمياً وسيفتح تحقيقاً لضمان النزاهة، مما يضيف أجواء صاخبة للمجموعة التي تضم الهلال.

تبدأ مباريات دور المجموعات في 21 نوفمبر الجاري، وتستمر حتى منتصف فبراير 2026، حيث

مجموعات دوري أبطال أفريقيا

- المجموعة الأولى: نهضة بركان، بيراميدز، ريفرز يونايتد، باور ديناموز
 - المجموعة الثانية: الأهلي، يانج أفريكانز، الجيش الملكي، شبيبة القبائل
 - المجموعة الثالثة: صن داونز، الهلال، مولودية الجزائر، سانت إيلوا لوبوبو
 - المجموعة الرابعة: الترجي، سيمبا، بترو أتلتيكو ستاد مالي

مجموعات الكونفيدرالية

- المجموعة الأولى: اتحاد العاصمة، جوبيل، أوليمبك أسفي، سان بيدرو
 - المجموعة الثانية: الوداد، منيما، عزام، نيروبي يونايتد
 - المجموعة الثالثة: شباب بلوزداد، ستيلندوش، أس أوتو، سنجيدا بلاك ستارز
 - المجموعة الرابعة: الزمالك، المصري، كايزر تشيفز، زيسكو يونايتد



«من قلب الجيزة..
تنهض الحضارة من جديد»
المتحف المصري الكبير

